



الاتحاد البرلماني العربي
الأكاديمية العامة

البرلمان العربي الموحد

أسسه ووسائل تحقيقه

وقائع المندوة البرلمانية العربية الثانية التي أقيمت
في أعقاب المؤتمر البرلماني العربي الثالث

بغداد ١٧-٥/١٩٨٣

الاتحاد البرلاني العربي
الألمانية العكاظ



البرلمان العربي الموحد

أسسه ووسائل تحقيقه

وقائع المذكرة البرلانية العربية الثانية التي أقيمت
في أعمال مؤتمر البرلمان العربي الثالث

بغداد ١٧/٥/١٩٨٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

ان تبادل الخبرات التشريعية ، وبحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي ، والعمل على تعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي هي من بين الاهداف الرئيسية التي يعمل على تحقيقها الاتحاد البرلماني العربي عملا بما نص عليه ميثاقه ° ومنذ سنوات ، وتحديداً منذ عام ١٩٧٨ ، طرحت الامانة العامة فكرة عقد ندوات برلمانية يشارك فيها برلمانيون وختصاصيون عرب لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة ما يتصل منها بالاهداف القومية العربية الكبرى ° ولم تخرج فكرة عقد الندوات البرلمانية الى حيز الوجود الا في آذار - مارس - عام ١٩٨١ حين عقدت اول ندوة برلمانية عربية في الجزائر في اطار المؤتمر البرلماني العربي الثاني لمناقشة موضوع : « التجربة البرلمانية العربية في اطار التجارب العالمية المعاصرة » °

وبعد عام ، في آذار - مارس - ١٩٨٢ جاء ملتقى بغداد للخبرات التشريعية - الذي تناول موضوعاً اختصاصياً هاماً هو :

« مبدأ فصل السلطات وأثره في ممارسة الديمقراطية في البلاد العربية » - ليؤكد أهمية انعقاد مثل هذه الندوات ، وليزيل التخوفات التي كانت لدى البعض من حساسية مناقشة موضوعات معينة لها صلة عملية بالواقع العربي الراهن °

وها نحن الان نشهد التجربة الثالثة في هذا الميدان بانعقاد الندوة

البرلمانية العربية الثانية في بغداد في أيار - مايو - ١٩٨٣ وفي اطار المؤتمر البرلماني العربي الثالث لمناقشة موضوع عزيز على قلوب العرب جميعا وهو :

«البرلمان العربي الموحد - أسمه ووسائل تحقيقه» *

ان الندوة الثانية في بغداد تكتسب اهمية خاصة من ناحيتين :

الاولى - أنها كرست عقد الندوات البرلمانية كأسلوب لعمل البرلمانيين العرب والشعب البرلمانية العربية في ميدان هام من ميادين النشاط الذي يمارسه الاتحاد البرلماني العربي واماته العامة ٠٠٠

الثانية - أنها طرحت على البحث موضوعا بالغ الاممية من شأن تحقيقه ان يحدث تحولا جذريا في الواقع العربي . وتنبع اهمية الموضوع من حقيقة ارتباطه بهدف عربي قومي أجمع عليه العرب في كافة امسارهم - وهو الوحدة العربية . وكذلك من كونه - في احد جوانبه - عملا يتصل مباشرة بمهام البرلمانيين العرب وهو اقامة السلطة التشريعية العربية الواحدة التي هي احد المركبات الاساسية للوحدة المنشودة . وهو - فضلا عن ذلك كله - يطرح مبدأ البحث في امور تتجاوز الاطر التي كرستها عصور طويلة من السيطرة الاجنبية على وطننا العربي الكبير .

وقد تأكّدت هذه الحقائق جميعها في كل المداخلات والابحاث التي القت في الندوة، وكذلك في المناقشات التي جرت حول تلك الابحاث والمداخلات . ولا أدل على اهتمام البرلمانيين العرب بهذا الموضوع من التوصيات التي اتخذت في ختام الندوة ، والتي طالبت بابقاء باب النقاش مفتوحا حوله ، واعتباره موضوعا للندوة البرلمانية العربية القادمة التي ستعقد في اطار المؤتمر البرلماني العربي الرابع عام ١٩٨٥ ، والمطالبة

بنشر الدراسات والابحاث حوله في مجلة الاتحاد الدورية ، وتحت الشعب
الاعضاء على المساهمة الجدية في كل ما يتعلق بذلك ٠



وإذا كان من المبكر الآن اعطاء تقسيم أو حكم موضوعي على
حصيلة تجربة الندوات البرلمانية التي بدأت قبل عامين ونيف فانه من
الممكن التأكيد انها قد نجحت في استنفار الفكر البرلماني العربي ودفعه
إلى البحث والتمعق في قضيائهما المختلفة انطلاقاً من الاطار القومي العام
الذي يؤدي إلى التنسيق والتفاعل باعتبارهما خطوة ضرورية على
طريق التوحيد ٠

ولاشك ان هذه النتيجة هي حصيلة بالغة الاهمية ، وهي الدافع
وراء تمسك البرلمانيين العرب ومطالبتهم بمتابعة هذا الاسلوب من
الندوات التي تعالج مواضيع تمس مختلف جوانب الحياة البرلمانية في
الوطن العربي ٠

ان الامانة العامة للاتحاد تتوجه بخالص الشكر الى الشعبة
العراقية الشقيقة التي استضافت المؤتمر والندوة ووفرت لهما كل اسباب
النجاح ٠ كما تعبّر عن بالغ شكرها وتقديرها لجميع الاخوة الذين
شاركوا في اعمال الندوة ومناقشاتها ، وكذلك للاخوة البرلمانيين
والباحثين الذين حرصوا على ابداء رأيهم حول موضوع الندوة بعد فترة
من ذلك وعمدوا الى ارسال مداخلاتهم الى الامانة العامة لكي تنشر في
هذا السفر المهام ٠

ولسوف تبذل الامانة العامة قصارى جهدها في المستقبل ، بالتعاون

مع الشعب الشقيقة ، لاستمرار عقد الندوات البرلمانية العربية وتوفير
افضل المناخات لانجاحها .

والله نسأل التوفيق

دمشق / ٢٠ / ١٩٨٤

عبد الرحمن بوراوي
الامين العام للاتحاد البرلماني العربي

وقائع الندوة

صباح يوم الجمعة الواقع في ١٩٨٣/٥/٢٠ وعقب انتهاء اعمال المؤتمر البرلماني العربي الثالث عقدت في قاعة المؤتمرات في فندق الرشيد الندوة البرلمانية العربية الثانية لبحث موضوع هام هو :

«البرلمان العربي الموحد - اسسه ووسائل تحقيقه»

وقد حضر الندوة ممثلو عن جميع الشعب العربية التي شاركت في اجتماعات المؤتمر البرلماني الثالث . والقيت فيها بحوث قدمت من الشعب العربية التالية : الاردن ، الامارات العربية المتحدة ، الجزائر ، السودان ، الصومال ، العراق ، الكويت ، سوريا ، والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي والبرلمان الاوربي .

بدأت اعمال الندوة بكلمة القاها السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي، اشار فيها الى أهمية هذا الاسلوب في عمل الامانة العامة للاتحاد وانعكاسه الايجابي على تعميق التجربة التشريعية والديمقراطية في العالم العربي ، وعلى تبادل الافكار واغناء التجارب بين البرلمانيين العرب .

وفي ختام كلمته اقترح السيد بوراوي ان تقاد الندوة من قبل مكتب يتتألف من رئيس ونائبين للرئيس . وتمت الموافقة بالاجماع على اقتراح الامين العام بتشكيل مكتب الندوة على النحو التالي :

السيد الدكتور داود الدباغ من الشعبة العراقية ، رئيسا

السيد ضيف الله الحمود من الشعبة الاردنية ، نائبا للرئيس

السيد ادريس عبده المراكشي من الشعبة المغربية ، نائبا للرئيس

و قبل البدء بالقاء البحوث القى الدكتور الدباغ ، رئيس الندوة
كلمة رحب فيها بالحاضرين و اشار الى اهمية موضوع الندوة ذي
الطبيعة الخاصة والذى لا يمكن ادراجها ضمن البحوث الاكاديمية .
ولذلك فان النقاش الذى سيسهم فى اضrag الفكرة المطروحة يجب
ان يتسم بروح المسؤولية لأن انشاق برلمان عربي موحد سيكون عنوانا
لسيادة الامة العربية و انعكاسا لوحدة الشعب العربي .

بعد ذلك جرى القاء المداخلات التي اعدها المشاركون في الندوة
كما جرت مناقشة تلك البحوث بصورة معمقة . وقد اكد جميع
الحاضرين على اهمية الموضوع و طالبوا بمواصلة الحوار حوله و اعتباره
موضوعا للندوة الثالثة التي ستعقد في اطار المؤتمر البرلماني العربي
الرابع .

وفيمما يلي النصوص الكاملة لكلمات التي القيت وللبحوث التي
جرت مناقشتها وكذلك للبحوث التي ارسلت للامانة العامة فيما بعد من
قبل برلمانيين لم تتح لهم الفرصة للمشاركة في اعمال الندوة .

**كلمة السيد عبد الرحمن بوراوي
الامين العام للاتحاد
في افتتاح اعمال الندوة**

الاخوة الاعزاء :

يسريني ، وقد توجت اعمال مؤتمرنا الثالث بالنجاح الذي كنا
نتمناه ، أن اعلن افتتاح اعمال الندوة البرلمانية العربية الثانية التي
تجري في اطار المؤتمر لمناقشة موضوع عزيز علينا جميعا ، موضوع
يشكل طموحا جريئا لكافة البرلمانيين العرب وهو :

« البرلمان العربي الموحد — اسسه ووسائل تحقيقه »

ان هذا التقليد الذي سنته الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
بهدف تعزيق التجربة البرلمانية العربية ، وتبادل الافكار والخبرات
بين البرلمانيين العرب ، حول مختلف القضايا المتعلقة بالتشريع — هذا
التقليد الذي بدأ يترسخ كأسلوب لعملنا في هذا الميدان قد أثبتت جدواه
وفعاليته . ولا شك ان التجربة التي سيوفرها هذا الاسلوب على
المدى الطويل ستكون ذات اهمية كبيرة لعمل الاتحاد والبرلمانات
العربية والبرلمانيين العرب في هذا الميدان البالغ الاممية .

ان مشاركة الشعب البرلمانية العربية في هذه الندوة والابحاث
التي ستقدم امامكم ستكون اغناء ثررا للموضوع المطروح . كما أنها

ستكون تمهيدا لتناول الموضوع ذاته في المستقبل بصورة اكثر تفصيلا
في ندوات أو ملتقيات فكرية قادمة ٠

وسوف تعمد الامانة العامة الى طبع وثائق الندوة والتوصيات
الصادرة عنها في كتاب مستقل لتكون مرجعا للباحثين العرب ، برلمانيين
وغير برلمانيين ، يمكنهم الاستفادة منها ، كما فعلت بالنسبة لندوة
الجزائر وملتقى الخبراء التشريعية ٠

اتمنى لندوتنا هذه كل نجاح ، وأأمل ان تكون منبرا للاطلاع
الافكار والتجارب في اطار العمل التشريعي والديمقراطي على الصعيد
القومي العام ٠

كلمة السيد الدكتور داود الدباغ في افتتاح الندوة

السادة الضيوف الكرام :

اخواتي اخوانى :

بكل اعتراز يحتضن العراق ومجلسه الوطني نخبة خيرة من ممثلي الشعب العربي ومن المفكرين والأساتذة للمساهمة في اغناء الندوة البرلمانية العربية الثانية التي يدور موضوعها حول ايضاح فكرة البرلمان العربي الموحد - أسسه ووسائل تحقيقه . ان تطوير هذه الفكرة وترجمتها الى واقع يقودنا على مدى المستقبل الى تحقيق اسمى الاهداف التي يسعى اليها كل مواطن عربى غبور يعتز بمجده ويفخر باستئنافه الى امته وهو موضوع الوحدة .

اخواتي اخوانى ..

انكم في مدینتکم بغداد واتتم تبحثون هذا الموضوع ترجو ان تستذكروا الماضي المجيد للامة واتتم تعيشون واقعها المؤلم ، وتنأملوا بتفاؤل مستقبلها المشرق الذي يتجسد باعادة اعتبارها بين أمم العمورة كامة عريقة موحدة ومحملة دوما بعطاء الخير لكل البشرية ، اضافة لما تسلكه من امكانیات اقتصادية هائلة وموقع جغرافي مهم وتراث حضاري .

وفي اعتقادنا ان بحث مثل هذا الموضوع له طبيعة خاصة بحيث

لا يمكن ادراجها ضمن البحوث الاكاديمية . لذا فان النقاش الذي يساهم في انصاج هذه الفكرة يجب ان يتسم بروح من المسؤولية التاريخية باعتبار ان انشاق برلمان عربي موحد سيكون عنوانا لسيادة الامة لانه يمثل وحدة الشعب العربي ، اخذين بنظر الاعتبار التشعبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الامور التي افرزتها المراحل السابقة التي مرت بها الامة العربية . لذا يصح تسمية ما يقدم لهذه الندوة بورقة عمل وليس بحثا بالمعنى المتعارف عليه . وطموحنا ان تتوصل في هذه الندوة الى اقرار المركبات الاساسية التي يجب توافرها لانشاق برلمان عربي موحد ، وتجاوز الامور التفصيلية لتحول وفق الظروف الداخلية لكل قطر عربي . وبذلك تكون الندوة قد حققت اهدافها وخرجت بأفكار ناضجة آخذة بنظر الاعتبار كل الظروف التي تحيط بالموضوع لتطلع عليها الجماهير العربية في الاقطار كافة وتوضع بين يد من يملكون اتخاذ القرار لتحمل المسؤولية التاريخية لانشاق برلمان عربي واحد يمثل امة واحدة .

وفي الختام تقبلوا تحياتنا وتمنياتنا للندوة بالنجاح وشكرا لكم .

المدخلات والابحاث

بسم الله الرحمن الرحيم

البرلمان العربي الموحد

المحامي ضييف الله الحمود
عضو مجلس الأعيان - الأردن

حديثه من وحي أرواح الشهداء الاطهار ، وسير المجاهدين ،
وتصحياتهم الغالية ، وهو في مشاعر الغيورين ، وفي وجдан امتنا
الماجدة وأمانها الكبار .

ومقدمته بعيدة المدى في اعمق التاريخ ، وعبر الدهور ، والعصور
تسجله خلودا دماء موصولة ، وتحفظه أزليا لغة مجيدة تظل تفخر ،
وتبااهي بأنها لغة القرآن العظيم ، كتاب الله المبين ، ودستوره القائم ،
القويم لامة أخرجت للناس خير امة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ،
والشوري الدليل الرائد في ادارة الشؤون ، وسياسة الحكم ، ومن
مقومات سداد الآراء ، واحكام التخطيط ، وفي الاتحاد القوة ، والمنعة ،
وعلو المكانة وال شأن !

واذا كان حديث المجلس المنتظر يأتي طبيعيا في سلسلة احاديث
القضية العربية ، والوحدة المنشودة فلا بد له من أن يبعث البلاغة في
الكتابة ، والفصاحة في الكلام ، وذلك مجاله الربح للابباء ، والخطباء ،
والشعراء منهم خاصة ، يشحذون المشاعر بالحماس ، ويوقفون الهمم
بذكريات البطولات ، والسؤدد حين كانت امتنا باتفاق كل منها امة

قوية واحدة لا أمما متفرقة ضعيفة ، وكان شعبنا بتماسك افراده ، وتواد ، وتراحم جماعاته شعبا مهيبا ، مطمئنا لا شعوبا يهدى كرامتها الاحتلال الاجنبي لديارها ، ومقدساتها ، وفي سائر الاحوال كانت كلمة الله هي العليا ، والراية الخفافة بالسنان والفحار ، الرأية العربية الاسلامية ، المعبرة عن وحدة المبادئ ، والاهداف ، يستظل بظلالها الوارفة عرب وحدهم الآلام والأمال والتطلعات الى الآفاق البعيدة ، وكانت المبادئ ، والغايات رفع لواء العروبة عاليا زاهيا ، وتعزيز هيبة الامة بالجهاد والتضحيات على دروب الحياة الفضلى بطيب الشمائل ، ونبل الصفات ، والمرءات ٠

ولما كان المطلوب هنا ، في هذه الندوة المباركة ، ابداء الآراء والمطالعات وتقديم المقترنات لا الاسترسال في المقدمات ، ولا أن تنقلب « ندوتنا » الى مباريات خطابية ، ومنظرات شعرية ، فاني اكتفي بالقول : نعم ما قد فعلتم ونعم ما تفعلون ، فكرة صائبة ، ومسعى حميدا محمودا ، وعلى بركة الله ، وبعونه تعالى ٠
والاسباب الموجبة ٠ ؟

لصيغة مسودة مشروع قيام « برمان عربي موحد » تنبثق الحاجة الماسة اليه من طبيعة الحياة ، وظروف هذه الامة ، والاخطر المدققة بها ، وعلاقات اقطارها الشقيقة ، بعضها البعض الآخر ، علاقات أخوية، جغرافية ، جوارية اجتماعية ، واقتصادية ، ومن قبل وعلى الدوام تاريخية ، عربية – اسلامية ليس كمثلها ترابط علاقات اقطار أخرى ، في قارة اوروبا أو في غيرها من القارات أقامت فيما بينها علاقات وطيدة من خلال مجالس تمثيلية تعنى بشؤونها ، وتنظيم امورها ، والتعاون في مجالات مختلفة لصالح شعوبها ، فكيف لا يكون الامر عاجلا ، لا آجلا لنا نحن العرب ، الامة الواحدة تربط اقطارها بمصالح مشتركة وتخليج مشاعر ابنائها بالحنين الى الوحدة الكبرى ، مثلما هي تشكوا في سائر

انحائها مؤامرات خارجية ، استعمارية – صهيونية خططت ، وتحطّط
سعيًا حيثًا محموماً إلى الاقتراض من قيمة العرب ، وهدر كرامة العروبة
والسيطرة على مقدراتهم ، ونهب ثرواتهم ، وخيراتهم ، الامر الذي
يقتضي الجميع مواصلة التفكير في كل ما من شأنه احباط تلك
المؤامرات ، والمخططات الرهيبة والقضاء على اسبابها ، وذلك بالسعى
الحيثى إلى تكوين القوة الذاتية العربية الكفيلة بتحقيق النصر على
الاعداء ، وبلغ أمانى المجد ، والرفة والسؤدد . ولن تكون قوة
غير الاتفاق والوفاق ، ولا منعة رادعة دون الاتحاد ، ومن مظاهرهما
قيام المجلس الوطنى العربى الكبير ، يعبر عن مشاعر الافراد ، والجماعات
في وطننا المفدى ، وينقل إلى الندوة الكبرى افكار الجماهير ، وآراء
الشعب الممثل تمثيلاً صحيحاً ، سليماً تعود كيفية تحقيق ذلك إلى ما
ستقررون على هدى من الدراسات الهدئة ، والنقاش الهدف ، وال الحوار
البناء ، وبالتالي ، فإن الاسباب الموجبة تأتى من خلال تبنيكم لمبادئ ،
وغيابات هذه الندوة الميمونة كانت مثيلتها السابقة في الجزائر فالأ
مباركا ، وهذا هو انعقادها في « بغداد » الاية ، الباسلة له دلالته
الشرقية ، الوضاعة على أن الاتحاد البرلماني العربي عاقد عزمه الاكيد
على المضي قدماً ، والى الامام نحو تحقيق هذه الامنية العزيزة من
امانى الغيورين العرب ، تتطلع افئدتهم اليكم ، والى بغداد العروبة
باتنتظار قرارات حكيمة ، حاسمة ، حازمة ، في هذا الموضوع القومى
الهام لا ترد فيه استحالة ، ولا تثبط العزائم همسات ، ومخاوف لا مبرر
لها ، فسيروا على بركة الله ، وهدي من تجاربكم ، ووازع من ضمائركم
الحياة ، ومن الدروس وال عبر التي قد تعلمتها هذه الامة ، واتعظت بها ،
وعلى الاقل في هذا القرن العشرين ، من اضرار اللابالية ، وعدم جدية
العديد من المؤتمرات ، والندوات ، والمشاريع ، ثم التأجيل بمحاج ، أو
مزاعم عدم ملائمة الاحوال ، ومناسبة الظروف ، وخشية الملابسات ،

والمشكلات المصطنعة الجانبيّة — سياسية ، أو اقتصاديّة ، أو في نطاق التقدّمات الاقليميّة !!

والمُنْظَقُ

ما قد اشرت اليه ، لا بل من دعوة مجلسكم الموقر ، ومن القائمين على ترتيبات «الندوة» .. وهنا أرجو أن استميحكم العذر فيما إذا أكدت بأننا هنا ، وفي الدرجة الأولى ، سنكون المسؤولين عن التلاؤ في اتخاذ الاجراءات الضرورية ، والسير بعزم ، وقوة بما قد أعلنا عنه للتاريخ ، والاجيال الصاعدة وللعالم طرأ لا سيما وقد قيل في «ندوة الجزائر» ما قد قيل كلاماً واضحاً ، سليماً ، معبراً ، واستعراضاً للموضوع أضفني عليه الإيجاز طابع التفهم السريع لبعد الفكرة ، وبحيث كان يكتفى بما قيل ، واختيار لجنة ، أو لجان متعددة متفرغة تعنى بتقديم مسودات الأفكار ، والمشاريع إلى مجلسكم الكريم هنا لمناقشتها ويقرر ما يراه وارداً على الفكرة ، ومحققاً لاهدافها ، وقد يقول قائل : وإلى هذه الدرجة ، وبهذه السهولة تبسط الأمور ، والامة ما نعلم عن فرقه صفوف واختلاف آراء ، وتبين اتجهادات ، وافكار ، وبالتالي فهي تعيش غصص التشتت ، وفوضى الأحوال ؟ .. فنقول له : إن ذلك كله ما منع قيام «جامعة الدول العربية» .. وهذا هي مستمرة ، منذ أن قامت ، ونشاطاتها متصلة بالحلقات مفيدة ، ومشمرة ، ومشاريعها الهدافة في تصاعد ، وإلى ازدياد ، ومثلها وعنها مؤسسات ، واتحادات للحقوقين ، والمحامين والمهندسين ، والاطباء ، والصيادلة ، والتجار ، والصناعيين ، والعمال ، والاقتصاديين ، والادباء والمؤرخين وغيرهم ، وغيرهم ، وفي كل أسبوع تقريباً مؤتمر عربي عام ، في عاصمة من عواصمعروبة ، لادباء ، أو سياسيين ، أو علماء ، أو فقهاء ، وتکاد تشتمل هذه ، وتلك الاجتماعات ، واللقاءات مختلف جوانب الحياة ، والمشكلات في

عالم العرب آلاما ، وآمالا ، وتخطيطا لامور حاضرنا ، ومستقبلنا ، وفي المحافل الدولية غالبا ما كانت كلمة الوفود العربية متفقة ، وفي معظم المؤتمرات العالمية يظهر المندوبون العرب من الاثنين والعشرين دولة كتلة واحدة في الرأي والتنسيق ؛ والاهم من هذا كله كيف يفسر البعض استحالة قيام مجلس امة عربية موحد على غرار المجلس البرلماني الاوروبي القائم حاليا ، وهذه هي مؤتمرات (القمة) المتابعة للملوك ، والرؤساء ، والامراء ، والحكام العرب تعقد بين حين وآخر لتداول الامور ، والنظر في القضايا ، والمشكلات الطارئة والمعلقة ، والامور فيها سارت ، وتسير وكانت في اتحاد ولايات عربية امرا نجده أي العمل العربي المشترك يتوجه ، ان آجلا ، أو عاجلا الى ما فيه تحقيق الوحدة الكبرى المرجوة ، ومن الخطوات السريعة اليها تبني فكرة مجلس الامة العربي ، موضوع البحث وحثها ، ومواصلة مسيرتها حتى تبلغ ماتصبووا اليه ، وهي بالغة ايه اذا ما صفت النفوس ، وسلمت النوايا ، والتهبت العزائم بالحماس الى غد شرق ، بالامال الكبار تكون فيه كلمة العرب واحدة ، وجبهتهم قوية بالتضامن ، والاخاء ، ولو افترضنا أن احدا من السادة الاماجد ساورته الشكوى ، من خلال واقع الامة العربية المريء ، في هذه الظروف الحالية ، ومن خلال عشرات قائمة ، أو صعوبات ربما اعترضت مساعي المشروع فانه لا شك ، وبانعام نظره بعودة الى الماضي القريب ، أو بعيد ، يغير رأيه ، ويعود متفائلا مستبشرا ، ذلك أن مثل المخاوف التي قد تراها لديه قد تراها امام انظر آخرين حين قيل عن فكرة قيام اتحاد للمجالس الشعبية والوطنية والنيابية في العالم العربي ، ها هو قد قام يخطو خطواته الموقفة ، بعون الله ، على هدى من ايمان رؤسائه ، وأعضائه ، ونشاطات أمانته ، واجهزته الادارية بأننا امة واحدة ، وأن علينا أن نعمل ، ونعمل لخير هذه الامة وها هو في هذه الساعة ، وفي هذه الندوة المتسامية يدعو الى ما هو

اعم تمثيلا ، معلنا للعرب والى غير العرب أن ما نسعى اليه ليس بدعا ،
 وليس مستحيلا ، وهو بين اقطار عربية شقيقة لقتها واحدة ، وتقاليدها ،
 وعاداتها مشتركة ، ومعظم دساتير دولها جاءت احكامها الرئيسية تحت
 شعارات الامة الواحدة ، منوهين بأن ليس بين اقطارها ما هو كائن بين
 اقطار اوروبا الغربية مثلا من اختلاف اللغات ، وابتعاد السلالات
 العرقية ، وعمق الخلافات السياسية سابقا ، والعداوات القومية لا بل
 وكذلك الكراهيات المذهبية ، مع وجود تباين ، واختلافات وجهات
 اظار عقائدية ، وحزبية ، وسياسات اقتصادية لم تمنع كلها ، أو بعضها
 قيام برلمان اوروبي يضم دولا ملκية ، وجمهورية ، وأميرية منها ما قد
 تبادل حروب الافناء وغزوات الدمار ، ومنها ما قد عاش عهود الحروب
 الطويلة مع الجيران ، ولكنها قد تناست ، في السنوات القريبة
 الماضية ، ما قد فات ، وهبت على حاجة ماسة من مصالحها ، ومستقبل
 أجيالها تنشد التعاون ، وتعمل في اطار تنسيق خططها الاقتصادية ،
 والسياسية ، وتستمع الى آراء مواطنها من خلال برلمانها العام والامثلة
 كثيرة ، وهي معروفة لديكم تشجعنا هنا ، وغيرنا ، في خارج نطاق
 الاتحاد البرلماني العربي ، من الاوفياء لرسالة الامة ، واهدافها السامية ،
 على أن تتعاون وبخلاص تام ، ونشاط دؤوب لجعل هذه الفكرة
 الاسمي موضع التنفيذ ، وليس ذلك من الصعب اذا كنا صادقين مع
 افسينا ، وضماننا جادين في خدمة الوطن ، والامة !

وما ينبغي اتخاذه ؟ ٠٠

أولا : تبني الدولة للمشروع ، واقراره كأمر لا بد منه في
 سبيل تحقيق هدف الوحدة العربية المنشودة ، وقواعد أولية من
 قواعد الديمقراطية والشورى التي يجب أن يعيشها شعبنا العربي
 حيث كان في شتى اقطاره وامصاره !!

ثانياً : وبالسلسلة تبني مجلس الاتحاد البرلماني العربي للمشروع من خلال توصية الندوة على اعتبارها أمله الكبير ، ومن طموحاته القومية المجيدة لصالح الأمة التي يمثلها ، ومن أجل بلوغها الأفضل في حياة كريمة للشعب ، كل الشعب فيها ، رأيه ، وكل منه المسموعة من على ألسنة ممثليه .

ثالثاً : ومع هذا القرار التاريخي المنتظر من مجلس الاتحاد جهود مكثفة ومساع مستمرة يدفعها إيمان بالغ ، واخلاص اكيد للفكرة ، والقرار ينطلق طبيعياً أول ما ينطلق من رئيسه الجليل ، وأماتته العامة ، والاجهزة المحترمة ذات العلاقة تنفيذاً لترتيبات ، واجراءات اللجان التي ستتشكل لهذا الغاية تشريعية ومالية ، واعلامية ، وسياسية ، وغيرها .

رابعاً : وتبعاً لما قد اشير اليه في الملحوظة السابقة عن النشاطات ، والجهود المأموله من الرئاسة ، والإمانة ، وإدارة الاتحاد ، فلا بد من التوصية بتوسيع اقسام الاتحاد ، واجهزته وتدعيمه بكفايات علمية ، وموظفين وموظفات يتحملون مسؤولية انجاز ما تقتضيه المرحلة الأساسية من واجبات ومهام تنظيمية ، وكتابية ، وملاحقة اعمال ، ومعاملات أكثر من أن تحصى هنا أنواعها ، وتعدد مواضعها .

خامساً : وبعد مجلس الاتحاد ، ورئاسته الفاضلة ، وأماتته يأتي دور مجالس الأمة والشعب البرلمانية التي ستتبني قرار مشروع «البرلمان العربي الموحد» لتتابع هي بدورها كل ما له صلة بالموضوع ، حتى اذا تمت الموافقة النهائية عدنا الى مؤتمراتنا ، واجتماعاتنا الدورية ، والطارئة هنا تتتابع ، ونلتحق المقررات ، والتوصيات ، بالتعاون ، والثقة المتبادلة .

سادساً : وفي رأينا ان ذلك كله ينبغي أن ترافقه دعوة مباركة ،

إلى كل الأقطار الشقيقة ، التي لما تتشكل فيها بعد مثل هذه المجالس الوطنية والشعبية ، والنيابية التي يتألف منها الاتحاد البرلماني العربي ترجو العمل على تشكيل أمثلها ليسعد الاتحاد باضمامها إليه فتكتمل الصورة المشرقة بها ، وليسهل تحقيق الهدف الأكبر الذي نحن بصدده وما أظن الدعوة المطلوبة إلا ويستجاب لها من الجميع ، ويد الله مع الجماعة ، والجماعة المتتفقة إلى خير ، والخير للعرب أجمعين برعاية الله !

وبعد :

فإننا إذا أردنا استكمال الحديث ، والآراء ، والافكار المطروحة نقاشاً مستفيضاً ، وتوسعاً في التفرعات صرنا بحاجة إلى ساعات ، ساعات ، بل إلى أيام ، وأيام وليس في الظروف ، والوقت المحدد للندوة ، والمؤتمر مجال الاتساع لكل هذا ، وغيره ، ولا حتى للقليل منه فترك الأمور التنظيمية ، والشرعية للجان المعنية والجهات المتفرغة ، ومن مهامها صياغة مسودة قانون انتخاب عام ، واقتراح نسب الممثلين القطريين في المجلس المنتظر .

وأخيراً ، لا آخرًا فاني مدعو إلى التأكيد بأن بلديالأردن الذي اتمنى إليه هوية جهوية كان تأسس كيانه عام ١٩٢١ من منطلقات مبادئ ، واهداف الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ، تلك الثورة التي كانت قد انطلقت من أجل سيادة العرب ، ووحدتهم ، وليس لغير ذلك انطلقت ، ومن تلك المبادئ التي تجسدت لدينا ، نحن العرب الاردنيين ، ومنذ البداية ، راسخة في اذهاننا ، قوية في افئتنا ، أنتا قد وجدنا لنظل نسعى ، ونسعى إلى ما فيه تحقيق الامل الوحدوي الكبير ، يراودنا في كل اتجاهاتنا ، وتطبعاتنا في هذه الحياة ، ومن أجل غد مشرق ، وأجيال تنعم بالكرامة ، في ظلال وحدة عربية شاملة ،

وحيث تقع أعيننا على المادة الاولى من الدستور الاردني نرفع الاكف ضارعين الى العلي القدير ان يحقق هذا الامل بجهود العاملين ، وتضحيات المخلصين ٠٠٠

« وقل اعملوا فسيري الله عملكم ، ورسوله ، والمؤمنون »

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى ، وبركاته ٠٠



هذا وبعد انتهاء الندوة بفترة تلقت الامانة العامة للاتحاد من السيد ضيف الله الحمود تطويرا للافكار التي تناولها في مداخلته الاولى في بغداد . ونظرا لأهمية هذه الافكار وارتباطها بالموضوع المطروح للبحث نشرها بنصها الكامل فيما يلي :

في « ملتقى الخبرات التشريعية » ، وفي « ندوة بغداد » الاخيرة ، كنت قد تكلمت ، مع من قد تكلم في حينه ، في موضوع – مجلس الامة العربية الموحد ، مرحبا بالفكرة ، ومشوقا الى فرصة ظهورها الى حيز التنفيذ مشروعَا قوميا ذا أولوية ، ومسعى هادفا على مسيرة الوحدة العربية الكبرى ، تتجه اليها انظار الغيورين العرب بالامل البسام ، راجية أن يكون للاتحاد البرلماني العربي ، وأمانته العامة شرف سبق العمل ، ومواصلة الخطى ، وحسب العاملين جميعا انهم يجهدون ، ويضاعفون جهودهم من أجل أمنية غالبة ، عزيزة تراود أذهان المخلصين بالشوق والانتظار الطويل ٠٠

وحيث كانت الكلمة الاولى في البحث دون دخول في التفصيلات ، وكان البعض من السادة الزملاء المتكلمين قد دخل فيها ، ولما كانت الامانة العامة قد أعلنت بأنها تمهل من لم يعط رأيه ، خاصة أولئك

الذين لم يشاركوا في « ندوة بغداد » ومثلهم الذين يريدون استكمال أبحاثهم مهلة ثلاثة أشهر قبل طباعة محاضر جلسات ، ووصيات الندوة ايها لذلك فاني اتهز المناسبة لاتبع ما يلي بما قد سبق بحثاً موحداً تحت عنوان « مجلس الامة العربية الموحد » أكرر انه من السهل اذا ما كنا جادين ، ولماذا لا تكون غير جادين ؟ ومن السهل اضافة صفحة مشرقة جديدة في التاريخ العربي المعاصر تشهد للمجالس الوطنية ، والشعبية العربية المعاصرة المثلثة باتحادها البرلماني بأنه قد أدى بعض واجباته في خدمة آمال الامة ، وكيف يبقى من يقول بالصعوبة ، ويتصور العقبات ، وكما سبق ان أسلفنا أن في عالمنا العربي مؤتمرات قمة ، وجامعة دول عربية ، واتحادات لا حصر لها هنا ، وكلها دليل بشائر سهولة ما قد دعا اليه اتحاد ، في قرار سابق ، سيظل في الافتئدة يدعونا كافة الى أن يظل نقاش يوسف انه ، في بعض الاحيان ، أقرب الى اصطناع التعقيدات ، واختلاق أسباب عراقيل ينسبونها الى غيرنا نحن ممثلي الامة ، وحاملي امانة شعبها الذي ما ارتضى ، ولن يتضي غير وحدة شاملة من أبرز مظاهرها اشقاء يجتمعون في مناسبات دورية ، وطارئة لتداول مشكلات وطنهم الكبير ، ومناقشة قضاياهم معبرين فيها عن آراء مناطقهم الجهوية ، ومقررين قرارات لا تقول بأنها ، في هذه المرحلة ، ملزمة حتى لحكومات تلك الجهات ، وان كانت ملزمة أدبياً ، وهي ستكون كذلك باذن الله ، اذا ما نجحت التجربة باختيار العقلاء ، الفضلاء ، المثقفين ، الوعيين ، المؤهلين بأخلاقيهم ، وطبعهم ، ومن تجاربهم ، وخبراتهم يسوسون الامور بالحكمة ، والحنكة ، ويبحثون شؤون البلاد ، والعباد بالتجدد ، والاخلاص ، وبعد الانظار مقيمين الواقع على هدي من عظام الماضي ، وصواب ، وأخطاء الحاضر عصبة عربية متتفقة على أن سمو القصد ، ونبيل الغاية يتضي مثالية العمل لصالح امة آن الآوان لبزوغ شمس

مرحلة جديدة تنتقل فيها من الاقوال ، الى الافعال الهدافة ، البناءة ، والجلس المنشود في المقدمة يقتضي قيامه ما يأتي ، وأكثر مما يأتي باراء ، وأفكار ، واقتراحات من يهمه الامر نأمل ان لا يدخل بقلمه ، وعلمه ، ووعيه ، ولسانه من اتحادنا ، أو من خارجه ، وكلما اتسعت أبواب الحوار ، ومن مزيد ما يرد من أفكار يؤمل أن يظهر المشروع بأبهى حلله مستكملاً معظم ما ينبغي ، متلافياً القدر الكبير من الاخطاء ، لا تتوقعها اذا ما تكاثفت الجهود ، وتكلفت الدراسات ، والاطار نوايا خالصة ، وضمائر حية بحب الوطن ، وخدمة الامة ، وفي رأيي :

١ - أن يباشر ، وبالسرعة الممكنة ، تكوين جهاز من الأكفاء ، المقتندين ، المتحمسين للفكرة ، في رعاية الاتحاد ، وفي مركزه ، وبقيادة الاستاذ الامين العام يتولى التحضير بما تعنيه هذه الكلمة ، ومن قوله ، عن قرب ، وعن بعد الاعداد من المتطوعين ، في شتى أنحاء البلاد العربية ، يمدونه بالآراء ، والمقترنات كتابة ، أو من خلال ندوات هنا ، وهناك لهذه الغاية .

٢ - والجهاز اياد يحتاج الى مال وفير تلتزم به الاقطان العربية بالنسب المعينة ، وبالتبوعات ، والمساعدات ، وهذه يستحسن ان يشارك بها الغيورون من الاثرياء ، والمقتدرین العرب ، ومنهم من تمتد أيدي مساعداتهم الى جهات خيرية ، وعلمية ، وثقافية عربية ، وأجنبية ، وأظنهم لن يخلوا بتمويل صندوق ربما لا تزيد أمواله ، في دور التأسيس ، عن مليون دينار كويتي ، أو أردني ليس كثيراً أن تمتد يد عربية كريمة ، سخية بل فتحظى بفضل مبادرة لا تنساها لها الاجيال مسجلة في صفحة زاهية من صفحات تاريخنا تهتف باسم ذلك العربي الغيور أن بوركت صنعا ، ونلت حظاً عظيماً ٠٠

٣— ومن أموال هذا الصندوق ينفق على المطبوعات ، والكتب ،

والنشرات الاعلامية ، والدعائية ، والاسفار ، ورواتب الموظفين ، وأجور العاملين ، وصرفيات المكاتب المختلفة ، وغيرها من المترفة .

٤ - ومع هذا ، وذلك ، ومنذ الآن تظل اعمال الندوة قائمة ..
اجتماعات مستمرة ، ولقاءات متصلة ، ومحاضرات ودراسات يعتمد
منها ، في الدرجة الاولى ، ما جاء من مقررات المجالس الوطنية ،
والشعبية المشتركة ، في الاتحاد أو التي لما تشتراك بعد .

٥ - وتشكل لجنة ، أو لجان تطوف في الاقطار الشقيقة لتنقل
الى المسؤولين ما اتفق عليه ، وما هو قيد التنفيذ في البلدان المشاركة ،
وتدعو الاقطار التي لما تمثل بعد في الاتحاد الى سرعة الانضمام ،
مثلما تكون الجهد اكثرا الى اقناع الاقطار التي لما تشكل فيها بعد
مجالس تمثيلية الى تشكيل تلك المجالس نيابة ،
شعبية ، وطنية ، فالديمقراطية لا بد منها ، والحكم
الشوري صلاح للمجتمع ، وضمان للاندمة ، واستقرار للاواع ،
وأمان للرعاية وركيزة كل تقدم اجتماعي ، وازدهار اقتصادي ، وهو
منعه لهيبة الحكم ، ومن قبل وبعد اعتراف بأن الشعب ، أي شعب
مصدر للسلطات لا تطغى فيها الواحدة على الأخرى ، وهي كلها
تعاونة لخير الرعية والراعي ، وما اعتقاد بأن دولة عربية واحدة
تأخر عن الاستجابة الى هذا المطلب اذا ما اعتمدت لجان الدعوة ،
والحوار من المؤثرين أصالة في الرأي ، واتزانها في الشرح ، ومخاطبة
بالكلمة الرصينة ، والمنطق الهادي ^{الـ} سليم سهل الاقناع ، ومحقق
القناعة عن رضى وآيمان .

٦ - ومع الاوليات ترد الدعوة لا بل دراسة تشریع قانون انتخاب
عربي موحد ، ولماذا لا يكون ذلك ، وبعض التشريعات أصبحت

متماطلة ، وبعض النقابات قوانينها متشابهة ، واتحادات نوعية ومهنية ذات طابع واحد ، وبالتدقيق تجد أن لا خلافات مهمة في معظم تشريعات البلدان العربية الشقيقة ، وربما كانت الاختلافات في الصياغة ، والتبسيط ، والتنسيق .. نقول لماذا لا تكون لنا ، في كل أقطارنا ، قوانين انتخابات كأنها قانون موحد واحد ، يتفق قبله ، وفيه هل يكون الاقتراع مباشرًا ، أو غير مباشر — على درجة ، أو درجتين ، أو ثلاث درجات — سوريا ، أو علينا موسعة فيه الدائرة الانتخابية ، أم ضيق ، ولعل الجميع يتذمرون هنا على أن البطاقة الانتخابية أمر لا بد منه ، وهي تسهل عملية الاقتراع ، مثلما هي تحول دون الاعتراض ، والتلاعب .. ٠٠ قانون انتخاب عربي موحد تقتضيه سلامة الاقتراع ، وما قبله ، ويطمئن الناس عموماً إذا كان يلتزم :

أ — بالسرية المطلقة •

ب — والنزاهة المطلقة •

ج — وبالبطاقة الانتخابية تتجدد عند كل نهاية أربع ، أو خمس دورات انتخابية •

د — ويسهل العمليات ، والإجراءات كلها الاكتاف من صناديق الاقتراع في الشوارع الرئيسية ، والاحياء ، وحيث كانت موقع الحركة السهلة ، والتنقل السريع ، وبحيث لا يحتاج المتردع الا لدقائق متعددة ويكون قد أنهى مهمته بسهولة تامة •

هـ — والاهم من هذا في نظرنا « اجبارية الاقتراع » فكل مواطن مسؤول ، والنائب ممثل للشعب ، وتظل نيابته ناقصة اذا لم يبي الرأي فيه معظم ناخبيه ، ان لم يكن كلهم ، والمتخلف اما أن يكون عذرها فقدان الاهلية ، أو الغياب الاضطراري القاهر ، ولا يجدر بمواطن

أن يبدي رأيه استهجاناً أو استخفافاً ببنائب لم يعط هو الرأي فيه مقدماً بالتصويت له أو التصويت ضدّه ، ولا أن يحمله مسؤولة ما لم يتطرق معه عليه في الرأي ، وال فكرة طالما وأنه لم يكلف نفسه عناء المشول أمام لجنة الاقتراع ، وصندوق الاقتراع ليشهد تحت قداسته القسم بأن فلاناً صالحًا ، أو غير صالح من خلال التصويت ، أو عدم التصويت ، والأصل أن يراعي بين المرشحين ، هذا أصلح فیقتصر له ، وإذا لم يجد الأصلح فالصالح ، وإذا اعتقد بأن ليس ، في المرشحين لا سمح الله ، من هو عند حسن الظن وضع ورقتة بيضاء ، ناصعة ، ومع هذا يكون قد أدى واجبه تجاه ضميره ، ووطنه ، ومن هنا أرى أن تعمم اجبارية الاقتراع تحت طائلة المسؤولية ، والعقاب وبحيث يتم المقصري بالتقسيير ، والمتعمد بضعف الشعور بالمسؤولية واللا أبالية .

و — وفي آرائنا هنا الاصرار على توسيع الدوائر الانتخابية تجنبها لسيطرة الناخبين على المرشحين ، ثم الممثلين فيما بعد ولتحل محل المثلمن ضغط المصالح الذاتية ، والقضايا الفردية الخاصة وتغيرات المنطقة الانتخابية الضيقة تتسع معها مضائقات المراجعات الشخصية ، ومع التأكيد على أن تضيق المناطق الانتخابية قد سبب الكراهيات ، وكرس العداوات ، وكانت له في جهات عديدة من وطننا نتائج وخيمة عائلية ، وعشائرية ، وحزبية ، وطائفية ، وغيرها ، بالإضافة إلى أن تضيق الدوائر يوطد المفاهيم الإقليمية ، والجهوية ، والأصل في النائب أن يكون ممثلاً لموطنه كله لا لجزء صغير منه .

ز — ومع ما قد ذكرنا ، في الفقرة السابقة ، يقترح في مشروع القانون المنوه به تقسيير آجال مراحل الانتخاب ، وتبسيط إجراءاته ، وبحيث لا تطول المدة ، وطولها قد يسبب التضليل ، والتمويل ، مع زيادة في النفقات ، وتعطيل للأوقات ومع تقدم العلم ، وازدهار الثقافة ،

ومع أجهزة الاعلام المختلفة ، وسهمولة المواصلات اتشرر الوعي الاجتماعي ، والسياسي ، وصار ابن القرية النائية يعرف الكثير من الكتب والصحف ، والاذاعة ، والتلفاز ، ويعي ما يدور في بلاده ، وفي خارج بلاده ، ويعرف الاكفاء ، من غير الاكفاء ، وبالتالي من هم الحق باتخاذه من خلال ماضيهم ، وحاضرهم ، ومن خلال أفكارهم ومبادئهم يسجلونها على أنفسهم في نشراتهم الدعائية ، وفي مناظراتهم الخطابية تنقل الى القاصي والداني من على شاشات التلفزيون ، وأجهزة الاذاعة المختلفة ، فلا داعي والحالة هذه لاطالة مدة الانتخاب بحجة الوقت الكافي لتمكين المرشحين من الاتصال بالناخبين لعرض أفكارهم ، وبيان خططهم المستقبلية .

ح — مشروع مسودة قانون الاقتراع هذا وان كان امرا من امور اختصاصات جامعة الدول العربية فهو اذا ما قد تعاونت فيه الاجهزة المعنية ، في الاتحاد البرلماني العربي ، والاتحاد العام للمحامين العرب ، واتحاد الحقوقين العرب مع الجهاز المختص في الجامعة فنجدها مضمون باذن الله اذا ما اتجهت التوایا الطيبة المخلصة اليه مؤكدين تساؤلنا لماذا لا يكون ، وما هي العقبات الا ان تكون التأجيل ، واصطدام المزاعم اللا معقوله تؤخر المسيرة العربية بقصد ، أو بدون قصد عن الوصول الى غايتها المرجوة .

ط — ومن البديهي أن تكون المرأة على قدم المساواة التامة مع الرجل في هذا القانون ، وهي نصف المجتمع ، والجميع ينبغي أن يكونوا متساوين أمام القانون ، يحملون واجباتهم بأخلاص ، ويتحمّلون مسؤولياتهم بأمانة ، وشرف ، ومن يتلزم بشغل الواجبات ، وأمامتها له حقوق الآخرين امثاله في مجتمع واحد ، ووطن واحد .

لقد درست « ندوة بغداد » الفكرة ، وربما كانت في مشاعر

الغالبية العظمى من المشاركين ، ومن أهدافهم القومية ، ولكن الدراسة لما تنته بعده ، وما أسفرت الندوة عن نتيجة تذكر وبقيت الامور بانتظار آراء الآخرين ، وفي اطار التفاؤل بأن الاتحاد الموقر ، وأمامته المحترمة سيفيقان على حماسهما ، وهي منتهى الوفاء لاستمرارية المسعي الكريم يحدوها الامل بأن الشعب البرلمانية ، ومجالسها في المشرق العربي ، وفي مغربه ، وفي كل الأقطار الشقيقة تدفع المسيرة باهتماماتها البالغة ، وجديتها الفائقة فلا تضيع الفرصة الثمينة ، وهي ان ضياعتها تحملت لوم التاريخ بأنها قد قصرت فيما كان يجب أن لا تقصري فيه ، وهو من مواضيع الساعة ، مصرین على ان امره غير صعب اذا ما نحن قد صدقنا مع انفسنا ، وكنا او فياء ، امناء لشرف مسؤوليتنا ، ونبيل ما هو مؤمل فيينا لصالح هذه الامة ومستقبل اجيالها ٠

واما ما يتعلق بالتمثيل النسبي في المجلس الموحد فالآراء فيه عديدة ، ومنها :

● أولا — أن يكون استناده الى تعداد السكان ٠

● ثانيا — أو أن يكون بالنسبة لاعداد الممثلين الحالين في المجالس القائمة — أعيان ، نواب — ويورد من يورد عليها ملاحظاته بأن أقطارا عربية قليلة السكان بالنسبة الى أقطار أخرى ولكن اعداد مجالسها الوطنية كبيرة ٠

● ثالثا — ومنهم من يرى ان العبرة فيما أوجزته الفقرتين السابقتين للمجالس المنتخبة من الشعب مباشرة فحسب ، ويرد عليهم آخرون أن تمثيل مثل هذه المجالس لا بد منه في المرحلة الاولى من العهد المنتظر لمزيد اطمئنان الحكومات بأنها ورؤساه دولها ممثلون في المجلس الموحد لهم من يمثل وجهات أنظارهم ، وآخرون يوردون ، مع ما ورد هنا ضرورة قيام مجالس شيوخ في كل الأقطار العربية الى

جانب المجالس النيابية ، وبحيث يتكون مجلس الامة من غرفتين : —
غرفة النواب ، وغرفة الاعيان — والاعيان الذين تقدمت بهم الاعمار ،
نمت معهم التجارب ، والخبرات المفيدة ، والآمال الكبيرة لامجاد
الامة ، وسؤدد الوطن ، وانطلاقا من هذا المفهوم الذي اتفق مع
القائلين به أشير الى نجاح التجربة البرلمانية في بلاد اجنبية متقدمة اخذ
بمبئته ، مثلما هو الحال في الاردن حيث اشعر بأن وجود مجلس
الاعيان ، الى جانب مجلس النواب ، ساعد كثيرا في جعل التشريعات
على المستوى الجيد ، مثلما هو كان ، وما يزال من ضوابط تعاون
السلطتين التشريعية ، والتنفيذية تعاونا مثمرا ، ببناء ، وهادفا ، بالإضافة
إلى كونه يقدم الى السلطة القضائية القوانين مستكملة دراساتها ،
ومناقشاتها الشاملة ، واستطرادا فاني ارى مجلس امتنا العربية الموحد
قائما بمشيئة الله من مجلسين — للشيوخ ، والنواب — لكل قطر أربعة
شيوخ ، ثم يمثله أربعة نواب تنتخبهم أي النواب مجالسهم في الموعد
المقرر من بداية كل خمس سنوات ، تنضم اليهم ، في المجلس الوطني
العربي ، أو مجلس الشعب ، مجموعات ممثلة لشعبنا العربي ، في شتى
اقطواره ، ثلاثة نواب لكل مليون نسمة ، ويعني ذلك أن يكون للمواية
والخمسين مليون عربي (٤٥٠) نائبا ، منتخبين انتخابا مباشرا ،
و (٨٨) نائبا منتخبين من المجالس الشعبية القائمة أو التي تحل
 محلها ، وهم كذلك يعتبرون ضمنا ممثلي الشعب على اعتبار أنهم في
الأصل كانوا قد انتخبوها مباشرا ، وبذلك يصبح عدد المجلس المنشود
(٥٣٨) نائبا في المجلس الوطني العربي ، أو مجلس الشعب العربي ،
يكونون مع الـ (٨٨) شيخا الذين هم هيئة مجلس الشيوخ العربي
مجلس الامة العربية الموحد ينظر في كل قضايا الامة ، ويتدارس شؤونها
ويخطط لحاضرها ، ومستقبلها ، ويبدي النصح ، والارشاد
لحكوماتها ، وفي أولويات ما يعني به توحيد التشريعات في الاقطار

الشقيقة ، والمساهمة في التخطيط لاقتصاد عربي يكتفي ذاتياً بالطاقة البشرية الهائلة لهذه الامة ، وبمواردها المتنوعة ، مستفيدة من موقعها بين القارات ، وعلى طريق المواصلات العالمية ، ومما قد وهبها الله من خيرات ، وثروات ومناخات صالحة لختلف أنواع الزراعات ، بلاد سياحية ، للسياحة اليها جذور في أعماق التاريخ ، وأصالة التراث ، مثلما هي مهيئة لانطلاق حضارة تدعم الحضارات القائمة بقيمها ، وعلمها ، وابداعها ، وغير ذلك مما يقع في مهام مجلس يمثل أمة ممتدة أراضيها من المحيط الاطلسي - الى الخليج العربي نهضتها بحاجة الى الخطط مستوفية الدراسات ، والخطط ، مستكملاً لأسباب الابداع لا يمكن ان تكون سليمة ، وعلى هذا النحو المطلوب بغير المشاركة الواسعة ، وهذه المشاركة لا يمكن أن تكون من غير الاهتمام برأي الشعب العربي كله ، في شتى أقطاره ، وأمصاره ، والشعب هذا يمثله مجلس يعبر عن آرائه ، وأفكاره ، وينقل الى الرأي العام العربي ، والى حكوماته هذه الآراء ، وتلك الافكار مشفوعة بمتنيات العمل لتحقيق مضامينها ، شريطة ان يمر ذلك في الجامعة العربية التي تتولى بدورها تبليغها الى دولها ، والتي هي كذلك في رأيي ينبغي ، أي الجامعة ، ان تكون ممثلة بمجلس الشيوخ العربي برئيسها ، والامين الاول المساعد °

وبعد °° فقد يقول قائل : العدد كبير ، وأين مال النفقات وأين المتسع ؟ فنقول له ، وكيف تعقد اجتماعات المهندسين العرب ، والصيادلة العرب ، والاطباء ، والمحامون ، والنقابيون الآخرون ، وأمثالهم ، وما أكثرهم أسبوعياً ، وشهرياً ، وفصلياً ، وسنويًا ودورياً في العواصم ، والمدن العربية المختلفة ليالي ، وأياماً ، والفنادق أصبحت من الكثرة ، وأبنية اللقاءات ، والمؤتمرات هي كذلك ، وفي كل مناسبة مؤتمر شعبي ماس معن أن أحداً قد تذر من نفقاته الا أن يكون مجلساً

تمثيلياً يمثل مشاعر الامة ، ومبادئها ، وأهدافها السامية لن يتقبل عذر متخلف عن اقرار فكرته ، ولا مقصراً تواني ، أو يتوانى عن العمل من أجله بالایمان القوي يدفع الى حماس اقوى يذلل كل صعب ، ويزيل كل عشرة ، والله مع العاملين ، الصابرين ، المؤمنين بحق أمتهم في حياة أفضل مزدهرة بالمنعة ، والقوة وسمو القيم الرفيعة تحفظها أفراداً ، وجماعات الى ما فيه استمرارية بقائهما كما أراد الله تعالى لها أن تكون « خير أمة أخرجت للناس » وتكون اذا ما هي اهتدت بهديه متفقة الرأي ، موحدة الصفواف ، وأمرها شورى فيما بينها ، والشوري شعار الديمقراطية ، والديمقراطية ضمان الاستقرار ، وركيزة الامان ، والاطمئنان ، وليس من سبيل الى تدعيمها ، وسيلة لنظام صالح ولحكم أصلاح بغير التضامن الاكيد ، والوفاق الوطيد ، والوفاق أولاً ، وأخراً يحقق كل ما نصبو اليه ، وما نصبو اليه هذه الجمعية الوطنية العربية – مجلس امتنا الموحد ، لا أخال اعترافات المعارضين عليه واردة بزعم أن مشروعه هذا يجيء قبل أوانه ، أو أن حجج المتخوفين من ظروف واقع العرب المريء في هذه المرحلة من تاريخهم هي كذلك ترد على أن كل مسعى من أجله سينذهب سدى بل انتي على خلاف حجج هؤلاء ، ومزاعم أولئك ارى أن الظروف التي تعتصرنا آلامها ، ونكباتها ، ومساوئ اللا أبالية ، والفردية ، والاثرة ، والإقليمية ، والحزبية البارزة أقوالها ، وأفعالها في حياتنا ، وبالتالي تتائجها من نكسات ، وهزائم ، وتيه ، وضياع هي التي تفرض علينا أن نحث الخطى نحو كل ما من شأنه التضامن ، وتبادل الآراء ، والمشاركة في الخطط ، والتحطيط بجدها كلها ، وأكثر منها نفعاً ، وفائدة في مشروعنا القومي الكبير حين يتحقق ، ولماذا لا يتحقق وليس في ثانيا خطوطه ، ومواده ، وفصوله .. ليس في مبادئه ، وخطوطه العريضة ، ولا في أهدافه الا خير الجميع حكومات ، وشعباً الاولى ممثلة في

مجلس نبيوخ من المحتكين خبرات واسعة ، وتجارب متصلة ، والثاني يمثل بين يختارهم أكفاء ، مقتدرین ، بعلمهم ، وثقافتهم ، مخلصين أوفياء بأماتهم ، وایمانهم بعروبتهم ، واتسائهم الى اصالتها ، ورسالتها الخالدة منهم من يكون اختياره مباشرة ، وآخرون بوساطة المجالس الأقليمية الشعبية — على درجتين — زيادة التأكيد على سلامة العملية الانتخابية ، والتمثيل الصحيح الشامل ، والنواب المختارون للمجلس الكبير ، من بين نواب المجالس القطرية ، منهم ، ومن زملائهم في أقطارهم الوزراء ، والوزارات مسؤولة أمام مجلسهم ، كما ومن مجالس الشيوخ القطرية من هم وزراء في حكومات أقطارهم ، وذلك يعني أن لا مجال لخاوف حاكم ، ولا وساوس محاكم فالموضوع كما أشرنا آنفا ، وأولاً وآخرًا موضوع لقاء عربي منظم ، منسق ، دوري ، أو طاري لمثلي الشعب المختارين ضمن شروط معينة في الدساتير بوساطة الحكومات ، ورؤساء الدول ، في « مجلس أعيان » ، ومماثليه في « مجلس شعب عربي » يكونان مجتمعين مجلس الشورى الكبير — مجلس الأمة العربية تتبادل فيه الآراء ، وتناقش القضايا العامة وتقرر التوصيات التي ترى بأنها معبرة عن آلام ، وآمال شعبنا ، في وطنه الكبير ، حلولاً لمشكلاته ، واقتراحات ، وتنبييات لا يمكن إلا أن يتذمّر بها المسؤولون أفراداً ، وسلطات ، وأنظمة في أقطارنا الشقيقة وهي منهم ألسنة ، وأفكار ممثليهم ، وبرغباتهم ، واليهم باجماع عربي ، أو أكثرية مطلقة ، أو نسبة احترامها تقتضيه أهمية الروابط ، والعلاقات الأخوية القومية ، والتاريخية التي جمعتنا عبر العصور ، والدهور ، وستظل تجمعنا أمة واحدة ، أمرها شورى بينها ، وشعبها مصدر كل السلطات .

الحامدي ضيف الله الحمود

عضو مجلس الأعيان

عمان -الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

البرمان العربي الموحد

الاستاذ محمد سعيد الصاهي
عضو المجلس الوطني الاتحادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة

ان الملحوظ في هذا العصر ، ان اتجاهها متعاظما نحو التكتل بدا كحقيقة اساسية لازمة ، فقد أصبحت الدول الصغيرة لا تؤثر في السياسة العالمية التي صارت حكرا على الدول الكبرى ، ولا وسيلة لأن يصبح لهذه الدول الصغيرة كلمة في اتجاهات السياسة العالمية ، وتوجيهه مسار الاحداث ، الا اذا تكتلت في مجموعة كبيرة . بل لقد اصبح هذا التكتل ضرورة حتمية – ليس لمحافظة هذه الدول على مكانتها السياسية فحسب – بل لمحافظتها فوق ذلك على مكانتها الاقتصادية . ذلك لأن احتفاظ هذه الدول باتجاهها الصناعي ، أو سيطرتها على مواردها من المواد الخام ، قد صار مهددا أمام القدرات الهائلة للدول الكبرى ذات الموارد اللا محدودة ، والقادرة على غزو الأسواق ، بما تملك من وسائل الاتجاح الصناعي المتقدم ، وبما تحوزه من قدرات متعاظمة لشن فاعلية سياسات واقتصاديات الدول الصغيرة .

ومما لا شك فيه ان التقريب بين النظم الاقتصادية للدول الصغيرة

الراغبة في التكتل ، وايجاد صور من التكامل والتعاون والتنسيق بين هذه النظم ، يعتبر ركيزة اساسية من ركائز تكتلها ، وتجمعها ، الا أن ذلك لا ينبغي ان يقلل من اثر الدور السياسي الذي يمكن ان تلعبه البرلمانات في مجال التكتل والتوحد ، ذلك ان البرلمانات هي همة الوصل بين المواطن من ناحية وباقى سلطات الحكم من ناحية أخرى ، وعن طريق البرلمان يتفاعل المواطن مع مجتمعه ، ويتبعد اعمال سلطات الحكم ويحس بمشاركته في نشاطات هذه السلطات عن طريق نوابه وهذه ناحية هامة من نواحي البناء الديمقراطي للفرد والامة على حد سواء ، ويجب ان يستفاد منها في ربط شعوب الدول الراغبة في التكتل بهدف مشترك ، وحفظها الى غاية الوحدة ٠

وإذا كان ثمة مجموعة من الدول تؤلف بينها عوامل التجانس وأواصر القرب ، أو هي في حاجة الى وحدة تجمع بين أقطارها وتوحد توجهاتها وسياساتها ، فليس أكثر من دول الامة العربية مجموعة تؤلف بينها هذه العوامل وتحتاج الى هذه الوحدة ، ومن ثم فان فكرة البرلمان العربي الموحد لا تعتبر وثيقة الصلة بمفهوم الوحدة العربية فحسب ، بل تعتبر فوق ذلك عاملا هاما واساسيا من عوامل تحقيق هذه الوحدة ٠

غير اننا اذا انتقلنا الى تنفيذ فكرة البرلمان العربي الموحد نجد ان هذه الفكرة لا يسوغ تطبيقها بمعزل عن باقى السلطات التقليدية في النظم البرلمانية ٠ ذلك ان وجود برلمان في الفكر الدستوري يعني وجود سلطة تشريعية في الاطار الديمقراطي ، ووجود البرلمان بهذا المعنى يستلزم بالمقابل وجود السلطاتين الاخرين وهم السلطة التنفيذية والسلطة القضائية حتى يمكن للبرلمان ممارسة الوظيفة البرلمانية حسب الدور الذي يرسم له سواء اتسع هذا الدور او انكمش ، وفقا للقواعد الدستورية التي توضع سلفا لتنظيم هذه السلطات وبيان علاقة كل منها بالآخر ٠

وانه وان كان كل ذلك يستلزم بداعه قيام دولة سواء بشكلا البسيط أو المركب الا ان ذلك أيضا ليس قصرا على الدولة ، ذلك ان من الممكن في الفكر الدستوري قيام هذا التنظيم بالنسبة لمجموعة من الدول تحكمها روابط تدعو الى قيام نوع من الوحدة أو الاتحاد فيما بينها .

وتاريخ النظم الدستورية غنى بالكثير من هذه الامثلة . غير ان من الامثلة المعاصرة في هذا المجال « مجلس اوروبا » الذي أنشئ باتفاقية لندن عام ١٩٤٥ ، والبرلمان الأوروبي الذي أنشئ في اطار اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة الموقع عليها في روما سنة ١٩٥٧ . وبالنسبة لمجلس اوروبا فانه — يتكون من ثلاثة أجهزة : الاول مجلس الوزراء (وهو بمثابة السلطة التنفيذية) وهو يضم وزراء خارجية الدول الاعضاء والجهاز الثاني هو الجمعية البرلمانية ويتكون من اعضاء يتم تعينهم من قبل البرلمانات الوطنية في الدول الاعضاء (السلطة التشريعية) والجهاز الثالث هو الامانة العامة للمجلس . وقد بينت الاتفاقية طريقة تكوين كل جهاز وال اختصاصات المنوطة به . وفيما يتعلق باتفاقية السوق الاوروبية المشتركة فقد كان الهدف من انشائها — وما زال — هو انشاء أقوى منظمة اقتصادية دولية تستهدف جميع الدول الموقعة عليها لتحقيق اهداف معنية تخلص في تدعيم اقتصاديات الدول الاعضاء ورفع مستوى الحياة فيها وتوثيق العلاقات فيما بينها عن طريق انشاء سوق مشتركة ، والتقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الاعضاء ، ونظمت اتفاقية روما السلطات الثلاث لمجموعة السوق الاوروبية المشتركة ، فأنشأت مجلسا لوزراء السوق (السلطة التنفيذية) ، والبرلمان الأوروبي (السلطة التشريعية) ومحكمة العدل الاوروبية (السلطة القضائية) ورسمت اختصاص كل من هذه السلطات الثلاث وعلاقة كل منها بالاخري ، وبالنسبة للبرلمان

ال الأوروبي – الذي يهمنا فيما نحن بصدده من دراسة – فقد منح حق الرقابة السياسية لنشاط السلطة التنفيذية عن طريق النقد والتوجيه والارشاد ، ومنح أعضاؤه حق توجيهه أسئلة شفهية أو كتابية للسلطة التنفيذية ، وتقديم الاقتراحات ، وكل هذه صلاحيات برلمانية ، وانه وان كان ينقصها عدم اشتتمالها على الاختصاص الاساسي للسلطة التشريعية وهو ممارسة وظيفة التشريع ، الا ان الممكن في مراحل لاحقة تحقيق هذا الامر باعتبار ان مهمة السوق هي التدرج في مراحل التطبيق وصولا الى الوحدة الاوروبية الكاملة ٠

ان مجموعة الدول العربية تعتبر – كما سبق ان ذكرنا – أكثر من غيرها من المجموعات الدولية حاجة الى تحقيق نوع من التعاون والتوحد فيما بينها ، لحماية أنمنها ومصالحها المشتركة ، ولمواجهة التحدي الحضاري الذي يهدد بطمس هويتها ، والقضاء على قيمها ومعطياتها الاسلامية والعربية ، وليس للتوحد أو التكامل صورة دستورية جامدة ، ولكنه طريق طويل من العمل المتواصل والجهاد المؤهوب قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير ٠

ومن صور التكامل العربي جامعة الدول العربية التي أنشئت عام ١٩٤٤م ، وكانت تأبز اهدافها – وما زالت وفقا لميثاقها – العمل على دعم التضامن العربي ، وتنسيق الخطط السياسية بين الدول الاعضاء فيها ، بما يدعم استقلالها وسيادتها ، فضلا عن التعاون في مختلف الميادين من اقتصادية وقانونية واجتماعية وثقافية وغيرها ، وانبثق عن الجامعة كثير من المنظمات وال المجالس في كل من الدول الاعضاء في الجامعة ، مثل مجلس الدفاع العربي المشترك والمجلس الاقتصادي ، ومجلس الوحدة الاقتصادية ومنظمة العمل العربية ، وكل من هذه الهيئات تعمل على التنسيق بين الدول العربية في مجالات نشاطها ٠ ولذلك فان أقرب الطرق تحقيقا لفكرة البرلمان العربي الموحد تبدو

أقرب وأيسر إلى التطبيق لو نظر إليها من خلال بحث تطور ميثاق جامعة الدول العربية ، كخطوة إيجابية على طريق الوحدة العربية ، ومن المتصور أن يشمل هذا التطوير استكمال البناء الدستوري الملائم الذي يمهد لتحقيق هذه الوحدة ، وذلك بإنشاء الجهاز القضائي الذي يعتبر بمثابة السلطة القضائية في الجامعة يعرض عليه الخلافات وأوجه النزاع التي تنشأ بين الدول العربية الأعضاء ، كذلك إنشاء البرلمان العربي الموحد الذي يتكون من ممثلي السلطات التشريعية في الدول الأعضاء يختارون بالأسلوب الذي يبيّنه الميثاق ، ويباشر بعضاً من الاختصاصات البرلمانية التي تخوله ممارسة بعض صور الرقابة البرلمانية لممثلي شعوب الأمة العربية ، على أعمال أجهزة الجامعة التي تباشر بعض وظائف السلطة التنفيذية في الدول الأعضاء . ومن المفهوم أن هذه الرقابة ستكون في الإطار الذي يراعي ظروف النظم السياسية التي تحكم دول العالم العربي والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل منها ، و شأن الرقابة في ذلك هو شأن تنظيم باقي أحكام البرلمان العربي الموحد والجهاز القضائي سواء من حيث الإنشاء أو الترتيب أو أسلوب اختيار الأعضاء أو تحديد الاختصاصات .

ان الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة لا يفوتها في هذا المجال أن تشير إلى أن صورة مشرقة وجديرة بالتنويع من صور التقارب والتلاحم العربي الرائد التي تشهدها الساحة العربية ، وحظيت بتقدير واهتمام العالم ، فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالائم الإمارات العربية السبع في دولة واحدة منذ عام ١٩٧١ م - تخطت حدود التقسيم الجغرافي المصطنع ، وأذابت جليد التفسخ بين الأخوة في الأرض واللغة والعقيدة والقيم والتاريخ ، وتلاقت ارادات حكام هذه الإمارات على قيام اتحاد يضمها من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمكن ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها ، وللحفاظ على كيانها

وكيان أعضائها ، ولقد حرص دستور الاتحاد على الموازنة بين سلطة دولة الاتحاد من ناحية ، وصيانة الكيان الذاتي لاعضائه من ناحية أخرى ، كما عولجت مسألة الديمقراطية في هذا الدستور وتمثيل شعب الامارات في المجلس الوطني الاتحادي و اختصاصات هذا المجلس عولج كل ذلك معالجة اتسمت بالحكمة والواقعية التي تضمن للاتحاد البقاء والاستمرار دون ارتداد أو تعثر ٠

كذلك من الجدير بالاشادة — باعتباره صورة من صور التقارب والوحدة بين بعض اقطارنا العربية — مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث انشئ هذا المجلس ليجمع دولاً عربية ست — هي الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت — وذلك ايماناً من هذه الدول بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع شعوبها ، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكميل والترابط بينها في جميع الميادين ، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكميل فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية للامة العربية ، واستهدف المجلس تقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بين هذه الدول ، واستكمال ما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها ، وتحقيق طموحاتها نحو مستقبل افضل وصولاً الى وحدة دولها ٠ وانه وان كان النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لم يستعرض لتنظيم السلطات الثلاث ، الا انه يعد مثالاً لتجمع مجموعة من الدول العربية التي تشترك في معطيات خاصة حول صورة من صور التعاون والتنسيق فيما بينها ٠

ومن ناحية أخرى فان ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية الذي أبرم بين الدولتين بعرض الجمع بينهما يعتبر صورة أخرى من صور التعاون والتكميل المنسق في مختلف المجالات بين البلدين وبمقتضاه أنشئ عبرلان وادي النيل ، يختار من

بين أعضاء برلمان كل من الدولتين ومنح اختصاصات وصلاحيات حددتها
الميثاق وملحقاته .

ان كلا من الصور المتقدمة ، بما يضاف اليها من جهود تبذل
حاليا للتنسيق والجمع بين دول المغرب العربي ، تؤكد بما لا يدع مجالا
للبشك ان الوحدة هي جذوة متقدة في نفوس أبناء الامة العربية لأن
عناصر التوحد كلها متوفرة في كل اقطارنا ، ومن ثم فان الآمال والمساعي
لتحقيق الوحدة لم تفتر في يوم من الايام ، رغم ارهادات الانفصال
والتمزق التي ظهرت في بعض الاوقات ، وان واقع الحال يدل على
ان الشعور بالتوحد يضرب بجذوره في أعماق النفوس . ولذلك فان من
المتوقع انه اذا دعا الداعي الى انشاء البرلمان العربي الموحد من خلال
تطوير ميثاق جامعة الدول العربية على النحو الذي أسلفنا - او على
أي نحو آخر - فان صدق الاستجابة لهذه الدعوة لن تكون أقل من
صدق الدعوة اليها .

ان اذا كانت دول المجموعة الاوروبية قد اتفقت فيما بينها
على انشاء السوق الاوروبية المشتركة والبرلمان الاوروبي على النحو
الذى أسلفنا ، ودعت ذلك بالتنظيم الدقيق الهادئ التدريجى الذى
يستهدف الوحدة الاوروبية الكاملة ، رغم ما كان بين هذه الدول من
مرارة الحروب والتنافس فيما بينها ، ورغم تباين عناصر الجنس واللغة
والطبيعة والتاريخ بين كل شعب من شعوب هذه الدول وغيره من
الشعوب ، بل داخل اطار الدولة الواحدة منها ، اذا كان ذلك ، فان
دول الامة العربية التي يجمع بينها كلها جميع اواصر القرب ودواعي
الوحدة ، لأجدر بأن تجمع بينها وحدة واحدة تلم شملها وتوجه
سياساتها في المجالات المختلفة بما يتواافق مع مصلحتها الذاتية النابعة من
اسلوب مستهدف للحياة على الارض العربية ، ربطا بتاريخ عريق ،
وتطلعا نحو آفاق مستقبل مشرق بالوحدة والتقدم .

بسم الله الرحمن الرحيم

تصورات عن البرلمان العربي الموحد والوحدة المشودة

السيد الطاهر حمروني
عضو المجلس الشعبي الوطني - الجزائر

أود في البداية أن أوضح بعض الحقائق فأقول ٠٠
ان ما أسوقه في هذا الحديث هو عبارة عن تصورات وأفكار
شخصية عن صاحبها منذ القدم ، ورغم ان الزمن العربي الاهن
رديء فان المجتمع العربي يتغير بشكل جذري ولكن أن النظم السياسية
غير قادرة على اللحاق بتغيراته وان كل ما حولنا يدعونا الى النظر الى
الأشياء بعين العقل والتأسيي بقول الامام الغزالي : « ليست العبرة بأن
تنصح ولكن العبرة في أن تنتصح » ٠٠
ثم لقد توخيت في عملي الايجاز والتركيز لاسباب ظرفية ، منها
الوقت المقرر لعرض كل عمل حيث قيل : إن أقصاه نصف ساعة ٠
وأخيرا ٠ قد لا يستحسن بعض الاخوة نعمة حديثي ٠٠٠ فمعذرة
وأن بين الاخوة الذين نصفهم بالاشقاء - يجب أن تكون الصراحة ،
وعلها فرض عين ، في مثل هذه المسائل كمسألة البرلمان العربي الموحد
والوحدة العربية ٠

سمات العصر :

ليس من المبالغة في شيء اذا قلنا ان عالمنا المعاصر مشحون بالقلق والتمزق وعرضة لازمات مختلفة .. ويتجلّى ذلك في عدّة مظاهر كالجنوح نحو القوة والطغيان ، والخوف مما يحمله المستقبل . فتعدد المشكلات الحضارية وتتنوعها من اقتصادية واجتماعية وتحمّيـة الصراع أدى كل ذلك الى ضرورة التكتل وبروزه كظاهرة وسمة من سمات الحياة المعاصرة والمتمعن في تاريخ الوجود العربي يرى فكرة التكتل عند العرب ليست نزعة عارضة خلقتها ازمنة وملابسات خاصة ، بل دعوة عريقة ونزعـة أصيلة » وكأنـي بها التعبير الصريح عن الوجود السياسي وكينونة حضارة العرب .

وفي هذا العالم المرسوم بالحركة والمد والجزر والنضال من أجل اثبات الوجود القوي .. غدت الحاجة الى تعزيز التكتل أكثر لزوماً وضرورة قصوى في عالم لا مكان فيه للضعف المستكين .

الظاهرة الوحدوية :

ان ما توفر للامة العربية من مقومات أساسية وجوهرية قلما نجدها عند غيرها من الامم المتكتلة تجعلنا نقف بفخر واعتزاز أمام هذه المقومات ولا نمل البحث فيها والاستقصاء والتصدي لمـن يهـون من دور بعض المقومات وأحسب أنه لو قدر للامة العربية غـيـاب تلك العـناـصر وـعدـم توـفـرها لـكـثـرـ النـعـيقـ ، وجـاءـ النـصـحـ بصـعـوبـةـ التـكـتـلـ واستـحالـةـ الـبـحـثـ لـتـحـقـيقـ الـوـحـدـةـ الـمـشـوـدـةـ واـذـاـ كـنـاـ فيـ غـنـىـ عـنـ اـيـادـ الـادـلـةـ وـالـبـرـاهـينـ السـاطـعـةـ عـنـ عـقـمـ جـذـورـ هـذـهـ المـقـومـاتـ عـنـ الـعـربـ وـكـيـخـاصـيـةـ واـكـبـتـ الـاـمـةـ الـعـرـبـيـةـ عـبـرـ تـارـيـخـهاـ الطـوـبـيلـ الـمـدـيدـ ، فـانـ التـذـكـيرـ بـعـضـهاـ هوـ منـ أـجـلـ تـحـرـيـكـ السـواـكـنـ وـالـنـهـوـضـ بـعـضـ الـهـمـ .

فالحديث مثلا عن وحدة اللغة هو الحديث المستفيض عن الفكر قبل العاطفة ، اذ الاو شاج بين اللغة والفكر او شاج قوية والعلاقة داخلية حتى قيل : « ان وضوح الكلام من وضوح الفكر ووضوح الفكر يكون بالكلام » لقد لعبت قديما وحدة اللغة دورا عظيما في بعض القوميات وتعزيز الشعور القومي وانماهه ٠٠٠ بل في تحويل شعوب الى شعب وصهر دول في دولة لها كيان واحد مزدهر ٠٠٠

وحتى التفكير الماركسي نفسه لم يستطع أن يغض من أهمية عنصر وحدة اللغة في بناء صرح الامة وتشييده على ما بآن في جمهوريات الاتحاد السوفياتي لغات عدة يقول « لينين » في ملاحظاته الانتقادية حول المسألة الوطنية : بأن « اللغة هي الاداة الاساسية للتعامل الانساني، ووحدة اللغة وتطورها غير المحدود هو أحد الظروف الاكثر أهمية من أجل تعامل تجاري حر بالفعل وواسع النطاق على المستوى الذي تتطلبه الرأسمالية الحديثة ، ومن أجل التجمع الحر والعربيض لكل السكان من مختلف الطبقات واخيرا من أجل اقامة ارتباط وثيق بين السوق وبين كل مالك كبيرا كان أو صغيرا بائعا أو مشتريا » ٠ انتهي
كلام لينين ٠

أما الذين يقللون من أهمية اللغة ودورها في صيانة الامة ومناعتتها فهم في الحقيقة يسطحون المفهوم الحقيقي العميق للغة ويتناهبون ان في البدء كان الكلم ، وأن ماهية الكلمة هي « صورة المعنى ووضوحه الحسي » ٠ وهم وبالتالي لا يحفلون بالمقولة المشهورة القائلة لا أستطيع اختيار أمة وثقافة ولكنني استطيع اختيار السياسة الداخلية والخارجية ٠

وكأني بأولائك الباحثين يجهلون الدور التاريخي للغة العربية في فشل سياسة التقرييك في الشرق العربي ، وسياسة الفرنسة في المغرب العربي عامه والجزائر خاصة بحكمها كانت مستعمرة لا حماية ٠٠٠

رغم أن المدرسة الفرنسيّة تدعى التنّك لدور اللغة . ولكنها عملت كل ما في وسعها من أجل سيادة اللغة الفرنسية والحد من اللغة الوطنية ، وهي اليوم أي (المدرسة الفرنسيّة) تعمل جاهدة لنشر الفرنكوفونية ، وترصد الاموال الطائلة بل تنشيء مناصب وزارية باسم التعاون الثقافي ومنذ أيام قلائل قرأت مقالاً يتساءل صاحبه كيف يمكن لأوربا أن تشييد اوربا واحدة قوية في الوقت الذي مناقشاتنا تدور بواسطة الترجمة الفوريّة – ان طرح هذا السؤال الانكاري له مغزاه وبعده ولا سيما أنه صدر عن شخصية فرنسيّة تولت رئاسة مجلس الشيوخ وترأست البرلمان الأوروبي الذي كلف اوربا (٢٩) سنة من عنايَة التفكير والاجتهاد والبحث عن حل للمعادلة الصعبَة وهي صعبَة باعترافهم نتيجة غياب العوامل اللغوية والتاريخية والثقافية التي لو قدر لها الحضور الى جانب العنصر الاقتصادي والجغرافي وجود الخطر العسكري لتم التحقيق الفعلي لوحدة اوربا سياسيا ولكن القوى الفاعلة عندنا والحقيقة لأسباب الوحدة نجدها أيضاً في الثقافة المشتركة فأني " تفرعت جداً ولها وتبينت أساطيرها فان البطل له ارتباط بالمحيط العربي ويستمد اصوله من تاريخنا المشترك الضاربة أو تاده في اعماق الارض العربية فكيف يمكن الغض من أهمية تاريخنا المشترك في بناء صرح وجودنا العربي الموحد . ثم ان العامل الاقتصادي معين القوة والمصلحة المادية المشتركة من المحركات الدافعة للاتحاد نظراً لعلاقته وصلته بحياة الافراد وتأمين المستقبل المجهول وتوفير القوة والامن والتصدي لاي خطر .

وبعد ، فرغم وفرة هذه المقومات التي اكتفينا بذلك بعضها لأنها مثيرة للجدل والآراء فيها متباعدة بين أنصار وخصوم يحق لنا أن نطرح هذا السؤال – هل الاستعداد الوحدوي بين جماهير الأمة العربية موجود ؟ عين العقل يقتضي منا أن نتأنى في الإجابة والا نسلك مسلك

ذلك الطبيب الذي وجه اليه السؤال نفسه بصيغة اخرى فقيل له هل أنت من أجل الوحدة الاوربية أجاب نعم ، فقيل له أن الوحدة المنشودة معناها حق كل طبيب غربي أن يفتح عيادة في أي قطر غربي وأن يعمل بحرية وكأنه في مسقط رأسه ٠٠

هذا توقف الطبيب وراح يتكلم بصوت مسموع في داخل ذاته . لقد سقت هذا المثل الذي ربما لم يستسغه بعض الاخوة لأننا نؤمن بأن سبيل الوحدة الواقعية لا المثالية الواقع العي المعاش لا التنظير . ولا ننكر العقبات والصعاب التي تواجهنا في الداخل والخارج واننا أمام واقع تتوزعه وتفصله حدود مصطنعة وأنه رغم ظروف الدهر والتكتبات والاخفاق في بعض التجارب الاتحادية فإن الإيمان والارادة موجودان وإن الأمة العربية بما لها من قدرات هائلة لفي وسعها أن تخوض الخطوب ولا تهب فتحقق الكثير وتجسد المطامح السامية فالغاية التي نرمي إليها هي السعي من أجل تلمس السبيل القويم الذي يتبع لنا قدرا من الوحدة القوية يمكننا مع الزمن من تجاوز العقبات والصعاب وصهر الكيانات الاجتماعية والاقتصادية ولا اعتقاد أن ذلك يتاتي دون التعمق في دراسة الظاهرة الوحدوية والانطلاق دون عقدة من واقع المجتمع العربي الذي هو ليس أول مجتمع مجزأ يحاول التقريب بين أجزائه وإن الكيانات السياسية المستقلة التي يتبعثر فيها ليست أول كيانات مستقلة في التاريخ ت يريد تجاوز نفائضها وتجاوز اتفاقياتها في وحدة جديدة كما أن جميع الحركات الوحدوية معرضة لهزات داخلية بل وهزائم ظرفية وفي كلمة موجزة فإن تجارب البناء الوحدوي أفرزت جوانب ايجابية وسلبية خلائق بنا أن تستفيد منها . نصل بهذا الى أن تحقيق طموحنا الكبير لا يتاتي الا بتقوية قدراتنا الداخلية وبلوغنا مستوى كبير من النضج الوعي الذي يسمح لنا بالتجاوز عن الوطنية الضيقة والذاتية الجغرافية واضعين في الاعتبار عدة حقائق منها :

أولاً : أن تحقيق الكفاية الذاتية أصبح مستحيلاً في دولة أو امة معينة ، في عالمنا اليوم لا بد من تبادل المنافع والمصالح وهذا ما نراه اليوم من تبادل تجاري ومحاولات التقارب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قطبي التناقض والصراع العتني في المجتمع الدولي .

ثانياً : ان توقع العدوان الخارجي لا مناص منه ، فالعدو الصهيوني الجاثم على صدر الامة العربية لم يخف من قبل قيام كيانهحقيقة أهدافه البعيدة المتمثلة في خريطة دولة مع الحدود المنشودة ٠٠٠ ومنذ أشهر قلائل كشفت مجلة صهيونية رسمية تصدر في باريس عن استراتيجية السياسة الخارجية الاسرائيلية في الثمانينات بأنها ترمي الى تجزئة العالم العربي فأين انتم يا عرب ، واين نحن يا ممثلي شرعية السيادة العربية .

البحث عن برمان عربي موحد :

أيها الاخوة – ييدو لنا ان النهج الاقوم لتجسيد لون من الوان الوحدة المنشودة لا يمر الا عن طريق العمل المخلص وفتح الحوار الصريح البناء وممارسة الديمقراطية والحرية المسؤولة ، فخلق برمان عربي موحد خير اطار لا تتجلى فيه الديمقراطية السياسية فحسب بل تبرز فيه ايضاً ديمقراطية ذات مضمون اقتصادي واجتماعي وهي بخلاص نقول غائب عن مجتمعنا العربي من المحيط الى الخليج ، وكأننا لم نرق بعد الى درجة الوعي لنفهم الديمقراطية السائدة في عصرنا والتي تمنى أن تسود وطننا العربي .

ولاأحب أن نضيع في استقصاء نظري أو فقهي لمختلف دلالات الديمقراطية ومضامينها أو مذاهبها ، ولن نعود الى التاريخ لنقف عن كيفية نشأة الديمقراطية والملابس التي حفت بها أو الحديث عن تقاليد المجتمع العربي وترائه من الديمقراطية ولكن الشيء الذي يسترعى

الاتباه ويخرج به كل متصفح لتشريعاتنا السياسية ، ان دساتير عالمنا العربي جميعها دون مواربة تبرز الديمقراطية في دييجتها وتلح عليها في طلائع بنودها بينما الواقع الشائن يثبت ان اغلبية هذه الدساتير هي من وضع حاكم فرد او نظام حاكم لا يعطي الانسان حقه الشرعي او يؤمن حريته التي فطر عليها ، حتى أضحت الديمقراطية في نظر بعض الحكام ترافق الفوضى والحق ، ان القوى الفاعلة المؤثرة والموجهة للأحداث تكمن في مدى ممارستنا الديمقراطية الصحيحة داخل برلمان عربي موحد والحق ان القوى الفاعلة المؤثرة والموجهة للأحداث تكمن في مدى قدرتنا على ممارسة الديمقراطية الصحيحة ، داخل برلمان عربي موحد تتجاوز فيه الحساسيات الاقليمية ونسمو بأعمالنا وموافقنا الى ما هو اكثـر نفعا لامتنا العربية .

وبهذه الصيغة نقيم الحوار البناء بين المواطنين الذين نمثلهم والسلطة التنفيذية القائمة ونقل بأمانة الحس الوطني والقومي الذي يشعر به الرأي العام العربي . ولا أحسين أن تجسيد حقيقة البرلمان العربي الموحد أمر يفوق قدرة الامة العربية أو يقتضي جهدا خارقا للعادة أو انتظار معجزة ٠٠٠ ولنا في بعض التجارب الاجنبية أسوة ، وفي الاعمال التي يقوم بها الاتحاد البرلماني العربي من تبادل الخبرات والتجارب بين الشعب المختلفة معالم خير على الطريق الصحيح ٠٠ وفي جهود جامعة الدول العربية على اختلاف منظماتها ذات الدور القاصر غالبا على التنسيق أقول ٠٠ في كل ذلك ما يمكن الاستفادة به والعمل على انمائه وتطوирه واعتباره واقع قوة على حد تعبير الاستاذ جاك بيرك لبعث برلمان عربي موحد له رسالة سامية الهدف ، بعيدة المدى تمثل في تحقيق نوع من أنواع الوحدة التي يقرها الشعب ويرتضيها لا تفرض عليه أو يجر اليها في غمرة فيض العواطف وغياب البصيرة ٠٠ ويعيني أنه لو اهتدى البرلمانيون العرب الى صيغة كفيلة

بالترجمة العملية لمواثيقهم وتصديقاتهم سواء كانت صادرة عن الاتحاد البرلماني العربي أو عن الادارة التابعة لجامعة الدول العربية والتي تهم بالشؤون القانونية ٠٠٠ لوجدوا أنفسهم قاب قوسين أو أدنى من برلمان عربي موحد ٠

وبعد — أيها السادة والسيدات هذا تصور نحو برلمان عربي موحد ، حاولت بسطه وتحرير أسبابه وابراز امكانية تحقيقه بما أتيح لنا من أساس لم تتح لغيرنا ٠٠٠

وفضلت أن أترك تفصيل الحديث عن مهام ومسؤوليات الهيئة التشريعية الموحدة ودورها في الرقابة وهيكلة لجانها واحتياطاتها المختلفة إلى غيري من الذين هم بحكم التخصص الأكاديمي أكثر دراية ٠٠٠ ولكم الشكر مني والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠٠٠

البرلمان العربي الموحد

هل يكون ممطلاً لتحقيق الوحدة؟

الاستاذ عبد الرحمن خزندار

«سورية»

وحدة الامة العربية : ذلك الحلم النضير ، أو تلك الحقيقة الثابتة ، أو ذلك الامل الكبير بل ذلك الهدف والقوة التي تلم شمعت العرب وتجمع شملهم ، هل نستطيع أن نتحققها ؟ وما السبيل المؤدية والموصدة اليها ؟

لن نرجع الى تاريخنا البعيد أو القريب لنتلمس منه الطريق في ضوء ما سطع فيه من اشاعات ، أو ما ترسب في النفوس من مخاوف خلفتها النكسات والتجارب الوحدوية التي اصييت بالفشل لاسباب لا مجال لتحليلها ٠٠٠

ولا نرى حاجة للتذكير بفكرة القومية العربية وارتباطها الوثيق بوحدة الامة ٠

وسواء أكان بعضنا يرى أن القومية العربية عريقة وقديمة في حياة العرب وتاريخهم وأنها ولدت معهم بالفطرة ونشئوا معها وكأن احداثا لم تحدث بين غابر العرب ، وحاضرهم ، أو كان بعضنا يرى أن الوحدة قدية في تاريخنا رغم العهود المظلمة التي فرقت شمال العرب وبعثرت جهودهم ٠٠٠

أو رأى آخرون أن العرب كسائر الأقوام والآمم مروا بظروف مختلفة تاريخية جمعت قواهم والفت قلوبهم ، كما مروا بظروف أخرى طاغية بدت هذه القوى وأخرت تقدمهم فخضعوا لها أو ثاروا عليها ، وتطلعوا إلى الحياة الأفضل ٠٠٠ إلى أن انتهى بهم المطاف إلى مرحلتنا الحاضرة ٠

نقول : سواء أكان بعضنا يرى أن الوحدة هي الأصل وإن التجزئة إنما دفع إليها المستعمر ودعنته عوامل وأسباب شتى تعود إلى نزعات إقليمية أو كيانية أو مصالح خاصة لعدد من الأقليات في بعض أجزاء الوطن العربي الكبير ٠٠٠ إضافة إلى ذلك الداء المستشري في جسم هذا الوطن والخطر المتعاظم الذي يزداد في أرضنا العربية ، متمثل بالصهيونية العالمية المجرمة ٠٠٠

وسواء أكان بعضهم يرى أن التجزئة أمر واقع أدى إلى تشتيته عوامل وأسباب شتى ، فإن الهدف الأساسي للارادة الصادقة للجماهير العربية يتجسد في تحقيق الوحدة ٠٠٠

والمجتمع العربي ليس أول مجتمع مجزأ حاول توحيد أجزائه في دولة واحدة ٠٠٠

والكيانات السياسية ... تقللة التي تمزقه وتجمد إمكاناته وطاقاته ليست أول كيانات من نوعها تحاول تجاوز ذاتها في دولة واحدة (١) ولا سيما أن توافر جميع المقومات من وحدة الأرض واللغة والتاريخ والحضارة والارادة المشتركة لا يجعل من الوحدة وسيلة أو هدفاً وغاية فحسب ، وإنما ضرورة ملحة لا مندوحة عنها ولا بديل لها لمواجهة أخطار كثيرة لا مجال هنا لتفصيلها ولا تخفي على أحد منها بدءاً من الخطر الصهيوني ومروراً بالاطماع الاستعمارية والدولية في المنطقة العربية وثرواتها والبقاء على تخلفها ٠٠٠

وهنا لا بد لنا أن نعود فنتساءل : هل لنا أن نحاول تحقيق هذه الوحدة الهدف ٠٠٠ وما السبيل والاسس والعوامل التي يجب توافرها ليقوم عليها بنيانها ٠٠٢

يرى بعضهم أن « من الطبيعي جداً أن يكون المجتمع العربي الأمثل مجتمعاً وحدوياً ٠٠٠ ثم أن تكون وحدته هذه وحدة كالية جامعة شاملة متكاملة ٠٠٠ وأن تشمل على كل جانب من جوانبه وميدان من ميادينه ومستوى من مستوياته ، لا أن تقتصر على نظمه وشرائطه وقوانينه ومؤسساتاته وأجهزته فحسب ٠٠٠ ذلك لأن النظم والشائع والقوانين والمؤسسات والهيئات والاجهزة مهما كانت مثالية الشكل والمحتوى لا تقدر بمفردها أن تقيم وحدة مجتمعية مثلی (٢) ٠

وفي الوقت ذاته تتفق آراء الكثير من النظريين على أن الوحدة العربية تعترض سبيلها العقبات ولا بد من تذليل هذه العقبات قبل تحقيق الوحدة ٠٠٠

وأن على الحكومات الراغبة في الوحدة أن تقوم بتقارب نظم التشريع ، وتخفيض القيود الجمركية وتنمية التعاون الاقتصادي وتنسيق سياسة البترول ، وتوحيد نظم التعليم و ٠٠٠ يع شبكة المواصلات البرية والجوية والبحرية وتوحيد النقد وما إلى ذلك مما تقوم به الحكومات (٣) فهل يستطيع (البرلمان العربي الموحد) أن يكون له موضع لتذليل الكثير من العقبات أو أن يكون أحدى الوسائل أو الدعامات أو الركائز أو المحطات التي تعين على الوصول إليها ٠٠٠

أن يقوم (برلمان عربي موحد) أمر يستحق الكثير من الدراسة السليمة والبحث العميق ٠٠٠ ويستدعي معرفة مدى الحاجة إلى مثل هذه (المؤسسة الدستورية العربية) وتلبيتها لطلعات الجماهير العربية

المتحمسة لفكرة الوحدة وآمالها في تحقيق هذا الهدف . . . كما يستدعي وبالتالي تحديد الشكل والاختصاصات والمهام والأسس الدستورية الضرورية لإقامة هذا البرلمان ، مع مراعاة عدم تعارض ذلك مع دساتير البلدان العربية او ضرورة تعديل بعضها . . . وتحديد العلاقات التي يمكن ان تقوم بين هذا البرلمان او البرلمانات أو المجالس الشعبية القائمة في بعض الأقطار العربية ، وكذلك ارتباط هذا البرلمان بجامعة الدول العربية او تصور العلاقة التي يحسن أن تقوم بينه وبينها ، وذلك فيما اذا أردنا أن نجعل منه مؤسسة تشريعية عربية وأن نعتبر الجامعة العربية منظمة منسقة لعمل السلطات التنفيذية العربية ، ومن ثم تتوجه ايجاد الصيغة والدعائم الكفيلة بديمومة هذا البرلمان وضمان استمراره في ضوء التجارب السابقة او القائمة سواء على المستويات العربية او الدولية . . .

ولكن هل لنا في هذه العجلة أن نوفي البحث حقه او أن نقدم الدراسة الكاملة عنه ؟ ومadam هذا الامر متعدراً أو غير متيسراً فلا بد لنا من أن نعرض لا بروز الموضوعات التي اقترحناها ورقة العمل التي تفضلت الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بوضعها مشكورة للاستئناس بها دون الزام . . . ولنبدأ بـ :

١ - ارتباط البرلمان العربي الموحد بمفهوم الوحدة العربية :

يجمع الباحثون الذين عالجوا موضوع القومية العربية على (أن العرب أمة واحدة وعلى أن الدول العربية القائمة الآن لم تتكون ولم تتعدد بمشيئة أهلها وبمقتضيات طبيعتها) . . . وإنما تكونت وتعددت من جراء الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين الدول التي تقاسمت البلاد العربية وسيطرت عليها . . .

والحدود الفاصلة بين الدول العربية أيضاً لم تتقرر وفق مصالح

البلاد وسكانها ٠٠٠ وإنما تقررت بعد المساومات والمناورات الطويلة التي جرت بين الدول المستعمرة ضماناً لصالحها هي ، والفروق والاختلافات التي تشاهد الآن بين الدول العربية من حيث النظم الادارية والتشريعية والاقتصادية والاتجاهات السياسية ، إنما هي «بأجمعها » من مواريث عهود الاحتلال ٠٠٠ إنها وليدة الاستعمار حديثة وعارضه »^(٤) .

ومن هنا فإن فكرة الوحدة العربية كانت وما زالت مطمح كل فرد من أفراد الأمة العربية وموضع اهتمام كل مفكر أو مصلح عربي والهدف الأساسي لكل جماعة أو حزب أو تنظيم سياسي في الأقطار العربية ، ولا عزو في أن تكون لها أهمية خاصة وأن تحظى لدى بعضها بال الأولوية في ترتيب الأهداف والعمل من أجل تحقيقها على اعتبار «أن العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيى في دولة واحدة وأن تكون حرّة في مقدراتها»^(٥) ، على أن الوحدة العربية وإن كانت موجودة في الأفكار والأفئدة فهي تحتاج إلى تجسيد سياسي يظهرها بالشكل الدستوري ٠٠٠ ويقتضي توفر الرغبة المخلصة من الحكام العرب والآیان الصادق من الجماهير العربية بأن الوحدة موقف فكري ونضالي ومسؤولية للتغلب على واقع التجزئة ٠٠٠

وعلى هذا فإن كل ما جاء من أفكار وطرح من تصورات بدءاً من فكرة «أم القرى» للعلامة عبد الرحمن الكواكبي ، ثم ما قام من أشكال من الاتحادات أو الوحدات بين أكثر من قطر واحد لم يكن ذلك إلا محاولات جزئية ناجحة حيناً ومخيبة للأمال حيناً آخر أو سلسلة تجارب ومشاريع أو انصاف حلول لا تروي ظمآن النفوس المتعطشة للوحدة الحقيقة التي تضم تحت لوائها إبناءعروبة من المحيط إلى الخليج^(٦) ، وإذا جاز لنا أن نتجاوز ذكر بعض تلك المحاولات والتجارب فقد لا نستطيع أن نتجاهل أو نغفل الدور الذي

قامت وتقوم به « جامعة الدول العربية » بما في ذلك من ايجابيات
وسلبيات ٠٠٠

أو تذكر ما يمكن أن تقوم به في تصورنا بجانب « البرلمان
العربي الموحد » المنشود :

— أيا كانت الدوافع والاسباب التي أدت الى قيام جامعة الدول العربية ، ومهما كانت الظروف والعوامل التي رافقت ولادتها ٠٠٠ فان بعضهم يرى أن فكرة دعوة ممثلي الدول العربية التي استلمت زمامها الحكومة المصرية عام ١٩٤٤ والتي انبثق عنها بروتوكول الاسكندرية كانت للتشاور في وحدة العرب ، بينما يرى بعضهم أن ميثاقها جاء مثبتا للتجزئة^(٧) .

ومن هنا فقد يكون مفيدا أن نذكر بالمبادئ التي قامت عليها والتي تميزها كمنظمة تعمل على تنسيق الافعال السياسية لدول مستقلة ذات سيادة وкосيلة لتحقيق تعاونها ، ويبدو ذلك واضحا من نص ديباجة ميثاقها التي حددت غاييتها ٠

فجامعة الدول العربية قامت : « تشبّثا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوسيعها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، واصلاح أحوالها وتأمين أمانها وآمالها » ٠

وتتلخص أهدافها : « بصيانة استقلال الدول الأعضاء والمحافظة على السلام والأمن العربي ، وتحقيق التعاون العربي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر في مصالح المجتمع العربي بصورة عامة ٠٠٠ والتعاون مع البلدان العربية غير المشتركة في الجامعة العربية ٠٠٠

وأما المبادئ التي قامت عليها فهي :

— المساواة بين الدول الاعضاء

— المحافظة على سيادة الدول الاعضاء

— عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية

— فض المنازعات بالطرق السلمية

— المساعدة المتبادلة .

ومن هنا نرى أن جامعة الدول العربية تعمل فيما تعمل من أجل هدفين أساسين هما : المحافظة على استقلال دول اعضائها وسيادتها من ناحية ، ورغباتها في التكامل من الناحية الثانية ، وهذا الوضع جعل الكثيرين يرون التناقض واضحًا بين هذين الهدفين لأن تحقيق تكامل عدد من الدول يقتضي وبالضرورة تنازل كل منها عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة التي تقوم بتحقيق عملية التكامل ، وهذا ما لا يمكن تحقيقه ما دام المهدى الأول الذي تعمل من أجله الجامعة هو « المحافظة على سيادة الدول الاعضاء فيها » الامر الذي دعا الى أن ينظر بعضهم الى الجامعة على أنها « منظمة تعمل على تكريس تجزئة الامة العربية وتشييت الامر الواقع » وأن يذهب بعضهم الى أكثر من ذلك فيرى أن من الخطأ النظر اليها وكأنها تعمل فعلا على تحقيق الوحدة السياسية العربية ، ذلك لأن التعاون الذي حققه ميثاق الجامعة وهو تعاون قاصر ، قد يتحقق مثله بين دول غربية متباينة في اللغة والعنصر والتاريخ وبعيدة عن بعضها في الاقلیم والقاراء^(٨) .

ومهما كان من أمر .. فاننا لا نستطيع ان ننكر أن جامعة الدول العربية تعتبر خطوة البدء للوصول الى وحدة العرب المنشودة وتحقيق الاماني القومية للشعوب العربية جماء^(٩) وأنها اثبتت قدرتها على

الاستمرار رغم ما اعترضها من مصاعب وتحديات منذ قيامها عام ١٩٤٥ حتى الآن ٠٠٠

على أن كل ما يعنينا منها في موضوعنا هذا لا يتجاوز معرفة موقعها بالنسبة لمشروع «البرلمان العربي الموحد» المقترح وما تستطيع أن تكونه أو تؤديه من مهمة ، وتحديد العلاقة التي يمكن أن تقوم بين البرلمان العربي الموحد كمؤسسة شرعية عربية وبين الجامعة العربية كمنظمة تنسق عمل السلطات التنفيذية العربية ٠

تنص المادة الثالثة من ميثاق الجامعة على أن : « يكون للجامعة مجلس يتتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها ، وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقيات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها (يمكن تلخيص الأغراض التي قامت الجامعة على تحقيقها استنادا إلى المادة الثانية من الميثاق وغيرها بالآتي :

— توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ٠

— تنسيق خطط هذه الدول السياسية وذلك :

أ — تحقيقا للتعاون فيما بينها ٠

ب — وصيانته لاستقلاليتها وسيادتها ٠

— النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها ٠٠٠

— التعاون في الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية والصناعية والزراعية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات وشئون الجنسية والجوازات وتسلیم المجرمين وغير ذلك ٠

نصت المادة الرابعة من الميثاق على أن : (تؤلف لكل من الشؤون

المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقيات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة ٠٠٠

واضح أن الغرض من هذه اللجان إنما هو مساعدة مجلس الجامعة في المهمة الموكولة إليه وهي تحقيق أغراض الجامعة ٠٠٠ وأذا كانت الجامعة قد بدأت عملها تنفيذاً للمادة المذكورة بتأليف ست لجان دائمة هي :

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ، ولجنة المواصلات ولجنة الشؤون الثقافية ، ولجنة شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين ، ولجنة الشؤون الصحية ولجنة الشؤون الاجتماعية ٠٠٠

الا أن العديد من اللجان والهيئات والمنظمات ما لبثت أن فللت بعد ذلك كأجهزة مساعدة لتحقيق أغراض الجامعة ، وأبرز هذه اللجان اللجنة السياسية التي تختلف عن اللجان الست السابقة بفارق بيته ، منها أن أعمالها تدخل في صلب مهام مجلس الجامعة مما دعا بعضهم إلى تشبيه دور اللجنة السياسية في الجامعة بدور الحكومة في النظام البرلماني ، فهو أداة تنفيذية تعمل وفق الاسس العامة التي يقررها المجلس ^(١٠) . إضافة إلى الأجهزة وال المجالس والمنظمات المتخصصة التي تكونت نتيجة لتوصيات مؤتمرات معينة أو مقترنات دوائر الامانة العامة كوسيلة لتحقيق أهدافها ، والتي تخضع في نشاطاتها لمراقبة الامانة العامة وشرافتها ٠٠٠ بحيث زاد عدد هذه اللجان والمجالس والمنظمات على الشلايين : (ميشاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، مجلس الدفاع المشترك المجلس الاقتصادي منظمة

العمل العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي .. الخ مجلس وزراء الداخلية ومؤتمرات وزراء الشؤون الاجتماعية .. وزراء الصحة .. وزراء العدل) وكل هذه المجالس والهيئات والمنظمات ليست في الحقيقة الا اجهزة مساعدة للجامعة العربية في تحقيق أغراضها كمنظمة تعمل على تنسيق الخطط السياسية والتنفيذية لدول الجامعة . واذا كان هنالك من يعزو قيام هذه الاجهزة وتعددتها « الى ان الجامعة كلما أخفقت في انجاز مهمة من مهام العمل الوحدوي العربي بادرت الى انشاء هيئة جديدة او فرع جديد تكل اليه مهام هذا العمل الوحدوي وذلك دون الغاء الهيئة التي كانت تعمل من قبل في هذا الميدان ودون محاولة تطويرها » و « أن التأثير السلبي لهذا العدد الضخم من الهيئات داخل نظام جامعة الدول العربية على نشاطه يتمثل في دوران العمل في حلقة فارغة » وذلك لأن القرارات التي يتخذها التنظيم والمشروعات التي يتبنّاها تظل تنتقل بين التنظيم والدول الاعضاء وتقطع في ذلك فترة طويلة من الزمن لتخرج الى حيز الوجود (11) .

اذا كان بعضهم يرى ذلك فاننا لا نستطيع الا ان نؤكد أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يتيح لها أن تكون أكثر قدرة على أن تعجل من قراراتها ملزمة تتمتع بقوة التنفيذ ما دامت المادة الحادية عشرة من النظام الداخلي للجانها نصت أن « تكون أعمال اللجان في المهام المرسومة لها في الميثاق تحضيرية تصاغ على صورة مشروعات اتفاقيات تعرض على مجلس الجامعة » .

وما دامت المادة السابعة من الميثاق تنص على « أن ما يقرره المجلس حتى ولو كان بالاجماع وكان ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، فإن قرارات المجلس في كل دولة تنفذ وفقا لنظمها الاساسية »

الامر الذي يوضح أن جامعة الدول العربية بالإضافة الى مهمتها كمنظمة تعمل على تنسيق السلطات التنفيذية العربية ٠٠٠٠٠ لا ترقى الى ان تعتبر سلطة تشريعية أعلى ٠٠٠٠ وأن كان بعضهم يرى أنها تقوم بوظيفة تشريعية هي (صنع القواعد) (١٢) .

ولكنها تستطيع بمجملها وبجانها وبنظماتها المتخصصة أن تشتهر في تهيئة التشريعات واعداد مشروعاتها ، كما تستطيع أن تقوم بالكثير من المهام التي تساعدها أو تحقق توحيد التشريعات والقوانين والأنظمة .

وعلى هذا الاساس ، وما دامت جامعة الدول العربية لا يمكن ان تكون تلك المؤسسة العربية التي تملك أمر التشريع الموحد فان الحاجة تبدو أكثر وضوحا الى « برلمان عربي موحد » يكون المؤسسة التشريعية العربية التي تتولى التشريع على المستوى العربي غير القطري المحدود وأن يكون ذا علاقة بجامعة الدول العربية على اعتبارها منظمة تنسق عمل السلطات التنفيذية العربية من جهة وتساعد على اقتراح التشريعات العربية أو اقتراح مشروعات القوانين الموحدة ٠٠٠٠ فيما هو دور البرلمان العربي الموحد ؟ وما هي مهامه ؟

— أول ما يتبادر إلى الذهن — بعد ما قدمناه — أن يكون للبرلمان العربي الموحد دور فعال في تحقيق الوحدة العربية ، وهي الهدف الأساسي لحركة القومية العربية وذلك عن طريق عدد من المهام التي تشكل الأغراض التي يهدف إلى تحقيقها وفي مقدمتها توحيد التشريعات والقوانين وتطوريها في البلاد العربية في جميع المجالات والشؤون السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضائية والإدارية .

وهنا لا بد لنا من وقفة أمام دساتير الدول العربية والتعرف منها على ممارسة التشريع انطلاقا من مبدأ : « ان التشريع هو المهمة

الرئيسية للبرلمان والوظيفة الاولى له سواء انفرد باقتراحها واصدارها أو مشاركته فيها - في اطار محدود غالباً - قمة السلطة التنفيذية » . لخلص بعد ذلك الى تصور نقل هذه الممارسة أو بعضها الى البرلمان العربي الموحد ٠٠٠ على أن لا يذهب الظن ببعضنا الى أن هذه المؤسسة الدستورية العربية ستنتزع هذه السلطة من المؤسسات الدستورية القطرية التي كانت تمارسها أو أنها تنقص من سيادتها ٠٠٠ وهنا لا بد من التذكير بالرأي القائل : (بأن الشعب مكوناً من أفراد عديدين فإنه يمارس سيادته من خلال أفراد يمثلونه وينوبون عنه ويكونون مسؤولين أمامه) .

وهنا تبقى السيادة للشعب في حين تمارس السلطة المؤسسات المتخصصة)^(١٣) ، في الوقت الذي يقابل هذا الرأي : (أن الديمقراطية الحقيقة لا تقوم الا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه ٠٠٠ وأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائب عنه)^(١٤) .
وإذا نظرنا الى دساتير البلاد العربية وجدنا أن السلطة التشريعية هي مهمة - البرلمان - على اختلاف في تسمية هذا - بالمجلس النيابي - سواء كان منفرداً أو باشتراكه قمة السلطة التنفيذية معه فيها ، وبذلك على الوجه التالي :

ـ يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة ممثليه في البرلمان (المجلس النيابي أو مجلس الشعب) وذلك كما يلي في دساتير كل من :

ـ الإمارات العربية المتحدة - « تعرض مشروعات القوانين الاتحادية بما في ذلك مشروعات القوانين المالية على المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها الى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الاعلى للتصديق عليها ، ويناقش المجلس الاتحادي هذه المشروعات ، وله أن يوافق عليها أو يعد لها أو يرفضها » . المادة (٩) من الدستور .

— الجمهورية التونسية — « يمارس الشعـبـ بـالـسـلـطـةـ التـشـريـعـيـةـ بـوـاسـطـةـ مـجـلـسـ نـيـابـيـ يـسـمـىـ مـجـلـسـ الـأـمـةـ » المـادـةـ (١٨) من الدـسـتـورـ ٠

— الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية — « يـمـارـسـ الـوـظـيـفـةـ التـشـريـعـيـةـ مـجـلـسـ وـاحـدـ يـسـمـىـ مـجـلـسـ الشـعـبـيـ الـوـطـنـيـ ٠ ولـمـجـلـسـ الشـعـبـ يـ الـوـطـنـيـ فـيـ نـطـاقـ اـخـتـصـاصـاتـهـ سـلـطـةـ التـشـرـيعـ بـكـامـلـ السـيـادـةـ » المـادـةـ (٢٦) من الدـسـتـورـ ٠

— الجمهورية العربية السورية — « يتـولـىـ مـجـلـسـ الشـعـبـ السـلـطـةـ التـشـريـعـيـةـ عـلـىـ الـوـجـهـ الـمـبـيـنـ فـيـ الدـسـتـورـ » المـادـةـ (٥٠) من الدـسـتـورـ ٠

— الجمهورية العراقية — « يـنـظـرـ المـجـلـسـ الـو~ط~ن~يـ فـيـ مـشـروـعـاتـ الـقـوـانـينـ الـتـيـ يـقـتـرـحـهاـ مـجـلـسـ قـيـادـةـ الـشـورـةـ ٠٠٠ـ وـالـمـقـدـمـةـ لـهـ مـنـ قـبـلـ رـئـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ وـالـتـيـ يـقـدـمـهاـ رـبـعـ عـدـدـ أـعـضـائـهـ وـذـلـكـ فـيـ غـيرـ الـأـمـورـ الـعـسـكـرـيـةـ وـالـمـالـيـةـ وـشـؤـونـ الـأـمـنـ الـعـامـ » المـادـةـ (٥١ - ٥٢ - ٥٣) من الدـسـتـورـ ٠

— فـلـسـطـينـ — « المـجـلـسـ الـو~ط~ن~يـ هـوـ السـلـطـةـ الـعـلـيـاـ لـمـنظـمةـ التـحـرـيرـ ، وـهـوـ الـذـيـ يـضـعـ سـيـاسـةـ الـمـنـظـمةـ وـمـخـطـطـاتـهـ وـبـرـامـجـهـاـ » المـادـةـ (٧/بـ) من المـيثـاقـ ٠

— الجمهورية اللبنانية — « تـتـولـىـ السـلـطـةـ التـشـريـعـيـةـ هـيـةـ وـاحـدةـ هيـ مـجـلـسـ النـوـابـ » المـادـةـ (١٦) من الدـسـتـورـ ٠

— جـمهـوريـةـ مصرـ الـعـرـبـيـةـ — (يـتـولـىـ مـجـلـسـ الشـعـبـ سـلـطـةـ التـشـرـيعـ) المـادـةـ (١٦) من الدـسـتـورـ ٠

— المـلـكـةـ الغـرـيـةـ — « يـصـدـرـ القـانـونـ عـنـ مـجـلـسـ النـوـابـ بـالـتصـوـيـتـ وـيـمـكـنـ لـمـجـلـسـ أـنـ يـأـذـنـ لـلـحـكـومـةـ أـنـ تـتـخـذـ فـيـ ظـرـوفـ مـنـ

الزمن محدد ولغاية معينة بمقتضى مراسم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها » من الفصل (٤٤) من الدستور .

— الجمهورية اليمنية — « يقوم مجلس الشعب التأسيسي بمهمة مناقشة مشاريع القوانين واقرارها ورفعها للتصديق عليه واصدارها » الفقرة (٥) من الاعلان الدستوري .

— جمهورية اليمن الديمقراطية — « مجلس الشعب الاعلى هو الاداة الدستورية والتشريعية وهو الجهاز الوحيد الذي يملك حق اصدار القوانين » من المادة (٦٣) من الدستور .

ب — يشارك البرلمان (مجلس الامة — المجلس الوطني) في ساطة التشريع قمة السلطة التنفيذية (الملك — الامير — رئيس الجمهورية) كما في :

— المملكة الاردنية الهاشمية — « تناظر السلطة التشريعية بمجلس الامة والملك » المادة (٢٥) من الدستور .

— دولة البحرين — « السلطة التشريعية يتولاها الامير والمجلس الوطني وفقا للدستور » المادة (٣٢/ب) من الدستور .

— جمهورية السودان الديمقراطية — « يتولى مجلس الشعب من رئيس الجمهورية السلطة التشريعية » المادة (١١٨) من الدستور .

— دولة الكويت — « السلطة التشريعية يتولاها الامير ومجلس الامة وفقا للدستور » المادة (٥١) من الدستور (١٥) .

في ضوء ذلك نرى أن يأخذ البرلمان العربي الموحد مهمة التشريع بأن يمارس سلطته التشريعية باتباع احدى الطرق التالية :

١ — اقرار مشروعات القوانين المحالة عليه عن طريق جامعة الدول العربية .

٢ - اقرار قانون عربي موحد استجابة لاقتراح يقدمه عدد محدد من أعضاء البرلمان العربي الموحد ، بعد استطلاع رأي جامعة الدول العربية ، وبعد مناقشته والموافقة عليه ٠

٣ - اقرار قانون عربي موحد بناء على مشروع قانون أو اقتراح مرفوع اليه من أحد مجالس الشعب أو البرلمانات العربية بعد استطلاع رأي الحكومات عن طريق جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة منسقة للسلطات التنفيذية القطرية ٠

وبهذا فانه لا يحل محل البرلمانات القائمة في كل قطر عربي ولا يتقصى من سلطاتها التشريعية القطرية ٠ ومن الافضل والاجدى أن تحدد الشؤون التي ينفرد فيها بالتشريع بعد دراسة وافية لها بما لا يصطدم حاليا مع بعض النصوص الدستورية في كل بلد عربي عضو في الاتحاد ، الى أن تعدل هذه النصوص ويزول التعارض اذا كان موجودا ٠٠٠

ان توحيد التشريع وتطويره في البلاد العربية خطوة هامة في الوصول الى الوحدة العربية الشاملة وابراز الشخصية العربية الاصيلة قوميا وانسانيا في ميدان الفكر والعمل ٠٠٠

وينبغي أن تتوجه حركة توحيد التشريع بصفة رئيسية الى توحيد القوانين المهمة التي من شأنها تأمين المصلحة الوطنية والقومية لجميع الاقطار المرتبطة بوحدة الخصائص والقوميات والمشاكل ٠٠٠

وان القوانين العربية الموحدة التي تتناول بالتنظيم معاملات الافراد في المجتمع العربي يجب أن ترتكز على احكام التراث العربي وتعتبره من أهم مصادرها ٠٠٠ فان ذلك يعكس التراث الخالد الذي انطبع في ضمير الشعب العربي والذي استقرت عليه معاملات ابناءه وساد به العدل بينهم ردحا طويلا من الزمان (١٦) ٠

وبهذه الصورة من مظاهر توحيد التشريعات العربية يمكن أن يلعب (البرلمان العربي الموحد) دورا فعالا في تحقيق أمل الجماهير في الوحدة المنشودة ٠٠٠

— أما في ميدان الرقابة فإن من المفروض أن تكون للبرلمان العربي الموحد وظيفة ظاهرة ومحددة تستهدف التتحقق من احترام التشريعات والقرارات الصادرة عنه وتقيد السلطات الموكول إليها أمر تنفيذها ، بحسن تطبيقها ٠٠٠ وتدارك التقصير أو الانحراف والمساءلة عنهم ٠٠٠

وذلك بالإضافة إلى وظيفته في رقابة شئون الميزانية ووجوه اتفاقها وصحتها هذا الانفاق ويستطيع البرلمان العربي الموحد أن يمارس مهمة الرقابة من موقع عربي مركزي غير قطري وذلك عن طريق :

— الاستجوابات المكتوبة الموجهة إلى (جامعة الدول العربية) باعتبارها منسقة للسلطات التنفيذية ، أو إلى أحدى الحكومات القطرية ٠

— دعوة ممثلين ، سواء عن جامعة الدول العربية أو الدول الاعضاء أثناء انعقاد جلسات البرلمان المذكور لاستجوابهم أو الاستيضاح منهم عن أية ناحية من النواحي التي يرى ضرورة للاستيضاح عنها ٠

— تكليف أحد أعضاء البرلمان المذكور أو تشكيل لجنة للقيام بالتحصي عن أي موضوع له علاقة بمقرراته ٠

وأما فيما يتصل بمدى لزامية القرارات الصادرة عنه ، فقد يكون من المستحسن أن تميز بين نوعين من المقررات بحيث يكتفي في النوع الأول منها بأكثرية الثلثين أو ثلاثة أرباع عدد أعضاء البرلمان — تكون ملزمة —

وأن يحدد النوع الثاني – بشكل حصري – كالمور ذات الصلة بالحقوق الأساسية والسيادة وما شابه ، فيشترط لكي تكون القرارات المتعلقة بشأنها ملزمة أن تصدر بالاجماع ٠

ومن هنا وحرصا على أن تبقى العلاقة وطيدة بين البرلمان العربي الموحد والبرلمانات القطرية ضماناً لعدم التعارض في التشريع من جهة والتنسيق من جهة أخرى ٠٠٠ فانتا نرى أن يترك للبرلمانات القطرية أمر التشريع في كل ما هو خاص بالقطر ويتعلق بشؤون لا تتسم بالصفة العامة ولا تكون هنالك ضرورة لامتداد آثارها الى القطر العربية الأخرى أو لا تعكس أثراً وحدوياً سليباً ٠٠٠ وأن يضم البرلمان العربي الموحد بين لجانه لجنة خاصة تكون أداة اتصال وارتباط مع البرلمانيات العربية القطرية والبرلمانات الاتحادية القائمة أو التي يؤمل قيامها مستقبلاً – وأن تعمل هذه اللجنة المقترحة على استمرار الاتصال والتنسيق ٠٠ وأن يكلف عدد من الاعضاء للقيام بهذه المهمة ٠٠٠

كل ذلك بالإضافة الى ما سبقت الاشارة اليه من امكان رفع مقترنات أو مشروعات قوانين من قبل برلمانات الدول الاعضاء الى البرلمان العربي الموحد بشكل مباشر ٠٠٠ أو استطلاع رأي هذه البرلمانيات في كل ما يرى فيه البرلمان العربي الموحد ضرورة لذلك ٠

– كيف تتصور ان يكون البرلمان العربي الموحد وعلاقته بين البرلمانيات القائمة في القطر العربي ، ومدى ارتباطه مع الخطوات الوحدوية التي يمكن أن تقوم بعض البلدان ؟

اننا وان كنا نطمح ان يكون لنا (برلمان عربي موحد) تندمج فيه البرلمانيات القطرية او مجالس الشعب القائمة في بعض القطر العربي وأن يحل محلها في ممارسة السلطة التشريعية على المستوى العربي ، الا أننا نعتقد جازمين ان ذلك يبقى في حدود المطامح ويصطدم بالكثير

من الصعوبات والعقبات لا سيما اذا قومنا التجارب السابقة لاقامة ببرلمانات عربية موحدة او استخلصنا تائج تجارب البرلمانات الدولية الموحدة للاستفادة منها في اقامة البرلمان العربي الموحد ٠٠٠ تلك النتائج التي سنعرض لها لاحقاً ٠

ومن هنا فانتا نرى أن يأخذ (البرلمان العربي) شكل برلمان اتحادي كمؤسسة عربية مشتركة تضم ممثلين عن الشعب العربي من الدول العربية الاعضاء يتافق على نسبتهم في كل دولة مع مراعاة عدد السكان ما أمكن ، ويتم انتخابهم مباشرة من قبل الشعب حرصا على تحقيق التمثيل الصحيح وتأكيدا مع الديمقراطية ، وتناط بهذا البرلمان صلاحيات تشريعية معينة ٠

وباعتقادنا أن اللجوء الى الانتخاب المباشر يذلل بعض الصعوبات القائمة والناتجة عن عدم وجود برلمانات في بعض الدول العربية ، أو اختلاف الطرق والشروط المحددة للتمثيل في بعض البرلمانات او المجالس الشعبية ٠

ومن الواضح ان عضو البرلمان العربي الموحد المنتخب سيكون ممثلا للشعب العربي بأكمله لام مثلا مقيدا بحدود أو شروط ٠٠٠ ونرى ان تحدد العضوية بثلاث سنوات ضمانا للاستفادة من خبرات الاعضاء في انجاز ما يتولاه البرلمان العربي من مهام ٠٠٠٠ وأن يعقد البرلمان سنويا دورتين تشريعيتين تحدد مدة كل منهما بما لا يقل عن الشهر ٠ وأن يكون لهذا البرلمان الموحد مكتب مؤلف من الرئيس وعد من النواب الرئيس ومراقبين ينتخبون بطريقة الاقتراع السري ولمدة ثلاثة سنوات ايضا واز تشكل فيه لجان متخصصة دائمة وأخرى مؤقتة يعاد تشكيلها في كل عام ، وان تقوم بجانب ذلك أمانة عامة للبرلمان العربي الموحد تتألف من الامين العام وعدد من

الامناء المساعدين ، اضافة الى جهاز اداري ومالى يتناسب مع المهام التي تتطلبها أعمال البرلمان ومكتبه والامانة العامة .

ولا بد من التنويه بضرورة الاستفادة من الخطوات الوحدوية التي يسكن ان تقوم في بعض البلدان العربية سواء كانت بشكل دولة وحدة اندماجية او اتحادية ، ومن الخطوات الوحدوية الاخرى للمؤسسات البرلمانية وذلك عن طريق الربط بين هذه الخطوات وبين خطوة قيام البرلمان العربي الموحد ، والعمل على مد تلك الخطوات على المستوى العربي الاشمل الامر الذي يقودنا الى تقويم التجارب السابقة لاقامة برلمانات عربية موحدة لدراسة ما نجح منها وما فشل والاستفادة من ذلك :

— لا نستطيع أن نعتبر (مجلس الامة) الذي قام اثناء الوحدة بين مصر وسوريا موضوعا للتقسيم لأنه قام بديلا عن كل من مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري اللذين كانوا موجودين قبل وحدة عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة . ولأنه يختلف عن الشكل الذي نحن بصدده في هذه المقارنة باعتبار أنه قام في دولة ذات سيادة واحدة . ولكننا نستطيع أن نقرر انه كان تجربة وحدوية ناجحة .

كما أنت لا نستطيع ان نقوم بتجربة الوحدة الثلاثية بين سوريا ومصر والعراق التي تمثلت في بيان (١٧) نيسان - ابريل - ١٩٦٣ الذي طرح فيه قيام دولة جديدة هي دولة الاتحاد تختص بالنسبة لمختلف الشؤون الخارجية والداخلية والدفاع ، ويكون لها تمثيل خارجي واحد وتختص بالمعاهدات الدولية وبشؤون الدفاع والامن القومي . كما تختص بشؤون الضرائب والميزانية الاتحادية واصدار السندات الاتحادية والاقتراض من الداخل والخارج وقوانين

الجمارك ° والتي اتفق فيها على تشكيل بعض المجالس لتنظيم السياسة الاقتصادية والتخطيط ° ° ° وأخرى مشتركة لانواع الخدمات المختلفة ° ووضع اسس موحدة للعدالة والتنسيق بين القوانين للوصول الى توحيدها وتوحيد الاشراف على القضاء الاداري °

لكننا نستطيع أن نقول : ان هذه التجربة المحدودة — لو كتبت لها الحياة — لكان من الممكن ان تشم عن شيء °

وكذلك فانت لا تستطيع ان تقوم بتجربة التمهيد لقيام وحدة بين مصر ولبيا والسودان والتي صدر عنها (ميثاق طرابلس) في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ ° والذي كان يهدف الى عقد اجتماعات للرؤساء كل اربعه أشهر لتحقيق الاهداف الموحدة لشعوبهم وتطلعات أمتهم في الوحدة وتشكيل مجلس شريعي منتخب من ٣٠ عضوا من كل قطر يقود الخطوات التنفيذية للوحدة والتدرج نحوها ° لأن هذه التجربة لم تكتب لها الحياة أيضا °

ولكننا نستطيع ان نعرض للبرلمان الاتحادي لاتحاد الجمهوريات العربية الذي قام أثر اعلان الاتحاد الفيدرالي بين سوريا ومصر ولبيا ° الذي قام استنادا الى منطلقات أساسية تشكل حجر الاساس في بناء دولة الاتحاد هي :

اولا — أن يكون الاتحاد الدولة النواة التي تستقطب نصال الجماهير العربية الوحدوي ، وبالتالي ان تكون نواة لوحدة عربية أشمل °

ثانيا — أن تكون دولة الاتحاد سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في اقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد °

ثالثا — ان تكون هذه الدولة الاداة الرئيسية للامة العربية في معركة التحرير °°°

الا ان هذا الاتحاد لم يثبت وجوده على الشكل الذي أريد له او أن يحقق الحد الأدنى المرجو منه ولم يكتب له أن يستمر طويلاً بسبب تقلبات الظروف السياسية على الرغم من أنه من الناحية النظرية ما يزال قائمة بين ليبيا وسوريا .

هذا وقد نصت المادة (٢٩) من دستور الاتحاد على أن تناط السلطة التشريعية بمجلس الامة الاتحادي الذي يتكون من عشرين عضواً عن كل جمهورية ينتخبهم مجلس الشعب فيها من بين اعضائه ٠٠٠٠ وتكون مدة مجلس الامة الاتحادي أربع سنوات ٠٠٠٠ ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة الاتحادي وعضوية مجلس الشعب وفي حالة غياب مجلس الشعب في احدى الجمهوريات والى ان يتكون ذلك المجلس فان القيادة السياسية في تلك الجمهورية تضع قواعد اختيار ممثلي جمهوريتها في مجلس الامة الاتحادي .

وتنفيذاً لذلك ضم هذا البرلمان الاتحادي (مجلس الامة) ممثلين باعداد متساوية عن مجلس الشعب في مصر وسوريا وعن التنظيمات الشعبية في ليبيا ٠٠٠

وتتجدر الاشارة الى أن تجربة هذا البرلمان الاتحادي لم تتحقق ما كان مأمولًا أن تتحققه من نجاح ونتائج لعوامل عديدة قد يكون منها :

أ - عدم وجود شكل برلماني في ليبيا (في ذلك العين) مما جعل طبيعة التمثيل غير متناسبة .

ب - تعرض تجربة الوحدة نفسها لهزات سياسية وبقاوها في اطار الحدود الدنيا منها (١٨) .

وقد يكون مفيدة في هذا المجال أن نعرض لتجارب البرلمانات الدولية

وقد تكون هناك فائدة من دراسة (الاتحاد البرلماني الدولي) أو (اتحاد البرلمانات الافريقية) أو (اتحاد البرلمانات الآسيوية) أو (اتحاد برلمانات الكونغرس البريطاني) أو (اتحاد برلمانات امريكا اللاتينية) وهي منظمات للبرلمانات الاتحادية . وأن يركز البحث على تجربة (البرلمان الأوروبي) .

وهذا لا بد من الاشارة الى أن الدراسة القيمة التي قدمها الدكتور حسام الخطيب الامين العام المساعد السابق للاتحاد البرلماني العربي تعتبر دراسة وافية جامحة تغني عن أية دراسة جديدة حول هذا الموضوع . ويمكن أن تقوم من خلالها بشكل خاص تجربة البرلمان الأوروبي وهي ابرز تجربة معاصرة في مجال البرلمانات المتتجاوزة لحدود الامم للاستفادة من هذه التجربة في اقامة البرلمان العربي الموحد على الرغم مما بين النموذجين من اختلاف ، وذلك عن طريق التعرف على تجارب الآخرين واستبعاد الاخطاء ومع هذا فلا نرى بأسا من أن نمر سريعا بهذه التجربة (البرلمان الأوروبي الجديد) الذي بلغ عدد المرشحين لعضويته (٣٧٠٠) مرشحا ينتمون الى اتجاهات سياسية شديدة التنوع في كل من بلجيكا والدانمارك وفرنسا والمانيا الاتحادية وايرلندا وایطاليا واللکسمبورج وهولندا وبلجيكا . انتخب من بينهم (٤١٠) نواب انتخابا مباشرا من قبل (١١٠) مليون مواطن من مواطني المجموعة الاوربية — وكان توزيع هؤلاء النواب الاعضاء في الجماعة الاوربية متقاوتا لا يتساوى بدقة مع التوزيع السكاني في الدول المشاركة ولكنه متافق عليه .

وقد خلف هذا البرلمان الأوروبي الجديد البرلمان السابق الذي كان اعضاؤه يعينون من قبل البرلمانات القومية للبلدان الاوربية التسع :

وإذا كنا لن توسع في بحث هذه التجربة كما سبق أن نوهنا بذلك فقد يكون من المفيد ان نلاحظ فيها ما يلي :

آ - انتخاب النواب تم بالاقتراع وبشكل مباشر .

ب - عدد النواب موزع بشكل متفق عليه يراعى فيه التوزيع السكاني في الدول المشاركة ولكن لا يتماشى بدقة مع عدد السكان .

ج - للبرلمان الأوروبي ثلات مهام أساسية هي :

١ - تقديم المشورة للمجلس الأوروبي حول مقترنات اللجنة المتعلقة بالقوانين الشاملة للمجموعة الأوروبية بأكملها .

٢ - البحث في مشروع ميزانية المجموعة والبت في اقرارها .

٣ - ممارسة رقابة ديمقراطية على (الجنة الوزاري) و (المؤسسة) وذلك باستجواب اعضائهما حول مختلف جوانب عمل المجموعة .

و - للبرلمان مكتب يتتألف من الرئيس ومن اثنين عشر نائبا للرئيس ينتخبون بطريقة الاقتراع السري لمدة سنتين ونصف . وبالاضافة الى الرئيس ونوابه ي منتخب المجلس خمسة مراقبين .

ه - تؤمن الادارة من قبل جهاز اداري يرأسه امين عام .

و - للبرلمان الأوروبي (١٥) لجنة كل منها ذات اختصاص محدد .

هذه ابرز الملاحظات حول البرلمان الأوروبي^(١٩) ولكن التساؤل الذي يمكن ان يقوم امام هذه التجربة ينصب على معرفة مدى نجاحها في عملية التكامل الأوروبي الغربي الذي هو طريق الوحدة ؟؟ تبين الدراسة ان هناك معوقات كثيرة لعمل البرلمان الأوروبي من

أبرزها وجود فوارق وخلافات كثيرة بين التجمعات الممثلة في البرلمان ، وكذلك بين الأحزاب القومية التي تنتهي إلى هذه التجمعات مما يجعل التوصل إلى مواقف سياسية موحدة في القضايا المصيرية لأوروبا مسألة شديدة الصعوبة ٠

ترى الا يتحمل ان تقوم مثل هذه المعوقات أمام برلماناً العربي المنشود ولكن الا يساعدنا على التغلب عليها وحدة الامة والتاريخ والمصير ٠

ومن المعوقات الاساسية لعمل البرلمان الأوروبي مسألة صلاحياته المحدودة ، فهو يتمتع بنفوذ معنوي لا بسلطة حقيقة ٠٠٠ وصلاحياته التشريعية ذات طابع استشاري ، أفلًا يمكن ان نستفيد من ذلك فنجعل للبرلمان العربي الموحد صلاحيات تشريعية ذات طابع الزامي ٠٠٠ ومع هذا افلًا يتحمل ان تقوم امامنا بعض المعوقات والصعوبات كاختلاف الاشكال البرلمانية في كل قطر وعدم وجود أي شكل لها في بعض الاقطارات ؟ ثم الم يكن للتقلبات السياسية القطرية بعض التأثير او كله في فشل بعض التجارب الوحدوية العربية ٠

قد تقوم بعض الصعوبات ولكن هدف الوحدة لم يعد مجرد تجربة او فكرة ولكنه تجسيد عملي لها ولا أدل على ذلك من تجسيدها في دساتير جميع الدول العربية تقريباً التي حرصت على اعتبار شعوبها جزءاً من الامة العربية ، وبالتالي فان بعضها اذا خلا من النص الصريح على تحقيق الوحدة ، فان آيا منها لم يتضمن أي نص يحول دون جعلها الهدف المنشود ٠

— دستور المملكة الاردنية الهاشمية تضمنت المادة الاولى منه (أن الشعب الاردني جزء من الامة العربية) ٠

— والدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة نصت مادته

السادسة أن (الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك) . وشعب الاتحاد شعب واحد ، وهو جزء من الأمة العربية .

— وكذلك دستور دولة البحرين فقد نصت مادته الاولى على أن البحرين دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة ، شعبيها جزء من الأمة العربية ، وأقليمها جزء من الوطن العربي الكبير .

— أما دستور الجمهورية التونسية فقد نصت توسيعاته أن الشعب الذي تخلص من السيطرة الأجنبية بفضل تكتلها لعيده وكفاحه ضد الطغيان والاستعمار والتخلّف مصمم على توثيق عرى الوحدة القومية وعلى تعلقه بتعاليم الإسلام وبوحدة المغرب الكبير وبانتماهه للأسرة العربية .

— والدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية نصت المادة الاولى منه ان هذه الجمهورية جزء من الكيانين العربي والافريقي .

— أما الدستور الجمهورية العربية السورية ، فعلى الرغم من نص المادة الاولى منه ان الجمهورية العربية السورية عضو في دولة اتحاد الجمهوريات العربية ، وتأكيده في المادتين الثانية والثالثة ان القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي وان الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة فان المادة السابعة جعلت القسم الدستوري متضمنا ان يعم من يؤدي هذا القسم ويناضل لتحقيق اهداف الأمة في الوحدة .

— كما أن الدستور المؤقت للجمهورية العراقية نص في المادة

- الاولى منه ان (العراق هدفه الاساسي تحقيق الدولة العربية الواحدة) ونصت المادة الخامسة منه أنه جزء من الامة العربية .
- الدستور الصومالي نصت المادة الاولى منه أن جمهورية الصومال جزء من الامة العربية .
- والدستور المؤقت للدولة قطر نص في مادته الاولى أن قطر دولة عربية وشعب قطر جزء من الامة العربية ٠٠٠٠
- ودولة الكويت نصت المادة الاولى من دستورها على ان شعب الكويت جزء من الامة العربية .
- اما دستور الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية فقد تضمن أن الشعب العربي الليبي يعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة .
- كما تضمن دستور جمهورية مصر العربية هذا الالتزام بالوحدة ، (أمل أمتنا العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير ، وانها لا يمكن ان تتحقق الا في حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أي تهديد مهما كان مصدره) ، وذلك بالإضافة الى أن المادة الاولى من الدستور نصت ان الشعب المصري جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .
- ودستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالإضافة الى ما نصته مادته الثانية : من (ان الشعب اليمني جزء من الامة العربية) فانه أكد في مقدمته : (نضالاته المتراقبة لاقامة اليمن الموحد كخطوة نحو الوحدة العربية الديمقراطية) .
- والدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية نص في مادته الاولى ان الشعب اليمني جزء من الامة العربية ، كما جعلت مادته الخامسة (السعى لتحقيق الوحدة اليمنية واجبا على كل مواطن) (٢٠) .

وما دمنا نتحدث عن الدساتير فلا بد لنا اذا من أن نتحدث عن الاسس الدستورية الضرورية لإقامة البرلمان العربي الموحد .
اذا رجعنا الى ميثاق الاتحاد البرلماني العربي لوجدنا فيه الكثير مما يعين على تطويره بما يجعل (البرلمان العربي الموحد) يحل محله فيما اذا أدخلت على الميثاق بعض التعديلات والمقترنات التي من شأنها اعطاء الاتحاد البرلماني الحالي دفعا نحو الخطوات العملية التي تساعده على قيامه بدور اكثرا في تحقيق هذه الوحدة باعتباره مؤسسة تشريعية عربية . وجعل مقرراته ملزمة اضافة الى اسباغ الديمقراطية على تمثيله للشعب ككل بشكل أسلم .

وإذا ما نظرنا الى المادة (١٧) من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي فاننا نجد فيها الاساس الدستوري الذي يحقق هذا الغرض (٢١) اللهم الا اذا كنا نسعى الى وضع ميثاق او دستور للبرلمان العربي الموحد فنعد الى لجنة او مجلس تأسيسي يتتخب لهذه الغاية .

وبعد فهل يقوم البرلمان العربي الموحد ويكون خطوة عملية نحو تحقيق الوحدة العربية طالما ان هذه الوحدة لم تعد مجرد فكرة بل هي نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير وما دامت الهدف الاول للشعب العربي في جميع الاقطارات العربية ومبدأ نصت عليه دساتيرها ، ورأى بعضها أنها واجب مقدس يؤدي القسم على العمل من أجل تحقيقه ، وان الشعب العربي في كل دولة عربية جزء من الامة العربية التي تربطه بها رابطة القومية . وما دامت هذه الرابطة هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصارهم في بوتقة واحدة ، وما دامت القومية العربية حقيقة خالدة ، كما ان الشعور القومي الذي يربط الفرد بأمته ربطا هو شعور مقدس حافل بالقوى الخلاقية ، حافر على التضحية باعث على الشعور بالمسؤولية (٢٢) .

هل لنا أن نأمل أن يكون البرلمان العربي الموحد مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة والمرحلية في تحقيق الوحدة لا تشكل خطراً على القضية القومية إلا عندما تكون بديلاً عن الوحدة القومية الشاملة (٢٣) •

وهل لنا أيضاً إلا نجعل من فشل بعض التجارب الوحدوية العربية سواء على مستوى الوحدة أو الاتحادات ما يثبط الهمم • وأن نحاول أن نسلك أي سبيل يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف وأن تكون لنا ثقة من آمن بالوحدة فلم تزعزع النكسة أيامه فقال :

« واني لائق نفس ثقتي بالله بأن هذه التجربة لن تكون الاخيرة ، وإنما كانت تجربة عملية رائدة ، استفادنا منها الكثير في تقديرنا ، وسيكون ما استفادناه ذخيرة للمستقبل العربي وللوحدة العربية التي أشعر أن ايمني بها يزداد صلابة » (٢٤) •

كشف بعض مصادر البحث

- ١ - د . نديم البيطار - المأزق الوحدوي ، مجلة العربي العدد ٢٩١ شباط ١٩٨٣ .
- ٢ - د . اسماعيل عرفي - كتاب العربي القومي ص ١٠٣ .
- ٣ - د . نور الدين حاطوم - نحو الوحدة العربية ١٩٦٩ .
- ٤ - د . ساطع الحصري -عروبة اولا .
- ٥ - دستور حزب العبعث العربي الاشتراكي .
- ٦ - د . نور الدين حاطوم محاضرات عن حركة القومية العربية ١٩٦٧
- ٧ - د . مازن اسماعيل الرمضاني - مجلة الحقوقى العربي العددان ١ و ٢ السنة الثانية ١٩٧٧ .
- ٨ - محمد سامي عبد الحميد - المنظمات الاقليمية ١٩٧٠ ص ١٧ .
- ٩ - جميل الشقيري وبرهان غزال - الاهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية ١٩٥٥ .
- ١٠ - د . كمال غالى - ميثاق جامعة الدول العربية .
- ١١ - د . بطرس بطرس غالى - العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية ص ١٠ .
- ١٢ - د . مازن اسماعيل الرمضاني - مجلة الحقوقى العربي العددان ١ و ١٩٧٧ .
- ١٣ - د . عصمت سيف الدولة (نظرية الثورة العربية) .
- ١٤ - معمر القذافي - الكتاب الاخضر - المجالس النيابية .
- ١٥ - علي ذو الفقار شاكر - مصر - مجلة الاتحاد البرلماني العربي ودساتير الدول العربية .

- ١٦ - شبيب المالكي - الامين العام لاتحاد الحقوقين العرب - مجلة الحقوق العربي العدد الاول كانون الثاني ١٩٧٦ .
- ١٧ - حاتم صادق - عبد الناصر والوحدة الاندماجية - مجلة الشورى العدد الاول ابريل ١٩٧٤ طرابلس -黎بيا.
- ١٨ - التجربة البرلمانية العربية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة ، منشورات الاتحاد البرلماني العربي - دمشق .
- ١٩ - التجربة البرلمانية العربية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة ، منشورات الاتحاد البرلماني العربي - دمشق .
- ٢٠ - الاحكام الدستورية للبلاد العربية - نخبة من رجال القانون باشراف الاستاذ نبيل الظواهرة الصائغ .
- ٢١ - ميثاق الاتحاد البرلماني العربي .
- ٢٢ - المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٣ . من كتاب للأستاذ سليمان حاتم عن مفهوم الوحدة العربية (دراسات في لوحدة والحرية والاشتراكية) .
- ٢٣ - المنطقات الاساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، المصدر السابق .
- ٢٤ - جمال عبد الناصر - من بيانه يوم ٥ تشرين الاول ١٩٦١ عقب الانفصال .

★ ★ *

البرلمان العربي الموحد أسسه ووسائل تحقيقه

المحامي نزار سعيد

سورية

الوحدة العربية نسخ جرى في دمائنا مع حليب الرضاعة ، وتحقيقها هو أمل جماهيرنا العربية . وهو يبدو في الظروف القائمة صعب المنال ، بسبب ما تلمسه هذه الجماهير من تمزق فيما بين حكامها ومن انتشار الاستعمار العالمي وتربيصه بنا . على أنه ، ان تلك الشروط والظروف اليوم غير ناضجة لتحقيق هذا الامل ، وإن يك بعض الحكام غير مؤمن به ايماناً كافياً ، فان المصلحة تقتضينا تحقيق نوع من الاتحاد في هذا العالم الذي يتتصدر ميدانه الكبار ويوشك الا يكون فيه شأن أو مكان للصغراء . ولا أقل من انجاز خطوات في طريق الوحدة أو الاتحاد ، سواء عن اعتقاد وايمان أو بداع من مصلحة . وثمة عدة سبل تؤدي عند التقائها ، إلى الوحدة أو الاتحاد ، أو إلى صورة من صورهما . ومنها هذى السبيل التي يطرح موضوعها للبحث والنقاش ، الا وهي :
البرلمان العربي الموحد .

وإني لارجو أن أقدم إسهاماً متواضعاً في هذا المجال ، بتحري الوسائل العملية لتحقيق البرلمان الموحد ، مبتعداً جهدي عن النظريات فقد أشبعنا بها حتى التخمة . ونصب عيني تجربتنا وأوضاعنا الخاصة ، ونحن أدرى بشؤون دارنا . على حد تعبير ذلك القائد الفلسطيني المقاتل في الأغوار ، يوم سأله : « لا ترسلون جماعات للتدريب في

كوريا والفييتنام؟ » فأجاب « إن أرضنا تعلمنا ، ونحن أدرى بها ». ولكن هذا الكلام لا يؤخذ على اطلاقه ، ولا يؤدي بنا الى أن نصم آذاناً ونغمض عيوننا عن تجارب الآخرين ، في عالم لا تصح فيه العزلة . غير أنها نبه ، منذ الآن ، الى ان القاء النظرات على التجارب العربية والاجنبية . إنما يكون للاستئناس والاتعاظ وتلمس وجود الاصابة والاخفاق ، وليس لاستنباط قوانين ثابتة . فليس في الظواهر النفسية والاجتماعية — والسياسية على الخصوص — قوانين حتمية كتلك التي في الرياضيات والفيزياء والكيمياء . خلافاً لما توهمه بعض المفكرين الوحدويين^(١) . ليس هنا وصفة طيبة واحدة لكل علة ، ولا كؤوس جاهزة متماثلة على قوالب الصناعة تصلح للشراب بها في مختلف الأماكن والاحيان . ونحن نخشى ، إن لبسنا ثياباً من الشباب الجاهزة غير المختفة على قياسنا ، أن نبدو بها كمهرجي المسارح وأن نصاب بخيبة الامل . مثلما نسي الغراب مشيته ولم يحسن مشية الحجل . ومثلما فعل نفر من العرب يوماً ، عندما أمر بحفر حفر في طول البلاد وعرضها ، كي تتخذ مكامن لرجال المقاومة ضد العدو ، على غرار الفييتناميين ، فلم يحل في الحفائر رجال كالفييتناميين ، وإنما غدت مصايد للأدميين وحيواناتهم ومزابل لما يفضل عن الأدمي والحيوان من قدر .

* * * * *
* * * * *

نَمَّانَا عَدْةٌ تِجَارِبٌ ، فِي الْوَحْدَةِ أَوِ الْإِتْهَادِ عَمُومًا ، وَفِي الْبَرْلَانِ

(١) قارن عكس ذلك ، الدكتور نديم البيطار في كتابه (من التجزئة الى الوحدة) وفي مقال له حديث في مجلة (العربي) عدد شباط ١٩٨٣ / حيث بذل جهوداً عظيمة لا ستنباط قوانين عامة من بعض التجارب الوحدوية الاجنبية ، ومنها الالمانية وقد قال عنها لودفيغ في كتابه عن بسمارك أن ولادتها كانت مهزأة (ص ٤٨٥) أو ٣٢٠ في طبعة أخرى .

الواحد خصوصاً من الأجنبية ما تعلق بالوحدة الالمانية والوحدة الايطالية قديماً ، وما تعلق بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية حديثاً . ومن العربية تجارب في سبيل الوحدة العربية ، نذكر منها على سبيل المثال الجامعة العربية التي أُسست منذ ١٩٤٥/٣/٢٢ وهدفت الى توثيق الصلات بين الدول المشتركة وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤونها ومصالحها (المادة الثانية من ميثاق الجامعة) .

وقد اشترط لقرارات مجلس الجامعة — المؤلف من ممثلي الدول المشتركة — الاجماع حتى تكون ملزمة . أما ما تقرره الاكثريية فلا يلزم إلا من يقبله . وفي كل حال تنفذ القرارات في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية (المادة السابعة) أي لا بد من اتباع وسائل التصديق الداخلية الوطنية في كل دولة .

وانشق عن ميثاق الجامعة الأساسي ، بعدها ، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة ١٩٥٠ وما ارتبط بها من ملاحق عسكرية واقتصادية .

ونذكر أيضاً تجربة الوحدة الشاملة بين مصر وسوريا /١٩٥٨/ ثم تجربة الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا سنة ١٩٧١ الذي خرجت منه مصر وظل مقتصرًا على سوريا وليبيا دون أن يستوفى تمام تنفيذه . وقد تضمنت هاتان التجربتان عملاً برلمانياً موحداً ، وهو ما يعنينا في مجال بحثنا . أقيمت في التجربة الأولى المصرية السورية برلمان واحد هو مجلس الأمة واختيرت القاهرة مقراً له ، واختير له نواب من القطرين المصري والسوسي . وأقيمت في التجربة الثلاثية الثانية برلمان اتحادي ضم ممثلين متساوين في العدد عن كل من البرلمانين المصري والسوسي وعن التنظيمات الشعبية الليبية التي نابت مناب البرلمان الغائب في ليبيا ، فكان لكل دولة عشرون نائباً .

ويؤسفنا الا تسمح لنا الظروف بتناول اسباب الاخفاق في هاتين التجربتين ، على الرغم من أن الحقيقة والفائدة تستدعيان تناولها وتحليلها . ذلك لأن هذا الموضوع شائك قد يؤودي التعمق فيه الى مس امزجة تحس احساسا مفرطا ولا تود أن تبصر شعاعا من ضوء ولا تسمع ركزا من صوت — وإن اتصفوا بالموضوعية — ويستوي في هذا المولهون بالتجربة والشائون .

فلنضرب صفحات عن هذا . ولنضرب صفحات عن تجربة بسمارك في الوحدة الالمانية . فقد كان الرجل بادئ الامر بين / سنة ١٨٥٠ / و / سنة ١٨٦٠ / يتزعزع نزعة برلانية ، وحرر مذكرة حول إقامة برلمان الماني^(٢) ثم انتهى به الامر الى إخراج وحدة امبراطور ، ذلك الاخراج الذي سماه لودفيغ مهزأة^(٣) وقال عنه الوزير الفرنسي (تيير) لبسمارك : « مع ذلك ، نحن الذين صنعنا لكم وحدتكم » فرد بسمارك « ربما »^(٤) .

ولنضرب صفحات عن البرلمان الایطالي الذي التأم موحدا لأول مرة ١٨٦١/٢ تحت زعامة ملك البيدمونت فيكتور عمانوئيل ، ولم يشمل البرلمان الموحد جميع ايطاليا ، وكان نتيجة منازعات المالك والامارات والاعيوب مملكة البيدمونت التي فاز ملكها عمانوئيل بلقب ملك ايطاليا ، وتواطأ مع امبراطور فرنسا نابليون الثالث . فلم يكن البرلمان برلمان الشعب الذي بشر ونادي به متزيني

(٢) لودفيغ ٤٨٠ - ٤٨٢ او ٣١٧ - ٣١٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٨٥ او ٣٢٠ وكان لاسال زميل بسمارك ينادي بوحدة شعبية ، وحدة جماهير .

(٤) لودفيغ ص ٤٧٩ او ٣١٦ .

رسول الوحيدة الايطالية القائل إن القوميات لا تتوحد إلا بالناس ولا تقوم إلا بهم ، وان القومية التي تسكون بالضغط والارقام هي قومية زائفة مصطنعة^(٥) .

ولننظر الى تجرب معاصرة قائمة ، لننظر الى الاتحاد السويسري العتيدي ، وبرمانه الموحد ، على الرغم من اختلاف الجذور واللغات فيه . ولننظر الى الاتحاد السوفياتي الذي يضم اخلاطاً كثيرة من الامم والقوميات المختلفة في جذورها ولغاتها وتاريخها . وقد قام فيه برمان واحد للقوميات ، وآخر للمواطنين على أساس الاقتراع بمعدل نائب واحد لكل ثلاثة ألف مواطن حسب دستور / سنة ١٩٣٦ / .

ولننظر الى اوروبا الغربية وقد تألفت في برمان اوروبي مشترك يضم دولاً عديدة ، على الرغم مما بينها من تنافس وما غض به تاريخها من حروب وتناحر . ولم يمنع كل هذا من أن تجمعها المصالح في برمان واحد ، وأن تعتمد فيه ست لغات رسمية هي لغات الدول العشر الممثلة في البرمان ، وبهذه اللغات المتعددة جميعها ينبغي تدوين أعمال البرمان الاوروبي والمجلس الاوروبي والهيئة العامة الاوروبية ، كلها مترابطة بعضها بعض . ويصدر البرمان اقتراحات ، واحياناً قوانين ملزمة للاقطار المشتركة ، ويعمل على اصدار تشريعات موحدة ، منها قانون العقوبات واحد يطبق في دول البرمان ، وقد عكف على صياغته منذ / سنة ١٩٧٠ / . وتعقد الاجتماعات على مستوى الرؤساء ثلاث مرات في العام ، على الأقل . ويجتمع وزراء خارجية تلك الدول احدى وعشرين مرة في السنة ، على الأقل . عدا الاجتماعات التي لا يصرح عنها ، وعدا الاجتماعات المتصلة على مستوى المندوبي الدائمين . وكل

(٥) انظر كتاب (متزيني) للاستاذ علي ادهم ص ٢٢٥ .

هذا مما تفتقده جامعتنا العربية^(٦) .

وقد بدأ اختيار أعضاء البرلمان الأوروبي من بين نواب ببرلمانات الدول الأوروبية المشتركة . ثم أصبح اختيار الأعضاء بعدئذ ، وبعد إدراجه في حزيران (يونيو) / سنة ١٩٧٩ / عن طريق الانتخاب المباشر من بين شعوب تلك الدول ، واشتراك في الاقتراع ٦٣٪ من عدد الناخبين البالغ مئة وعشرة مليون ناخب ، واختصار الناخبون أربعين مليون ناخب من بين ثلاثة آلاف وسبعين مليون مرشح . وكانت تجربة رائعة مورست بين تلك الشعوب المختلفة ، حداها عقل حضاري ودفعها إلى إدراك جدوى التعاون رغم ما كان بينها وما يكون^(٧) .

فما بالنا لا نلتئم ، على صورة الوحدة أو الاتحاد ، نحن العرب
الذين قال فيما شاعرنا شوفي يوم زار دمشق :

ونحن في الشرق والفصحي بنو رحم
ونحن في الجرح والآلام إخوان
والذين ٠٠٠ « كلنا في الهم شرق » كما قال في موضع آخر ؟

(٦) انظر حوار مع السيد محمود رياض ، الأمين العام للجامعة العربية ، سابقا ، في مجلة « شؤون عربية » التي تصدرها الجامعة - عدد (٢٧) .

(٧) انظر (التجربة البرلمانية العربية - وقائع الندوة البرلمانية التي اقامها الاتحاد البرلماني العربي في الجزائر) ١٩٨١/٣/١١ مقال الأمين العام المساعد السابق ص ١٣٥ وما بعد . وقد كان متزينا من أوائل المبشرين بالوحدة الأوروبية : انظر كتاب الاستاذ علي أدهم عنه ص ٢٢٨ .

ما بـالـنـا لـا تـفـعـل ، وـنـحـن نـمـلـك أـسـبـاب الـوـحدـة فـي التـارـيـخ وـالـلـغـة
وـالـأـرـض وـالـشـفـاقـة وـالـهـمـوم وـالـأـمـال ، وـالـمـصـالـحـةـالـعـامـةـالـحـقـيقـيـة ، وـالـدـينـةـعـلـىـوـجـهـالـعـمـوم ٠٠٠ فـلـاـزـ جـدـ سـبـيلـنـاـ إـلـىـ وـحدـةـأـوـ اـتـحادـ؛ـأـوـ فـيـ
بـرـلـانـ وـاحـدـأـوـ مـتـحدـ،ـعـلـىـأـدـنـيـالـاحـوالـ؟

وـهـذـاـ هـوـ المـطـلـبـ الـمـطـرـوـحـلـلـبـحـثـ وـالـتـدـيـرـ ٠

فـكـيـفـ يـكـونـ لـنـاـ مـثـلـ هـذـاـ بـرـلـانـ؟

يـتـوقـ الـكـثـيـرـونـ مـنـاـ إـلـىـ بـرـلـانـ وـاحـدـ يـعـنيـ عـنـ سـائـرـ
الـبـرـلـانـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـقـائـمـةـ فـيـ كـلـ دـوـلـةـ عـرـبـيـةـ ٠ـ وـلـكـنـ تـحـقـيقـ هـذـاـ
الـتـوـقـ دـوـنـهـ خـرـطـ القـنـادـ فـيـ الـظـرـوفـ الـراـهـنـةـ ٠ـ لـاـنـهـ لـيـسـ لـنـاـ دـوـلـةـ
وـاحـدـةـ،ـوـلـاـ يـوـجـدـ دـوـلـةـ عـرـبـيـةـ مـسـتـعـدـةـ لـلـتـنـازـلـ عـنـ بـرـلـانـهاـ،ـوـهـيـ فـيـاـ
هـيـ عـلـىـهـ مـنـ تـنـاـحـرـ مـعـ أـخـوـاتـهـاـ ٠

ويـصـبـوـ الـآـخـرـوـنـ مـنـاـ إـلـىـ بـرـلـانـ اـتـحادـيـ لـاـ يـلـغـيـ الـبـرـلـانـاتـ الـقـائـمـةـ
وـلـاـ يـتـعـارـضـ وـاـيـاهـاـ وـلـاـ يـتـنـاقـضـ،ـهـتـىـ وـلـاـ يـتـنـقـصـ مـنـ دـورـهـاـ ٠ـ أـيـ
بـرـلـانـ عـلـىـ غـرـارـ الـبـرـلـانـ الـأـوـرـوـبـيـ وـمـاـ يـمـاثـلـهـ مـنـ الـمـؤـسـسـاتـ ٠ـ وـتـنـطـلـقـ
هـذـهـ الصـبـوـةـ مـنـ الـوـاقـعـ،ـفـتـرـىـ اـنـ الـمـصـلـحةـ الـمـشـتـرـكـةـ وـالـتـعـاـمـلـ مـعـ
الـمـنـظـمـاتـ وـالـهـيـئـاتـ الـدـولـيـةـ يـفـرـضـانـ عـلـيـنـاـ اـنـشـاءـ مـثـلـ هـذـاـ بـرـلـانـ،ـلـحلـ
قـضـيـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـيـطـ الـدـولـيـ،ـعـلـىـ مـسـتـوـيـ النـدـلـلـ،ـ
وـلـيـسـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـكـيـانـ الصـغـيرـ لـكـلـ قـطـرـ عـرـبـيـ (٨)ـ ٠

وـهـذـاـ بـرـلـانـ هـوـ الـأـقـرـبـ إـلـىـ اـمـكـانـ الـوـجـودـ فـيـ ظـلـالـ زـمـانـناـ
وـأـوـضـاعـنـاـ ٠

(٨) المـرـجـعـ المـذـكـورـ آـنـفـاـ - مـجمـوعـةـ أـعـمـالـ النـدوـةـ الـبـرـلـانـيـةـ الـجـزـائـرـيـةـ .
وـدـرـاسـةـ لـلـاسـتـاذـ يـسـلمـ عـبـدـ اللهـ سـعـيدـ باـسـمـ الشـعـبـةـ الـبـرـلـانـيـةـ
الـصـوـمـالـيـةـ إـلـىـ نـدـوـةـ بـغـدـادـ فـيـ رـبـيعـ هـذـهـ السـنـةـ ١٩٨٣ـ .

فكيف ننشئه ؟ على نسق سويفيت القوميات ، وعندئذ ترسل كل دولة عددا من النواب مساويا لعدد نواب الدولة الأخرى ؟ أم ننشئه على غرار سويفيت المواطنين والبرلمان الأوروبي ، وعندئذ يكون عدد النواب عن القطر العربي الواحد أقل أو أكثر من عددهم عن القطر الآخر ؟ *

وهل نختار النواب للبرلمان الاتحادي ، من بين نواب كل برلمان ، أو من خارج البرلمان ، بطريقة التعيين ؟ أم نختارهم بطريقة الاقتراع المباشر السري ؟

إذا قلنا باختيار عدد المندوبين النواب بالنسبة إلى عدد السكان ، كأن يكون لكل نصف مليون ناخب مثلا نائبا واحدا ، الاحتاجت الدول الصغيرة بخشيتها من أن ترجم على أنها كفة مندوبي الدول العربية الكبرى ويفضي الأمر إلى ضياع صوتها ورأيها .

وإذا قلنا باختيار المندوبين على نسق برلمان القوميات أو الدول ، لكن لكل دولة عربية أن ترسل عددا من النواب متساويا ، أي يكون لكل دولة نواب يقدر عدد نواب الدولة الأخرى ، مهما يكن عدد سكان الدولة . وبذا تكون كل دولة ندا لاختها في عدد النواب الممثلين لها . وهذا الرأي ينبعى له مناهضون ، إذ ترفض الدولة الكبيرة التي يبلغ تعداد سكانها أربعين مليونا أن تتساوى في عدد ممثليها والدولة الصغرى التي قد لا يبلغ عدد سكانها المليون الواحد . وما نحسب أنه الصواب ، هو التساوي في عدد النواب عن كل دولة ، لانه يضمن عدم طغيان الدولة الكبرى بالقياس إلى الدولة الصغرى .

وسواء أخذنا برلمان الدول أو برلمان المواطنين ، فإن التساؤل التالي لذلك هو : كيف يتم الاختيار ؟ بالاقتراع المباشر ، أم غير المباشر ، أم بالانتقاء ؟

إن ثم دولاً عربية لا تؤمن بالنظام البرلماني ، وليس لديها برلمان . وإن ثم دولاً عربية قد عطل برلمانها . وإن ثمة دولاً عربية ذات برلمانات صورية . وعلى أي حال ، ليست الحرية في شتى الاصقاع واحدة معافة تمام العافية ، وإنما هي عملية في بعض الاصقاع إلى حد الدتف أو الشلل ، وهي في بعض الاصقاع أقل شدة في المرض . ولهذا يرى بعضاً أن نفسي الطرف عن الشكل الدستوري لكل قطر ، وعن نظامه الذي ارتضاه : ما بين نظام برلماني خالص ، ونظام برلماني أبتر ، وما بين نظام رئاسي أو شبه رئاسي أو دكتاتوري ، وما بين نظام آخر الاقتصاد الحر ونظام آخر الاقتصاد المخطط أو الموجه أو السائر في طريق الاشتراكية ، وما بين نظام الحزب الواحد المهيمن والنظام الذي لا يزعج لوجود الآراء الأخرى . فلا مدعى لنا من أن ندع لكل دولة ، في الظروف الحاضرة ، تطبيق المنهج الذي ترتبه في اختيار نوابها ، ما دمنا لا نملك من الأمر شيئاً ، وما دامت أي محاولة للإطالة على ما في داخل كل قطر ستصطدم بالستار القائم وبداعي السيادة الخاصة بكل دولة .

غير أن غض النظر هذا عن النظام الخاص بكل قطر ، لا ينبغي أن يدوم إلى الأبد . لأنه سيكون المقتل للعمل العربي المشترك . إذ سوف ترسل بعض الأقطار نواباً عنها تخذلهم عن سبق تصور وتصميم — كما نقول عن بعض الجرائم في لغة القانون الجنائي — لكي يكونوا لسانها المدافع عن أنانياها وانتهاكاتها ولشد الجبال وتبادل النهم والشتائم وليس اللسان المدافع عن الاماني القومية . وعند ذلك نجد هزة وتحقق التجربة البرلمانية الموحدة ، وتصاب الجماهير العربية بخيئة الامل وتتهرب من كل مشروع وحدوي مستقبل . فالجماهير تروم وحدة شعوب ممثلة تمثيلاً حقاً ، ولا تروم وحدة نظم حكومية ومصالح حكومية ، أو وحدة حكام ضد الجماهير ذاتها .

ويرى الأمين العام المساعد للاتحاد البرلماني ، سابقا ، أن يكون التمثيل على أساس سياسي لا إقليمي ، سواء أكان الانتخاب مباشرا أو غير مباشر . أي على غرار البرلمان الأوروبي^(٩) . وهذا في رأينا يفضي إلى مقتل المقتل السابق .

إن في المستطاع إيجاد مفتاح في الوقت الحاضر لفتح الأقفال وحل العقد . ويتوفر هذا في معرفتنا وظيفة البرلمان . وهذا ينطلقنا إلى رسم اختصاص البرلمان الاتحادي وصلاحياته — كما يقولون — .

فوظيفة البرلمان التقليدية هي النظر في سياسة الدولة ، وة تقرير الموقف في الظروف الحرجة من حرب وتعاهد وخصام ، وما إلى هذا ويتولى البرلمان مراقبة أعمال الحكومة . على أن للبرلمان وظيفة أخرى جليلة ، هي التشريع . والتشريع يتطلب حسداً الذوي الاختصاص . والاختصاص ليس مقصوراً على رجال القانون فقط ، فهناك رجال الإدارة ورجال الاعمال وأصحاب المهن الحرة والمدرسوون والعمال وال فلاحون . و لا بد من إتاحة المجال لسماع رأي هؤلاء جميعا ، كي يخرج التشريع كاملاً أو أقرب ما يكون إلى ملائمة مصالح المواطنين المدعوين إلى التوحد ، ومصالح الوطن العامة التي تسمى فوق مصالح أفراده . وإن المتخصصين بالتشريع قد لا يصلون إلى حقائق الأمور إلا بعد سماع آراء الناس الذين يخصهم التشريع والاستفادة من خبراتهم . مثل المتخصصين بالتشريع كمثل المحاربين بالمنظير أو من وراء مكاتبهم ، لا يعرفون الواقع في ميادينها . على أنه لا ينبغي أن تكون الغلبة في البرلمان الاتحادي للعوام ، لئلا يتغطى التشريع أو يخرج كسيحاً ، وإنما يجمع البرلمان الموحد بين جميع الفرقاء وتكون الغلبة

(٩) المرجع المذكور سابقا .

فيه للتكنوقراطيين ورجال التشريع الذين يستمعون إلى آراء أصحاب المصلحة ويحسنون صياغة التشريع المطلوب .

ان أمام برلماناً الموحد المنتظر قضايا كثيرة تحتاج الى تشريع موحد . مثل قضايا الملكية — أو التملك والتعليم والاسرة والحربيات العامة والجمارك والاقتصاد والسوق العربية المشتركة وانتقال رؤوس الاموال والايدي العامة وسائل المواطنين ، وغيرها ٠٠٠ ففي كل بلد عربي تشريعات مختلفة للموضوعات الواحدة أو المتماثلة . بل إن مصطلحات التشريع مختلفة الى حد أنها لا تفهم في القطر الآخر . وقبل توحيد التشريعات تدريجياً ، لا أمل لنا في وحدة عربية أو اتحاد عربي . ولدينا تجارب وحدودية مهمة في هذا الصدد . وقد عانى المهنيون لتوحيد التشريعات كثيراً . وفي بعض الحالات لم يستطعوا الوصول الى أي نصيب من التوحيد كما في القضايا المالية ، أي ما يتعلق بالضرائب والرسوم والجمارك . وربما كانت التشريعات العاجلة أو المبتسرة أحياناً أو بعيدة عن الواقع أو المفروضة سبباً في إخفاق التجربة . ولا نحب أن نأتي بأمثلة على إخفاق بعض التجارب الماضية في هذا الصدد ، وتجنبنا للحساسيات . وحسبنا أن ننوه ببعض وجوه الاختلاف في المصطلح القانوني على سبيل المثال : ففي بعض الاقطارات العربية يسمون المحكمة الأخيرة بالمحكمة العليا ، وبعضهم يسميها محكمة التمييز تبعاً للتسمية العثمانية القديمة ، وبعضهم يسميها محكمة النقض فقط أو محكمة النقض والابرام معاً ، وفي بعضها يسمونها محكمة التعقيب .

وفي بعض البلدان يستعملون لفظ الجمارك أو الكمارك . وفي بعضها يستعملون لفظ القمارق ، بمعنى أن حرف (الفاء) أو (القاف) ذي النقطة الثلاث يوازي حرف (G) اللاتيني أو (ج) المصري

المسبع . في حين أن النقاط الثلاث فوق (الفاء) توازي في بعض البلدان حرف (٧) اللاتيني .

وفي غالب الاقطار نرى النص القانوني الذي يدل عليه رقمه أو عدده، يحمل اسم (مادة) . في حين يسمى بعض الاقطار المادة فصلا — كما في تونس مثلا — وفي بعض آخر يسمون المادة الواحدة أو الفصل قانونا — كما هي حال القوانين الكاثوليكية — وفي أغلب البلاد العربية نطق لفظ القانون على مجموع تشريع في منحى معين ، وفي بعض الاقطار يسمون القانون (مجلة) كما كان الموازي للقانون المدني يسمى لدى العثمانيين (مجلة الاحكام العدلية) .

ان القانون تعبير عن واقع وعن تطلع الى المستقبل في آن . وقد يقصر القانون ويختلف بالقياس الى الواقع متتطور ، وقد يأتي سابقا المخاض . وفي كلتا الحالتين يغدو غريبا وغير مناسب لجسم الامة أو الفتنة المقصودة به من المواطنين . ومهما تكن الحال ، فان كون القانون المناسب تعبيرا عن الواقع والامل ، يجعل منه وسيلة جليلة للتوحيد .

وإذا كانت الجامعة العربية والهيئات والمنظمات الاخرى التي قامت بين بعض الدول العربية — ما توفي منها وما لا يزال حيا — قد خاب سعيها الوحدوي في ميادين السياسة ، لأسباب لا محل لذكرها ، فقد أفلحت وما تزال تنجح في الميدان القانوني وفي الميدان الثقافي وغيرهما . وأمامنا شواهد في صور القانون المدني المتماثلة لدى عدد من الدول ، وفي الاتفاقيات القضائية وفي مشروع القانون المدني الموحد ، وفي اتفاق الوحدة الثقافية الذي انجزته الجامعة العربية سنة ١٩٦٤ / وفي دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التي وقفت على قدميهما سنة ١٩٧٠ / وفي المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ومكاتب مكافحة المخدرات وتسليم المجرمين

٠٠٠ وفي منظمة العمل العربية ، وفي منظمة التنمية الزراعية ٠٠٠ وسواها مما انبثق عن الجامعة او ارتبط بها او جرى في نطاقها ، وما تقوم به تلك المنظمات من عمل حميد ٠

وعلى ذكر التشريع ومكانته وضرورته كوظيفة مهمة من وظائف البرلمان ، يرى الكثيرون الابقاء على سلطان كل برلمان في التشريع الى جانب منح البرلمان الموحد سلطة التشريع ٠ ييد أنهم يختلفون في مدى صلاحية كل برلمان وصلاحية البرلمان الموحد ٠ فيرى بعضهم أن ينط بالبرلمان الموحد التشريع في الشؤون الخارجية والدفاعية والجريبة والأمنية ٠ ولكن هذه الشؤون الامنية من أصعب القضايا ، وعلى الاخص في الظروف الحاضرة ٠ لأن كل دولة — أو كل حكومة في الاصح — تشرع التشريع الذي تراه مناسبا وجهة نظرها الامنية ٠

ويرى نفر آخر أن ينط بالبرلمان الموحد التشريع للشئون الداخلية ٠ وغير خاف أن بعض الشئون الداخلية يرتبط بالأمن ، وهذا في يقيننا ما لن تقبل به الحكومات العربية الحاضرة ٠ ولذا يتزوج آخرون أن يمارس البرلمان الموحد رقابة متدرجة على العمل العربي المشترك ، وأن تكون صلته بالجامعة العربية قوية ، لما لهذه الهيئة من تجارب وخبرات قيمة ٠ على غرار العلاقة بين البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي ٠ كما يقترح فريق آخر انشاء محكمة عدل عربية ، وهذه فكرة مطروحة منذ زمن لدى الجامعة العربية ٠

بازاء الصعوبات والتناقضات لدى الانظمة العربية في عصرنا ، واختلاف وجهات النظر ، لعل المنجي يكون في الاتحاد البرلماني العربي ٠ فهذه المؤسسة قد كان انشاؤها على أنها خطوة نحو البرلمان الموحد ٠ ووظيفتها هي تكريس الجهد لتعزيز المفاهيم الديمقراطية ، وتبادل الخبرات التشريعية فيما بين البرلمانات العربية والتنسيق بين

تشريعاتها وتوحيدتها — كتوحيد قانون الانتخاب — وخدمة قضايا
الحرية والتقدم ، وحشد طاقاتها لمواجهة التحديات ٠

وعند الاتحاد البرلماني العربي تجارب وخبرات لا بأس بها ، اذا
ضمت الى تجارب الجامعة العربية وخبراتها ، أثمرت ثيراً كثيراً وأغنته
وفي المستطاع ضم عدد من الخبراء الى جهاز الاتحاد البرلماني العربي
وتوسيعه ٠

وسواء أجبأنا الى انشاء برلمان عربي موحد جديد ، أم لجأنا
إلى الاتحاد البرلماني العربي القائم ووسعناه ، فإن المعضلة الكبرى هي
في تنفيذ التشريعات والمقررات التي ستتصدرها المؤسسة الاتحادية ٠
ذلك ان مما عانينا في تجاربنا السابقة ، فقدان القوة الملزمة للقرارات ،
كما حصل ويحصل في الجامعة العربية والمؤتمرات العربية والهيئات
العربية الأخرى ، وكما حصل في بعض التجارب والمشروعات الوحدوية
السابقة ٠

فما هي آثار المقررات والتشريعات الموحدة على الدول الاعضاء ؟
وبعبارة أخرى : كيف تنفذ القرارات والتشريعات في الدول الاعضاء ؟
إذا تمت أعمال البرلمان العربي الموحد ، على صورة اقتراحات ورغبات ،
فستنتهي الى أن تسمى حبراً على ورق ٠٠٠ وعلى دينانا السلام ٠
إذا ، لتحاشي ذلك ، لا بد من أن تكون لقرارات البرلمان الموحد
وتشريعاته قوة ملزمة ٠ لا بد من أن يقوم المسؤولون في الدول العربية ،
الذين فوضت إليهم امور بلادهم ، بالتوقيع سلفاً على التزامهم بتنفيذ
قرارات البرلمان الموحد ٠ وهذا يقتضي ، بالطبع ، وضع دستور مسبق
للبرلمان الموحد قبل ولادته ، على أن يتضمن حدود سلطاته والقوة
الملزمة لقراراته ، ويمضي الدستور بامضاء المسؤولين عن الدول
العربية ٠

ليس هذا وحسب . وإنما ينبغي أن يعزز البرلمان العربي الموحد
 بهيئة ذات قدرة على تنفيذ الالزام . أت تكون هذه الهيئة شرطة عربية
 دولية ، أم جيشا عربيا على نسق القوى العسكرية التي تؤلفها الأمم
 المتحدة ؟ لا هذا ولا ذاك ، لأن القوة لا تخلق وحدة كما قال
 متزيني ، وإنما قد تؤدي إلى صدام يروعنا تصوره . وخير منه أن
 نسرع في إقامة محكمة العدل العربية ونمنحها سلطانا واسعا ، لتتولى
 إصدار الأحكام وتنفيذها هي ، مقرونة بـ المؤيدات الملزمة لـ حكامها ،
 وفقاً لـ دستورها . مما يحتاج إلى دراسة منفصلة عن دراستنا هذه .
 ويفضل أن يتمتع دستور البرلمان الموحد بـ حياة طويلة . فـ ما
 أحوجنا إلى الحياة المستقرة الطويلة ! ولـنا في دستور ألمانيا الموحدة على
 عهد بـ سمارك أسوأ . فـ ان دستور بـ سمارك سنة ١٨٦٦ / م . الذي
 صاغه بعد أن دار في خلده عشر سنوات ، قد ظل على حالة تقريبا حتى
 سنة ١٩١٨ / لم يكن يعدل إلا قليلا (١٠) . وـ ان دستور جـ امعتنا
 العربية - أو مـ يـاثـقـهاـ بـ التـعبـيرـ الدـقيقـ - قد وضع سنة ١٩٤٥ / ولـ ما
 يـعـدـلـ حتـىـ الـيـوـمـ . وـ تـتوـالـىـ الصـيـحـاتـ فـيـ آـيـامـنـاـ لـضـرـورـةـ تـعـدـيلـهـ (١١)
 ولا يـحـسـبـ أحدـ أـنـ فـيـ هـذـاـ مـطـلـبـ دـفـاعـاـ عـنـ الجـمـودـ عـلـىـ الـقـدـيمـ .
 وـ لـكـنـنـاـ ثـرـىـ ،ـ فـيـ الـمـقـابـلـ ،ـ إـسـرـافـاـ فـيـ التـشـرـيعـ لـدـىـ بـعـضـ الـاقـطـارـ عـرـبـيـةـ
 يـشـبـهـ الطـوفـانـ ،ـ فـمـاـ اـنـ يـصـدـرـ التـشـرـيعـ حتـىـ يـعـدـلـ وـشـيكـاـ ثـمـ يـلـغـيـ
 قبلـ اـنـ يـسـتـوـيـ عـلـىـ قـدـمـيـهـ .

ثمـ منـ يـضـعـ دـسـتـورـ مـوـحـدـ مـسـبـقـ ؟ـ أـيـضـعـهـ أـفـرـادـ تـنـتـدـبـهـمـ الدـوـلـ
 عـرـبـيـةـ إـلـىـ لـجـنـةـ تـعـدـ لـهـذـاـ الغـرـضـ ؟ـ اـنـ هـذـهـ لـجـنـةـ سـتـدـورـ فـيـ حـلـقـاتـ

(١٠) بـ سـمـارـكـ لـأـمـيلـ لـوـدـفـيـغـ صـ ٣٧٠ـ أـوـ ٢٤٦ـ .

(١١) انظر اعداد مجلة (شئون عربية) والمناقشات الدائرة حول
المشروع الجديد المفترض إلى القوة الملزمة .

منفرجة — كما يقال — وستطول اجتماعاتها وسيتريث أعضاؤها كثيراً وسيرجعون كثيراً إلى حكوماتهم التي ندببهم ، وربما انتهت إلى أسف القائل : كأننا يابدر لارحنا ولا جينا •

ولذا ينبغي أن يكلف بهذا اتحادنا البرلماني العربي القائم ، وفاق لميثاقه وأهدافه . فتضيق الامانة العامة مشروع الدستور المنشود للبرلمان الاتحادي ، مستعينة بخبر قانوني أو أكثر ؟ و تعرضه على مجلس الاتحاد البرلماني العربي لاقراره . ثم يعرض بعدئذ على اجتماع للرؤساء العرب يدعوا إليه الاتحاد البرلماني أو الجامعة العربية ليمضوه وليعرضوه بدورهم على البرلمانات العربية الموجودة أو السلطة صاحبة الامر بالقرار والتصديق •

ولينص الدستور ، ضمن نصوصه ، على موازنة البرلمان المالية ومساهمة كل دولة فيها ، بنسبة عدد مندوبيها ، اذا كان العدد غير متساو ، أو بنسبة قدرتها المالية •

ولا تذهبن الخواطر إلى أن هذا الدستور سيكون بمثابة نظام داخلي للبرلمان الموحد . فان النظام الداخلي للبرلمان شيء آخر ، ويوضعه البرلمان الموحد نفسه ، حسب الاعراف والعادات البرلمانية •

ونرى أخيراً أن يكون اجتماع البرلمان الموحد دائماً ، أي أن يكون في حالة انعقاد دائم ... حسب التعبير البرلماني — أسوة بمجلس العموم الانكليزي وما شابهه ، لا أن يقصر همه على اجتماعات محدودة ، بين الفينة والفنينة ، لا تشر حقاً ولا تخرج عن كونها نزهة للاعضاء المندوبين •

نستخلص مما تقدم الخلاصة التالية :

- ١ - الوحدة العربية أو الاتحاد العربي ، مطلب تملية الضرورة • إن لم تستدعي عوامل التكoin ، وما أوفرها !
- ٢ - البرلمان الانحصادي العربي أو الوحدوي ، خطوة من خطوات الوحدة • وفي القدرة اخراجه من وجود القوة الى وجود الفعل ، كما يقول الفلسفه •
- ٣ - يصح خلق البرلمان الاتحادي العربي ، الى جانب البرلمانات العربية القائمه • في طريق الوصول الى البرلمان العربي الوحيد •
- ٤ - يصح أن يكون البرلمان المنشود برلانا للدول أو الأقطار ، وتنساوى الأقطار في عدد نواب كل منها • كما يصح أن يكون برلانا للمواطنين ينوب فيه نائب عن كل عدد محدد من المواطنين العرب اصحاب حق الاقتراع •
- ٥ - يترك في المرحلة الحاضرة ، لكل قطر ، اتهاج النهج الذي يرتئيه في اختيار نوابه • على ألا تخلي هذه طريقة أو تطول ، وعلى أن يصار بعدها الى انتخاب النواب بطريقة الاقتراع السري وفقا لقانون انتخاب موحد •
- ٦ - يرجى أن يضم البرلمان المنشود كثرة غالبة من التكنوقراطين الى جانب رجال التشريع •
- ٧ - ويرجى أن تكون مدة البرلمان غير قصيرة ، وأن يكون اجتماعه دائما •
- ٨ - يمهد الاتحاد البرلماني العربي للبرلمان المنشود ، بصياغة مشروع محكمة عربية ، ومشروع دستور للبرلمان ، ومشروع نظام انتخابي موحد • وذلك على يد بعض الاختصاصيين الذين يختارهم الاتحاد ، ويتبادلون الخبرات مع الجامعه العربيه • وتتضمن المشروعات ما يمنحها القوه الملزمـه • ثم تطرح بين أيدي أولياء الامور العرب لامضائهم (بمعنى التوقيع والتنفيذ) •

البرلمان العربي الموحد وسبل تحقيقه

مساهمة الشعبة السودانية

القاهرة

السيد ذكرييا بشير إمام

عضو مجلس الشعب (السودان)

أولاً :

ديباجة :

من البديهي ان الامة العربية امة واحدة ذات انتماء واحد تمتد جذوره الضاربة في تاريخنا وحضارتنا وتراثنا الروحي وكأنه توخي وجودنا القومي .

ولقد انعكس هذا الانتماء وتجسد في قيام روابط متينة بين الشعوب العربية في العصر الحديث وذلك بعد ان تحررت الشعوب العربية من نير الاستعمار الغربي ، مطلع النصف الثاني من هذا القرن . فقامت جامعة الدول العربية تأكيداً لهذا الانتماء الواحد للشعوب العربية كما انعقدت العديد من مؤتمرات القمة العربية حيث اجتمع الملوك والرؤساء العرب كلما تآزرت الامور او داهم الامة أمر جلل . ولقد انبثق من تلك المؤتمرات العديد من الموثائق والمعاهدات والصلات المتينة في كافة المجالات . ولعل اقوى تلك الموثائق هو ميثاق الدفاع

المشترك الذي يعتبر أي عدوان على ارض عربية اعتداء على كل الدول العربية .

ولعل من أهم العوامل التي تساعد الجهد نحو التقارب والوحدة بين الشعوب العربية هو الموضع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحته الشعوب العربية وتجاور فيه تجاوza طبيعياً مما يؤكّد للحدود الجغرافية التي اقامها المستعمرون بين الاشقاء العرب .

ومنذ عام ١٩٤٨ تعرضت الامة العربية لتحدي الهجرة الصهيونية الى فلسطين وما تبع ذلك من عدوان صهيوني على الانسان العربي وعلى ارض فلسطين مما أصاب الامة بحرب عميقة دام وخلق لها هما واحداً وقضية أساسية هي القضية الفلسطينية مما ادى الى اذكاء الشعور القومي وايقظ كوانن الوجдан العربي الواحد ووضع العرب في مواجهة مع الذات معاية الهوية . ومن رواية اخرى فان وقوع الشعوب العربية ضمن مجموعة الدول النامية يجعلها تتعرض لظروف اقتصادية متشابهة .

وهكذا يصبح التنسيق والنظرية الاكثر شمولاً وتكاملاً في كافة المجالات السياسية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية امراً بالغ الضرورة والأهمية لما له من تأثيراً على الاستراتيجيات المستقبلية التي تؤمن مصالحنا الحيوية في الامن والدفاع والمصير المشترك وفي الاستقرار السياسي وفي الرخاء والتقدم .

ثانياً :

سبل تحقيق البرلمان العربي الموحد

نستطيع ان نحرك الدفع باتجاه تحقيق البرلمان العربي الموحد تبني قرار من الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمره الثالث بقيام البرلمان

العربي الموحد ورفع توصية الى الملوك والرؤساء العرب بالعمل على قيام البرلمان العربي الموحد ٠

ونقترح ان يكون للاتحاد البرلماني العربي لجنة لتضع التصور الهيكلي ووضع اللوائح والنظام الداخلي لهذا البرلمان العربي الموحد وربما يساعد من هذا الاستفادة من تجارب والاخري المشابهة كتجربة منظمة التعاون الخليجي ٠ وأي منظمات دولية متشابهة وعلى وجه الخصوص تجربة برلمان وادي النيل والاستفادة من مواطيته واسلوب تكوينه باعتباره نواة لبرلمان عربي موحد ٠

هذه بعض المقترنات المبدئية ٠

ثالثاً :

اسس مقترنة لتكوين البرلمان العربي الموحد

هذه بعض الاسس التي نقترحها لقيام البرلمان العربي الموحد ٠

١ - ينبغي ان ينتخب البرلمان العربي الموحد بواسطة المجالس التشريعية في الدول الاعضاء - باعداد وبنسب تعكس التقل السكاني للاعضاء ٠ وفي حالة عدم وجود مجلس تشريعي يترك للبلد المعنى ان يختار ممثليه بالضرورة التي يراها ٠

٢ - يرأس البرلمان العربي دوريا رئيس ينتخبه اعضاء البرلمان العربي الموحد او يتفق عليه اغلبية الدول الاعضاء وتستمر الدورة الرئاسية لمدة عام واحد على الاقل ٠

٣ - يكون للبرلمان العربي الموحد امانة عامة تحدد لوانج البرلمان العربي الموحد طريقة تكوينها وعملها ٠

٤ - كما يكون له مقر ثابت يتفق عليه الاعضاء ويجوز له ان يتجمع

في غير مقره الدائم اذا دعت الضرورة لذلك أو اتفق اغلبية الاعضاء على ذلك .

٥ - يضع البرلمان العربي الموحد لوانحه ونظامه الداخلي ويقر ذلك بالأغلبية المطلقة .

٦ - يعقد البرلمان العربي الموحد دورتين كل عام على ان لا تزيد الدورة عن شهر واحد على الاكثر ويجوز للبرلمان العربي الموحد عقد جلسة او دورة طارئة اذا طلب ذلك رئيسه او طلب ذلك ثلث الاعضاء به .

٧ - لا يكون انعقاد البرلمان صحيحا الا بحضور ثلثي اعضائه .

٨ - تصدر قرارات البرلمان العربي الموحد وتوصياته بالأغلبية المطلقة لاعضاءه .

٩ - تكون اختصاصات البرلمان العربي الموحد محددة حسبما يتضمنه نظامه الداخلي .

١٠ - يعقد البرلمان العربي الموحد جلساته علنية ولكن يجوز له ان يعقد جلسات سرية بناء على طلب رئيس الدورة أو طلب ثلثي اعضاء الاتحاد .

١١ - يجوز للوزراء من كل دولة حضور جلسات المؤتمر والقاء بيانات امامه .

١٢ - لا يؤخذ اعضاء البرلمان العربي الموحد على ما يبدون من آراء وافكار في اداء اعمالهم داخل البرلمان .

ولايجوز اثناء دورة البرلمان اتخاذ اي اجراءات جنائية ضد اي عضو من اعضائه والقبض عليه الا بأذن من البرلمان وذلك عدا حالات التلبس بالجريمة .

١٣ - يكون للبرلمان ميزانية وصندوق لتسهيل اعماله يساهم فيها كل الدول الاعضاء .

١٤ - يتصدى البرلمان للقضايا العربية الرئيسية بالكيفية التي يراها داخل المحافل الدولية وفي المؤسسات التشريعية الشبيهة .

١٥ - يسعى البرلمان الى تمتين الصلات الوثيقة بين دولة ويعمل جادا لخلق نظام وضوابط تشريعية موحدة تخدم اهداف الامة وتحقيق آمالها في الوحدة والعزيمة والكرامة .

وترجو الشعبة البرلمانية السودانية ان تقبلوا هذا البحث المتواضع وانها ستقوم باعداد دراسة متكاملة لهذا الموضوع فيما بعد .
نسأل الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خدمة قضايا امتنا العربية العظيمة .

البرلمان العربي كخطوة نحو الوحدة

السيد يسلم عبد الله سعيد - الصومال
ادارة التشريعات والوثائق بمجلس الشعب

ان موضوع بحثنا هذا يهدف الى اعطاء فكرة موجزة عن مفهومنا حول ضرورة انشاء هيئة تدعى باسم «البرلمان العربي» ، والتي تعتبرها كفاحية للمضي قدما نحو الوحدة العربية والعمل العربي المشترك .

وبما أن هناك تسميات مختلفة لفكرة البرلمان على صعيد الاقطان العربية الشقيقة ، يطيب لنا هنا أن نأخذ الأسماء الآتية ونعطي ما تصوره لكل من معانيها :

١ - البرلمان العربي الاتحادي :

يمكن أن يكون المؤسسة البرلمانية العربية المشتركة ، التي تضم ممثلين عن البرلمانات العربية ، سبق أن جرى الاتفاق على عددهم ونسبهم ، بحيث يعكس هذا الاتفاق شكلًا من أشكال الوحدة السياسية ، ويتحقق به جهاز متعدد له تناظر به صلاحيات تشريعية معينة ، وهو نموذج للبرلمان الاتحادي في اتحاد الجمهوريات العربية ، وقد انشئ هذا النموذج اثر اعلان اتحاد الجمهوريات بين الاقطان الشقيقة « سوريا - مصر - ليبيا » .

ويستطيع القارئ أن يستنتج من قراءة ذلك النموذج « دستور اتحاد الجمهوريات العربية » أن مثل تلك المؤسسة لا يفترض فيها بقاء البرلمانات الخاصة ولا تتناقض مع وجودها في كل دولة .

٢ - البرلمان العربي الموحد ، كما فسره الاستاذ حسام الخطيب ، يمكن أن يعني وجود برلمان مركزي واحد للاقطار العربية تندمج فيه البرلمانات المختلفة ، وربما يحل محلها من ناحية التفرد بالسلطة التشريعية غير المحلية ، وهو النموذج الذي يمكن أن ينشأ في ظل دولة الوحدة الشاملة ، ويكون تركيئه مرآة طبيعية للاندماج المنتظر ٠

٣ - البرلمان العربي ، والذي نعنيه بأنه شبيه بالبرلمان الاوربي ولا يتناقض مع البرلمانات في كل بلد ، وهذا النوع من البرلمان الذي تستهدفه من المستحيل تأسيسه وتحقيقه في المستقبل القريب ٠

« اقرأ عن ما كتب من شرح وافي في نشرة الاتحاد البرلماني العربي وتحت عنوان التجربة البرلمانية العربية ، صفحة ١٥٢ »

ولكن أود ، بادىء ذي بدء ، أن نعرض باختصار بعض الجوانب الضرورية لتأسيس مثل تلك المؤسسة التشريعية ، فأنا أرى بأن :

١ - المصلحة المشتركة ، والتعامل مع المنظمات والهيئات الدولية الكبرى ، يفرضان علينا انشاء مثل هذه الهيئة ، للتعامل عبرها مع المحيط الدولي نداولن ، في حل القضايا العربية المشتركة وليس عن طريق كيانات صغيرة « برمان أو مجلس شورى لقطر عربي ما » والتي يقتصر تعاملها على ردود أفعال ربما تكون في بعض الاحيان سلبية ، اذ أنها نعيش كما يعلم الجميع في عالم تغلب عليه التكتلات الدولية الكبرى ، ولنواجه معا التحديات التي فرضت على وطننا العربي ٠

٢ - وبهدف الامكانية من تحقيق انشاء تلك الهيئة ، أرى أنه من المستحسن أن استعرض بعض الخطوات التي سبق لها أن تحققت في مجال التنسيق والتقارب العربيين في شتى الميادين المختلفة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، باعتبارها النماذج الم موضوعية الواقعية التي يجب أن تستمد منها الاسس الاولى اللازمة لانشاء الهيئة التشريعية العربية الواحدة في حل القضايا العربية المشتركة .

وهذه النماذج هي :

١ - الجامعة العربية :

نبدأ الكلام عن الجامعة العربية التي تأسست كما نعلم في ٢٢/٣/١٩٤٥ م ، ونقول كما هو في موافقها : أن من أهداف تأسيسها هو توثيق الصلة بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيما بينها وصيانتها للاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة خاصة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . وهذا يعني أن الجامعة العربية تعمل على صيانة استقلال « بكل ما يحتويه من معنى » الدول الأعضاء واحترام سيادتها . وتعمل على تحقيق التعاون العربي في شتى المجالات السياسية وغير السياسية ، وتعمل على التعاون مع الدول والبلاد العربية غير المشاركة في الجامعة ، لأنها رمز وحدة العالم العربي جميعه ، كما وتقوم بواجب الدفاع المشترك في حالة الاعتداء على أحدي الدول الأعضاء أو التمهيدية . وانجازات الجامعة لا تحصى ، وهي في جميع المجالات تهدف إلى وحدة العمل العربي المشترك ، والجدير بالذكر أن الصومال انضمت إلى الجامعة العربية في تاريخ ١٤/٢/١٩٧٤ م ، وصادقت على أكثر من اتفاقية في إطار الجامعة العربية ، ومن بينها اتفاقية الدفاع المشترك .

٢ - الاتحاد البرلماني العربي :

بعد تأسيس الجامعة العربية تم تأسيس الاتحاد البرلماني العربي ، وهو بمثابة مؤسسة تهدف إلى أن تتحول إلى هيئة تشريعية ، والاتحاد

هو أول مؤسسة في مجال السلطة التشريعية وأهداف تأسيسها هي :
أن يعمل على تكريس الجهد لتعزيز المفاهيم الديمقراطية القائمة
على الحرية السياسية والاجتماعية وأن يعمل على تنسيق جهود المجالس
النيلية العربية ، وتبادل الخبرات التشريعية فيما بينها « أي فيسائر
أقطار الدول العربية والمنضمة إلى جامعة الدول العربية » ، بتقنية
اللقاءات بين أعضاء المجالس البرلمانية العربية ، أمر يخدم وحدة العمل
العربي الجماعي في خدمة قضايا الحرية والتقدم وحشد طاقات العرب
وقدراتهم واستخدام جميع إمكاناتهم لمواجهة جميع التحديات .
وأن من بين أهدافها كذلك القضية العربية المشتركة في نطاق القومي
والدولي والعمل على تنسيق التشريع في الدول العربية وتوحيده في
شتى الحالات من بينها « قانون عربي انتخابي » .

ونقول أنه بفضل رؤسائها والأمانة العامة التي توالي على
مناصبها أكثر من أديب ومحرر ، عملوا كل جدهم ليقوم الاتحاد
البرلماني العربي بتحقيق الأهداف المرسومة في الميثاق بل وأكثر من ذلك
إقامة حوارات مع أكثر الهيئات البرلمانية الدولية ، مثل الحوار مع
البرلمان الأفريقي والأوروبي وغيرهم ، والعلاقات التي هي من أهم
أهداف الاتحاد إقامة الحوار بين الاتحاد وبعض برلمانات أمريكا اللاتينية
والأكثر من النشطة لاجل تحقيق قضية الوحدة العربية في أكثر من
مجال دولي .

و قبل أن نختتم موضوعنا لا بد لنا أن نشير بالأمانة العامة
للاتحاد البرلماني العربي ، بتنسيق جهودها في إقامة الندوتات واحدة
تلوي الأخرى على حسب ترتيبها وبهذا لما استطعنا أن نتكلم في ندوتنا
هذه عن موضوع البرلمان العربي الموحد وسبل تحقيقه لو لم تسبقها
ندوة الجزائر « التجربة البرلمانية العربية » وندوة بغداد الأولى في
آذار / مارس عام ١٩٨٢ ، تحت عنوان « مبدأ الفصل بين السلطات » .

٣ – مظاهر الانتماء للوحدة العربية :

الكلام عن هذا الموضوع كما يعلمه الجميع لا يتلخص في صفحات ومجلات ، وقد كتب عنه الكثير ، وكل عربي في الوطن العربي ولو كان أميا ، فان باستطاعته أن يلمح بعض جوانبها ٠

وبما أن موضوع بحثنا له علاقة بمظاهر الانتماء كما نعتقد لا بد لنا أن نقول بعض الشيء عن هذا الموضوع ولو كان قليلا :

١ – تاريخنا :

كما يعلمه الجميع ، فان الشعوب العربية تشعر من قديم أنها شتركت في تكوين أمة واحدة تشكلنا عبر التاريخ ، تجمعها منطقة جغرافية واحدة متکاملة وتشترك في اللغة والثقافة والحضارة والاماني والامال الواحدة وأيضا الآلام الواحدة ٠

وهنا لا بد أن نذكر أنه بعد تفكك الموقف العربي الطويل المدى ولأول مرة في حرب اكتوبر/تشرين الاول عام ١٩٧٣ التhtm فيها الجسد العربي الحي ، وتدخلت أبعاد النضال على خطوط القتال العسكري وأبعاد الفعالية في حرب البترول العربية والوحدة الديناميكية في العمل العربي السياسي وفي الوجود الاجتماعي العربي ، والذي حقق للوطن العربي القدرة الوافقة هي وحدة العمل التي هي في الحقيقة انعكاس للوحدة القومية ، ونمضي قدما الى انتصارات اكثر تلاحما في عدة مجالات من بينها الوضع « الفلسطيني – العراقي – اللبناني » وغيرها ٠

٢ – اتحادات وحدوية :

كما نعلم جرت في السابق وتجري في الوقت الراهن نوع من الاتحادات والعمل العربي المشترك مثل الاتجاهات الوحدوية السابقة

بين الاقطارات العربية مثل « اتحادات ما بين سوريا والأردن وفلسطين العربية - الهلال الخصيب - اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر / سوريا / ليبيا - التعاون الخليجي - شطري اليمن - المغرب الكبير - ميثاق التكامل المصري السوداني » ، وما الى ذلك ٠٠٠ وهذا كله دليل على أنه هنالك آمال وحدوية ومظاهر كثيرة سهلت تلك الاتتماءات الوحدوية ٠

٣ - عن الاتتماء في الدساتير العربية :

ان دساتير الدول العربية أكثرها يتفق مع المباديء الآتى ذكرها ، والتي لا بد أن نعتبرها صادرة عن ارادة شعوبها :

- أ - بأن الدولة العربية ٠٠٠ جزء من الامة العربية ٠
- ب - بأن اللغة الرسمية للقطر ٠٠٠ هي اللغة العربية ٠
- ج - بأن دين الدولة ٠٠٠ هو الاسلام ٠
- د - بأن من مباديء الدولة ٠٠٠ هو المساواة في الحقوق ٠

وفي رأينا لا بد من أي حكومة عربية أن تستجيب لارادة شعبيها المعب عنها في دستورها وأن تعمل على تحقيق ارادة الجماهير العربية الا وهي الوحدة العربية ٠ ومن متابعة الاحكام التي تضمنها الدستور نلاحظ مدى حرص كل دولة على تأكيد الاتتماء العربي لشعوب دولها وعنایتها بالحقوق الاساسية للمواطنين بصرف النظر على الشكل الدستوري الذي يتونع من نظام برلماني خالص الى نظام شبه رئاسي ، وبصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي من نظام يأخذ بالاقتصاد الحر الى نظام يغلب عليه الاقتصاد المخطط بدرجات تتفق وفق ظروف كل دولة ٠

نكتفي بهذا القدر القليل من الكلام عن موضوع الاتساع للوحدة العربية بين دولها .

التحديات :

— وكما سبق لي أن قلت أن هناك حقيقة موضوعية خطيرة في حياتنا العربية تفرض علينا وبشكل لا يقبل الجدل فيه ، ضرورة الالتحام والتفاعل بين جميع أقطارنا العربية وفي كل المجالات والمستويات ، إلا وهي حقيقة التحديات الخارجية المتربصة بنا كدول وكمامة ، ويمكن أن نحدد بعضا منها :

— « نلقي الضوء هنا على بعض التحديات التي تواجه العالم العربي ونذكر ما جاء في بعض المناسبات وعرض الآراء بعض قادة العرب الاشقاء ، أو بعض المؤلفات والكتب ، وعلينا أن نؤمن بأن هناك حقيقة لا بد لنا أن نواجهها بكل صرامة لتحقيق أملنا بالوحدة » :
١ — أن النص الآتي هو من مقدمة احدى الوثائق الاستراتيجية العربية المتداولة ، ونذكر عن التحديات كما يلي :

— « تمر الامة العربية في الرابع الاخير من القرن العشرين بمرحلة خطيرة من مراحل تاريخها الطويل ، تقف فيها على مفترق الطرق ، تتعدد أمامها المسارات وتتشعب الدروب ، وتواجه وهي في هذا المفترق تحديات ضخمة تنذر بالمحنة والبلاء ، وتنطوي وهي في ذلك الموقف على امكانيات عظيمة تبشر بالتقدم والبناء والحركة من ذلك المفترق ضرورة لازمة تفرضها طبيعة الحياة ومطالب الحضارة المعاصرة ، ففي أي مسار تسير ، وأي من الدورب تختر ٢٠٠٩ فان عليها في خير أحوالها أن تستثمر امكانياتها بأقصى ما يسعها لتصدی لتلك التحديات ، كي تنقي نذرها وتأمن من مخاطرها ، وتجاوز ذلك لتمضي مع بشائر التقدم والنماء » .

٢ - نسجل هنا نص اختطفناه من الخطاب التاريخي الذي القاه السيد محمد ابراهيم احمد رئيس مجلس الشعب بجمهورية الصومال الديمقراطية في مطلع هذه السنة وفي الجلسة الثالثة عشرة من الاتحاد البرلماني العربي في المغرب الشقيق في « ٨ فبراير / شباط ١٩٨٣ » ، ويقول عن التحديات التي يواجهها العالم العربي ، ما يلي :

- « يمر الوطن العربي اليوم بمرحلة في غاية الخطورة ، وأن الانقسامات العربية قد عكست ضعف العلاقات واسعات إلى روابط التعاون والتضامن فيما بيننا ، والقوى الامبرialisية تسعى جاهدة إلى تقويض أركان الوحدة العربية عن طريق إثارة نزاعات كثيرة ، غالباً ما تكون مفعولة وسطوية هادفة من وراء ذلك إلى طمس الاهتمام العربي أمام قضايا المصيرية وتحويل الساحة العربية إلى منطقة نفوذ للدول العظمى والصهيونية .

وكما هو الحال في ذلك ، يواجه العمل العربي المشترك في المرحلة الراهنة منعطفاً تاريخياً ، حيث تحتم التطورات العربية والدولية في إعادة تقييمه وتأسيسه على قواعد جديدة تكفل المصالح الوطنية والقومية المتزايدة وتساير التغيرات العالمية ، وتواجه الآفاق المستحدثة للتعاون العربي سياسياً وعسكرياً ، سواء في المجال القومي أو على صعيد التعاون العربي والأفريقي والأوربي خاصة ، والتعاون العربي الدولي عاماً .

٣ - وهناك تحديات أعمق وفي شتى المجالات ، من بينها :

- « اغتصاب فلسطين ، والصومال الغربي ، والجزر الثلاثة في الخليج العربي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والجولان وسابقاً الاسكندرية ، وعربستان وغير ذلك ..

- انظر إلى ما كتبه الاستاذ الدكتور ابراهيم خلف العبيدي من الجمهورية العراقية في كتابه « الاهواز أرضًا عربية سلبية » .

عن السلطة التشريعية :

بما أنتا تتكلم في موضوع ندوتنا عن مدى امكانية تحقيق تأسيس برلمان عربي ، ارتئينا أنه من المستحسن أن نكتب بقدر ولو قليل عن السلطة التشريعية ومفهومها ، وكذلك ما ينصه « عن تلك السلطة » دستور جمهورية الصومال الديمقراطية ودستور العالم العربي .

وكما تتفق جميع كتب الفقه أن مصدر السلطة هي الامة ، وهذا مبدأ يرجع الى عهود قديمة ، خاصة وأن التشريع يجب ان يكون نابعا عن الامة وبواسطة أناس مخولين منهم ، انتخبوها مباشرة ، أو أن يكونون معينين من قبل سلطة الدولة ، كما هو الحال في بعض الدساتير العربية الشقيقة « من بينها الصومال ، اذ أن هناك نسبة ضئيلة يتم تعينها من قبل رئيس الجمهورية » .

ومبدأ تقسيم السلطات الذي دوته معظم دساتير العالم ، لا يعني ذلك نوعا من الاستغلال التام بينهم ولكن يقصد به بأن من المفترضى بأن يكون هناك سلطات ثلاثة وهذا هو الحال في جميع بلدان العالم . والمهم في كل هذا أن يكون مصدر السلطة الشعب ، وخاصة مصدر التشريعات .

وفي ختام حديثي عن موضوع السلطة التشريعية لا بد لي أن أذكر مقتطف عن معنى الديمقراطية في كلمة القاها الاستاذ الكبير « ضيف الله الحمود » عضو مجلس الاعيان في الاردن الشقيق ، في ندوة بغداد الاولى تحت عنوان : « مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة وأثره في البلاد العربية » ، اذ قال بكل جلاء :

— « أنه موضوع الساعة / أي مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة وأثره في البلاد العربية / في رأينا ، اذ أنه لا غنى عن العناية والاهتمام

به والنضال من أجل تطبيق مفهومه وترسيخ قواعده ، وهو أمر أساسى لا غنى عنه لآية أمة تنشد الكرامة الإنسانية ، وتحترم ذاتها ، علماً بان التأكيد على مظاهر الحرية في أي دستور لآية دولة عربية ينبغي أن تلازمها النية الحسنة المصممة على اعتبار مضمون ديمقراطية تلك الحرية فعلية لا شكليّة ، تحقق الغاية الأساسية الرفيعة لممارسة الديمقراطية بمختلف درجاتها وأشكالها في حرية الفرد والجماعة ، وتجنيب كل مواطن في مجتمعه وبلده من ضغوط التعسف والاستبداد واتاحة كل الفرص والظروف المشروعة أمامه ليعيش كريماً مرتاح الضمير والبال في موطنه ، ومطمئن على كرامته وعيشه ومستقبله مع أهله ومواطنيه ٠ ٠

أخيراً عن السلطة التشريعية في جمهورية الصومال الديمقراطية ، اذ قال عن ذلك الموضوع الدكتور محمود علي احمد رئيس اللجنة التشريعية في مجلس الشعب الصومالي ورئيس الشعبة البرلمانية للاتحاد البرلماني العربي ، في ندوة بغداد الاولى ١٩٨٢ :

— «أن الدستور الصومالي الجديد الصادر في عام ١٩٧٩ وهو ثان دستور وضع بعد الاستقلال الذي هو ركيزة أساسية للنضال من أجل تقدم الجماهير الصومالية ، ينص في المادة الاولى على أن جمهورية الصومال الديمقراطية دولة اشتراكية تقودها الطبقة الكادحة وهي جزء من الامة العربية والشعوب الافريقية ، وأن الشعب هو صاحب السلطة والسيادة، ممثلاً بهيئاته الشعبية المختلفة ٠ والمادة السابعة من الدستور، تتناول الدور القيادي للحزب الاشتراكي الشوري اذ تقضي بوضوح لا جدال فيه بأن الحزب يتمتع بالسلطات العليا في القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، ويأخذ الدستور بمبدأ الوحدة القيادية للبلاد ، بمعنى آخر هناك اعتقاد راسخ بان الدستور الجديد تبني وحدة السلطة والديمقراطية المركزية وذلك في المادتين الثامنة

والرابعة عشر ، وينوط الدستور القيام بهذه المهمات الى كل من الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وان من بين سلطات مجلس الشعب علاوة على تعديل الدستور وسن القوانين والموافقة على المعاهدات الدولية وانتخاب رئيس الجمهورية وعزله طبقا من المادة ٨٠ من الدستور ، وله أيضا المراقبة على السلطة التنفيذية وذلك عند عرضها لبرنامج الحكومة والميزانية العامة ، عن طريق الاستجواب والاسئلة .

عن الوحدة المنشودة :

رغم الانجازات الهائلة التي بذلت من قبل الجامعة العربية وغيرها ، فما زال أمامنا أن نتحقق ونجسد الارادة في سياسة عربية موحدة ومحدة ، وهذه مهمة الجماهير العربية والدول العربية والجامعة العربية والتنظيمات الأخرى ، مثل تأسيس برلمان عربي يحقق القوة العربية في عالم الدول القارات والتكتلات الاقتصادية ، وما زال أمامنا أن نوسع من نطاق أعمالنا لتشمل أعمق المهام العربية وأعرض المساحات العربية وخاصة في الميدان الاقتصادي الاجتماعي بحيث توافق العصر وتخطو خطوة على طريق اقامة « الجماعة الاقتصادية العربية ذات الخطط الاقتصادية المنسقة وذات السوق العربية المشتركة الحقيقة » ، وأيضا عن طريق اقامة الجماعة السياسية والعسكرية التي تملك نظرية واحدة للامن « الامة العربية ككل وأدوات موحدة لتحقيق هذا الامن بكل مفاهيمه الحضارية والسياسية والعسكرية » .

ونختتم موضوع بحثنا حين نقول : — اذا كان هناك أكثر من منبر يدعو الى الوحدة العربية نستطيع أن نقول أن البرلمان العربي الموحد سيكون بمقدوره بشكل لا يستهان به من تحقيق الوحدة العربية لانه سيكون من بين أعضائه خيرة المفكرين والنجبة الممتازة

من القادة العرب الذين يرأسون حالياً البرلمانات ومجالس الشورى في الدول العربية الشقيقة ، والذين تم تعيينهم أما عن طريق الانتخاب أو عن طريق التعيين ٠

أن شعبيتنا لا تزيد أن تلقي درساً عن فوائد الوحدة العربية ، بل تذكر بالآلام التي يعاني منها الشعب العربي نتيجة الانقسامات التي أوججتها في صفوفه الامبرالية العالمية ومزقت جسده ٠٠٠ ، وهنا لا بد لنا أن ندرك بأن هناك أمم وشعوب اتحدت دون أن يكون لها أي شيء من مقوماتها « اللغة — الحضارة — الدين — التاريخ المشترك » ونجحت في تحقيق الحرية والعدالة والسلام والرفاهية لشعوبها ، ويكاد التمزق يهدد كياننا اذا لم نعمل من يومنا هذا على تحقيق اراده جماهيرنا العربية بالوحدة العربية الشاملة ، والتاريخ سوف يسجل لنا مدى ما قمنا به لتحقيق ذلك ٠

بهذا البحث القصير نظن بأننا اعطينا فكرة عن تصوراتنا حول تأسيس برلمان عربي ، والذي نعتبره خطوة أولى نحو الوحدة ، وهو الجد الأدنى في وضعنا الحالي لتحقيق هدف الوحدة ، ولا بد للدول العربية الشقيقة الأخرى التي لم تدخل في تنظيمها البرلمان أو مجلس الشورى أن تقوم بتأسيس احدى هاتين الهيئةين عن طريق وضع القوانين الخاصة بذلك ٠

واقترحنا بأن البرلمان العربي الذي نود تحقيقه نرجو أن تكون له صلاحيات في ميدان التشريع وعلاقته بالجامعة العربية شبيه بالتي بين البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي ، أما عن كيفية التمثيل نقترح بأن يراعي في ذلك قانون الدول المعنية حسب دساتيرها كما هو الحال بالنسبة للبرلمان الأوروبي ، والبرلمان العربي سوف يكون له علاقات ليس على الصعيد القومي فحسب بل على الصعيد الدولي أيضاً . وكما

يعلم الجميع أن من أجهزة البرلمان الأوروبي محكمة العدل ، هذا وقد سبق أن قدم الى الجامعة العربية مشروع اقامة محكمة العدل بين الدول العربية وللاسف لم يقر حتى يومنا هذا ٠٠ والذى يمكن احياؤه
ثانية ٠

وشكرنا ٠٠ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠٠٠

المراجع العربية :

- ١ - نشرات الاتحاد البرلماني العربي .
- ٢ - نشرات من مركز دراسات الوحدة العربية ، وتحت عنوان :
 - ٣ - من التجزئة الى الوحدة .
 - ٤ - صور المستقبل العربي .
- ٥ - نشرة جامعة الدول العربية « ميثاقها وانجازها » لسنة ١٩٧٧ .
- ٦ - العروبة ومظاهر الانتماء العربي .
- ٧ - في سبيل الوحدة الاسلامية الكبرى .
- ٨ - دراسة في الدبلوماسية العربية .
- ٩ - الحوار العربي الاوربي .
- ١٠ - دراسات قدمت في الندوة الاولى للاتحاد البرلماني العربي في مارس / آذار ١٩٨٢ وخاصة من الاساتذة : نزار سعيد من سوريا - ضيف الله الحمود من الاردن وغيرهما .

المراجع الاجنبية :

- ١ - بعث العالم العربي .
- ٢ - نشرات البرلمان الاوربي .

البرلمان العربي الموحد

أسسه ووسائل تحقيقه

مساهمة الشعبة العراقية

القساها

السيد صالح جواد الكاظم

عضو المجلس الوطني

لقد عاشت أمة العرب قرونًا طويلة موحدة متماسكة فخرجت على العالم بحضارة من أكثر الحضارات اشراقاً وخلقت للإنسانية أضخم تراث ، غير أن انهيار دولتهم وانطفاء سراجهم شجع الاستعمار على الطمع بهذا الجزء من الوطن العربي أو ذاك فقدت الأمة العربية خيراتها وأرضاها وتراثها العريق نهباً لهذا الطامع أو ذاك . غير أن العرب لم ينسوا تاريخهم الواحد وایمانهم بالمصير الواحد لهذا كانت الوحدة مطلبًا للامة العربية منذ أن طرأت عليها التجزئة . والوحدة العربية ، العربية بمفهومها يجب أن تكون وحدة الشعب العربي ، والنضال في سبيلها يجب أن ينطلق من الشعب ، وصورتها المقبلة — أي صورة الوحدة العربية — تولد وتتحدد بما يحمله نضال الجماهير العربية من تجارب ومعانٍ تحريرية إنسانية .

وفي أيامنا هذه يشهد وطني العربي احداثاً جساماً تضعن أمام مفترق طرق خطير وأمام امتحان كبير ولحظة خيار قلماً تتكرر في حياة الشعوب . وخطورة التحدي هذه متكافئة مع تعاظم امكانياتنا بحيث

تذكرنا بلحظات الولادات التاريخية العسيرة العظيمة تذكيرا حيا . وكلما زادت امكانياتنا وتطورت اقطارنا وتقدمت عسكريا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا الى الحد الذي أوهم البعض بأن كل قطر عربي قادر وحده على حماية نفسه وتأمين مصالحه - زادت الهجمة الصهيونية - الامبرالية شراسة وضراوة ضدعروبة وضد كل ما هو عربي وتنوعت أساليب ووسائل هذه الهجمة ، فمن الغزو المباشر كاحتلال الجزء العربية الثالث في الخليج العربي من قبل ايران عام ١٩٧١ واحتلال أراضي عربية أخرى وضمها الى الكيان الصهيوني ، الى الحرب الاقتصادية والحصار التكنولوجي وأخوها ضرب المفاعل النووي العراقي المدرس للاغراض السلمية من قبل الكيان الصهيوني في حزيران عام ١٩٨١ ومحاولة تدمير الثقافة العربية ومحو تراث الامة العربية وتشويه تاريخ وحضارة العرب . وأمام كل ذلك تقف الاقطارات العربية وهي مجرأة مشدوهة وعاجزة عن مقاومة الغزو المباشر أو التسلل الخبيث ، وهي ترى بأم عينها حاضرها ومستقبلها تعصف به الاعاصير وتهدهد المخاطر من كل جانب .

واذا كانت محاولات العرب السابقة - وعلى مستوى الدول والحكومات - قد باعت بالفشل حتى الان ، أو في الاقل لم تشر نتائج مشجعة فسبب ذلك ان البعض يتصور ان الوحدة العربية هي عملية سياسية ومقاييس واتفاقات تقوم بين الحكومات بينما الحقيقة هي ان الوحدة هدف شعبي يتحقق بالنضال متعدد الوسائل لأن الشعب هو صاحب المصلحة فيها .

لذا علينا أن نجأ في سبيل تحقيق خطوة على طريق تضامن العرب ووحدتهم وضمائرهم وكرامتهم الى الجماهير العربية وأنتم ممثلوها تجتمعون هنا في هذه اللحظات لتدارس خطوة على هذا الطريق . انتا نعتقد وبكل ثقة ان الوحدة العربية هي وحدة الشعب العربي والنضال

في سبيلها يجب أن يعتمد بالدرجة الأساس على الشعب العربي ومنظمه و خاصة مؤسساته الدستورية التي اختارت اعضاءها بنفسه و انتمنها على مصيره و مستقبله . لذا فإن المؤسسات الدستورية الشعبية وفي مقدمتها - البرلمان - مطالبة قبل غيرها بالعمل على تحقيق وحدة الشعب العربي ، وكخطوة أولى على هذا الطريق الملوء بالاشواك والمعوقات يجب أن نعمل على تحقيق البرلمان العربي الموحد بالاساليب التي سيأتي ذكرها في سياق هذه الورقة لكي تقوم هذه المؤسسة الشعبية بالواجبات التي تفرضها عليها مصلحة الامة العربية و مستقبل ابنائها .

و اذا كان للوطن العربي الكبير المجزأ من خلاص ، فان الخلاص يمكن في الوحدة العربية ، في وحدة جماهيرها وفي وحدة تراب الوطن العربي . ان وحدة الجماهير هذه هي الوحدة لحقيقة التي ترتفع على كل الاشكال والصيغ وهي ايضا السبيل الوحيد الى الخلاص من كل اشكال التسلط الاستعماري والامبرالي . ومن المحقق ان وحدة الجماهير العربية في ارض واحدة تشكل اكبر ضربة للاستعمار والصهيونية لأن الوطن العربي يعتبر اكبر المناطق استراتيجية في العالم فهو يمتد على اربعة آلاف ميل ويسيطر على حركة التجارة من الشرق الاقصى الى اوربا ويشغل شرق البحر الابيض المتوسط وجنوبه اضافة الى ثرواته و الى الامكانيات المادية والبشرية التي تؤهله لأن يلعب دورا كبيرا في حياة العالم المعاصر سياسيا واقتصاديا اذا ما أتيح له أن يتحرر وان يتوحد ، ونود ان ثبت هنا ان كل التقارير والدراسات السياسية منها والاقتصادية تشير الى ان في الوطن العربي امكانات وثروات طبيعية (خارقة) لا يوجد لها نظير في أي منطقة اخرى في العالم ، فبالنسبة للنفط الذي هو الشريان الحيوي للمدنية المعاصرة يمتلك الوطن العربي - حسب تقديرات شركات النفط - ٦٨٪ من احتياطي النفط العالمي

بينما يؤكّد الخبراء العرب وكذلك المحايِدون أنَّ هذه النسبة تتراوح ما بين ٧٠ - ٨٥٪ من الاحتياطي العالمي ، وهناك ثروات طبيعية هائلة في هذا القطر العربي او ذاك الاحتياطي الكبير من الكبريت والفوسفات والمنغنيز والرصاص والزنك والقصدير والكروم والكوبالت حتى المعادن المشعة كالليورانيوم والبلوتونيوم اللذين يستخدمان في الصناعة الذرية للسلم والحرب . وهناك مصادر الطاقة من الفحم والمياه بشكل ضخم اضافة الى النفط ، عدا عن الثروة البحرية وعلى رأسها السمكية ، كما أنَّ هناك امكانيات بشرية كبيرة وحتى الامكانيات الفنية منها متوفرة ويمكن زيتها اذا تم التخطيط على أساس استغلال هذه الثروات لصالح الامة العربية وفي سبيل حريتها واستقلالها ووحدتها . غير أنه من ناحية اخرى – يجمع رجال الاقتصاد على أنَّه ليس هناك بين الاقطار العربية قطر عربي واحد يمتلك بمفرده من الموارد والامكانيات وتكامل عناصر الاتجاح ما يمكنه من أن يحقق لسكانه رخاء حقيقياً مستمراً أو يجعل منه قوة اقتصادية كبيرة على الصعيد العالمي ، اذ يعتمد اقتصاد كل منها على محصول رئيس واحد أو عدد قليل من المحاصيل الرئيسية (الخام) .

ان هذه الحقائق غير خافية على العرب – والمسؤولين منهم بالذات – لذا كان من أهداف الجامعة العربية . وقد تم توقيع اتفاقية نوع من الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية . وقد تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ من قبل كل من مصر وسوريا والاردن والكويت وال العراق والمغرب واليمن ومن أجل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية أقر مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٤ انشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف الى تحقيق حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وتبادل البضائع والمنتجات وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية التنقل

والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية .
الخ

وقد تعهدت الدول الداخلة في السوق العربية المشتركة ، ومن أجل تحقيق الأغراض سالفه الذكر ، بأن يجعل اقطارها منطقة كمركية واحدة وان توحد سياسة الاستيراد والتصدير وأنظمة النقل والترانزيت وان تعمد الى عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة وان تنسق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وان توحد تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والرسوم وان توحد ايضا النقد وادارته والقوانين والأنظمة وأساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

ان اغلب هذه البنود ما زالت دون تطبيق . كما ان التبادل التجاري بين هذه الاقطارات ما زال ضئيلا وسبب ذلك يعود — في رأينا — الى اختلاف الانظمة السياسية القائمة في الاقطارات العربية والى عدم وجود جهاز يعمل على تحقيق ذلك ويدفع مثل هذه الخطوات الى أيام ويدخلها في حيز العمل والتنفيذ .

ان قيام برلمان عربي موحد قد يكون أساسا متينا وصلبا لتنفيذ الاتفاقيات العربية التي ما انفك تطبقها يتغير ، والتي أخذناها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كنموذج لها ، ويمكن أن نضيف اليها مثلا آخر هو معاهد الدفاع المشترك التي له تطبيق يوما بالشكل المطلوب رغم خطورتها وتأثيرها في حاضر ومستقبل الامة العربية ومثال على ذلك يتضمن العراق وحده منذ ما يقارب من ثلاث سنوات دفاعا عن أرضه وسيادته ضد أشرس هجمة شعوبية حاقدة يشنها حكام طهران عليه . ومن المسلم به في عصرنا هذا ان البرلمان ، أو اية هيئة تمثلية شاملة ، هو رمز لسيادة الامة لانه ، قبل غيره ، يعبر عن اراده الامة ،

أي مسيئتها المطلقة في وضع قراراتها وتطبيقاتها • وسيكون البرلمان العربي الموحد ، في حالة اقامته تعبرا عمليا عن سيادة الامة العربية الموحدة ، أي عن ارادتها الموحدة في صنع القرار العربي وتنفيذها •

وانطلاقا من هذه الحقيقة ، واماًنا بحتمية توحد الامة العربية على مختلف الاصعدة ، يدعونا الواجب القومي المشترك الى العمل الجاد لوضع الصيغ العملية الالازمة لاقامة برلمان عربي موحد يكون عنوانا لسيادة الامة واداة تنفيذ ارادتها ، ولا بد أن تذكر هنا أن أمما اخرى عمدت الى اقامة برلمان موحد يتجسد في (البرلمان الاوربي) الذي يتتألف من ممثلي عن الانظمة الاقطرية العشرة الاعضاء في السوق المشتركة التي لا يجمعها سوى العامل الاقتصادي بينما تتوفّر في الانظمة جميع عوامل الوحدة ولا ينقصها سوى عزم وتصميم ابنائهما على اتخاذ الخطوات الجادة في سبيل تحقيق الهدف المنشود •

ولا شك بأن تحقيق خطوة البرلمان العربي الموحد ستكون - في رأينا - خطوة متقدمة في هذا المضمار لما للبرلمان من أهمية كبرى - قطريا وقوميا - كمؤسسة دستورية تجعل الشعب يساهم في رسم حاضره وتقرير مستقبله عن طريق ممثليه • ولا بد وان الجميع يدركون أهمية البرلمان ، أو بعبارة اخرى ان البرلمان فرض نفسه على جميع الانظمة فأعترفت بأهميته ونصت عليه في دساتيرها وقوانينها الاساسية واقامته ضمن مؤسساتها الدستورية وشكلته بصيغ مختلفة ، ولكن صيغة الانتخاب الاعضاء هذه المؤسسة الهامة تظل هي الصيغة المفضلة والصادقة على ما عدتها من الصيغ عدا بعض الحالات الاستثنائية والاضطرارية •

وهكذا نرى ان البرلمان العربي الموحد لا بد وأن يكون هيئة منتخبها الامة العربية لتعبر عن ارادتها في تحقيق وحدتها وسيادتها

الموحدة . كما أنه وسيلة لمشاركة الشعب العربي بصورة مباشرة في رسم السياسات العامة للأمة العربية وبناء وحدتها التشريعية ، ويعمل – كذلك – على حل الخلافات العربية وبلورة المواقف العربية الموحدة في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتربية والاعلامية والاجتماعية .

وفي تصورنا ان البرلمان العربي الموحد يمكن ان يتحقق – في الظروف الراهنة – بالصيغة التالية :

١ - تكوين البرلمان العربي الموحد :

يتكون البرلمان العربي الموحد من عدد معين من الاعضاء الذين يمثلون الاقطان العربية . ويكون التمثيل في هذا البرلمان على أساس عدد سكان كل قطر عربي ، شريطة ان يكون ذلك ضمن حدود ادنى واعلى يتافق عليهما ، ويراعي في ذلك تمثيل الامة العربية في جميع اقطارها بغض النظر عن عدد سكان القطر الواحد ، وعلى ان يؤخذ في الحسبان كذلك حجم العامل السكاني لزيادة عدد الاعضاء . وفي جميع الحالات ، لا يجوز ان يتجاوز عدد اعضاء البرلمان المخصص لاي قطر عربي الحد الاعلى المنصوص عليه مهما بلغ عدد سكانه .

ولعل المسألة الرئيسية التي تجدر بالاهتمام في هذا الصدد هي كيفية اختيار ممثلي الاقطان العربية في هذا البرلمان . وقد سبق ان مر (البرلمان الاوربي) بتجارب بهذا الشأن ، حيث كان اعضاؤه تختارهم برلمانات الدول الاعضاء من بين اعضائها ، ثم أصبحوا ينتخبون بصورة مباشرة في دولهم وفقا للطريقة التي تحددها كل دولة . وبكلمة يجري الان انتخاب اعضاء (البرلمان الاوربي) وفقا لقوانين انتخابية مختلفة . وفي انتخاب اعضاء البرلمان العربي الموحد ، الذي هو برلمان قومي

موحد بالدرجة الاولى ، لا برلمان قوميات مختلفة كما هو شأن (البرلمان الاوربي) تقتضي المصلحة ان يصار الى قانون انتخابي موحد لا الى قوانين انتخابية عربية مختلفة . ويتضمن هذا القانون الانتخابي العربي الموحد مبادئ اساسية منها الانتخاب الحر المباشر والاقتراع السري العام ، ويمكن ان يراعى فيه بعض خصائص أي قطر عربي اذا تطلب الامر ذلك .

واستثناء من احكام قانون الانتخاب الموحد ، يتم اختيار ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في البرلمان العربي الموحد من قبل المجلس الوطني الفلسطيني أو بأية طريقة اخرى تقرها منظمة التحرير الفلسطينية .

ولما كان البرلمان العربي الموحد رمزا لسيادة الامة العربية ووحدتها ، كان العضو فيه ممثلا لlama العربية جميعها ، وان انتخب في قطر عربي معين . ولا ريب في ان هذا ينطوي على تأكيد وحدة الاتمام القومي ، ومعالجة المشكلات التي تواجه مختلف اجزاء الوطن العربي بروح من المسؤولية واحدة ومما يتربى على هذا ان يكون تصويت الاعضاء المنتخبين من قطر عربي بصورة منفردة أي ليس بصورة كتلة او جماعة لها صوت واحد وتمثل قطرها واحدا .

اخيرا ، تكون مدة العضوية في البرلمان العربي الموحد اربع سنوات ، ولا تنتهي العضوية الا في الحالات التي يحددها قانون البرلمان العربي .

وتتألف البرلمانات عادة من عدد من الاعضاء الذين يجري اختيارهم وفق اساليب انتخاب معينة . والبدأ الذي يسود معظم هذه الاساليب هو مبدأ الانتخاب الحر المباشر وعن طريق الاقتراع العام السري . ورغم وضوح معنى « الاقتراع العام » من الناحية النظرية ، فشلة صعوبة يثيرها تحديد الناخب من الناحية العملية . ولذلك ان

اختيار الاشخاص الذين يشرعون القوانين ويراقبون اعمال الحكومات والادارات لا يمكن ان يتحقق الا ناخبوه يملكون درجة ملائمة من الاحساس بجسامته هذه المسؤولية . وهكذا تجنب النظريات الانتخابية الى تبني معايير مختلفة لتحديد هؤلاء الناخبين ومنها معايير الجنسية او العمر او السلوك . وفي الوقت نفسه يقاس مدى التجاوز على مبدأ الاقتراع العام بدرجة الشدد في الشروط التي تفرض على حق الانتخاب وتؤدي من ثم الى تقليله او حجبه .

ومن المعروف ان حق الانتخاب ظل مقصورا على الذكور فترة طويلة من الزمن ، استنادا الى ان الشؤون السياسية هي مجال مكرس لهؤلاء فحسب ، الا ان تقدم الديمقراطية بصورة عامة واكتساب المرأة حقوقها بصورة خاصة اديا الى ان يزال تدريجيا التمييز بين من يمارسون حق الانتخاب على اساس الجنس وحده .

ويتطلب حق الانتخاب ان يكون الناخب قد بلغ مرحلة من العمر يدرك فيها واجباته الاجتماعية والسياسية ، ويقدر على التعبير عن رأي معقول في الشؤون السياسية . والقاعدة ان يتقارب سن الرشد الطبيعي وسن الرشد الانتخابي . وهكذا تتفاوت الانتخابات من دولة الى اخرى ، وتقع عادة بين الثامنة عشرة والحادية والعشرين .

وليس العمر وحده معيار نضج الناخب ، اذ لا بد ان يكون هذا سليم العقل ايضا . وهذا معيار متقد عليه بصورة عامة . وتضاف الى سلامته العقل احيانا سلامه بعض الحواس كالبصر والسمع . وفي بعض الاقطار ، يقاس نضج الناخب بحصوله على مستوى تعليمي معين ، كقدرته على القراءة والكتابة ، أو حصوله على شهادة دراسة ابتدائية . أما معيار السلوك الذي يجب ان يتسم به الناخب فهو يحدد عادة بأسلوب سلبي او قائم على نفي ارتكابه اعملا معينة . وهكذا يكون

الموطن اهلا للانتخاب اذالم يحكم عليه بسبب ارتكابه افعالا يعدها القانون سالبة لهذا الحق . وغالبا ما يتشرط ان تكون الجريمة المرتكبة على درجة كبيرة من الخطورة ، والمعيار العام في تحديد ذلك فترة السجن ، أو طبيعة الجريمة .

وفي الجملة ، يجب الا تكون موانع الانتخاب قيدا على مبدأ الاعتراف العام بقدر ما يجب ان تكون حماية له وتعزيزا لمضمونه . وهذا يعني ان كل ما لا يتفق من الموانع وهذا الغرض يجب الا يؤخذ به ، ومثالها شرط الملكية وشرط الجنس وشرط المستوى التعليمي .

وفي أي قانون خاص بانتخابات البرلمان العربي الموحد ، يمكن الاتفاق على عدد من الشروط او المؤهلات الالازمة لممارسة المواطن العربي حق الانتخاب ، على الا يكون من بينها ما يقيد هذا الحق على نحو لا يخدم في التطبيق فكرة الانتخاب او رسالته في الوطن العربي . ولكي يكون الانتخاب حرا حقا ، يجب ان يكون التصويت شخصيا ، أي الا يتوسط احد بين الناخب وصندوق الاقتراع . وهذا يستلزم ان يكون الانتخاب مباشرا . ومن المعلوم ان مسوغات الانتخاب غير المباشر كانت تتحصر في كون الناخب الاولى جاهلا بمعنى الانتخاب مما يستلزم وجود ناخب ثانوي يتولى التعبير عن رأيه في المرشح . وقد عفا التطور على هذا الاسلوب في الانتخاب ، لاسباب اهمها الاستهانة فيه بقدرة المواطن الناخب على الاختيار . ولا دليل في ان الالزام بأسلوب الانتخاب المباشر في انتخابات البرلمان العربي الموحد اعتراف بتوافر هذه القدرة لدى المواطن العربي ، وبخاصة بعد ارتفاع مستوى وعيه بصورة عامة واخذ العديد من الدول العربية بأسلوب الانتخاب المباشر .

ومن المتفق عليه بصورة عامة ضرورة ان يكون التصويت سريا .

وذلك ان الاقتراع العلني يعرقل حرية الناخب حيث يجعله اكثر عرضة للضغوط الاجتماعية والعلنية والنكاية من خصومه السياسيين . ولا ريب في ان سرية التصويت ضمانة لحرية التصويت ، وهي تنظيم بتدابير قانونية وعملية .

ولا بد ان نبين هنا ان هناك تكييفين للانتخاب ، حيث يكيفه البعض بأنه حق بينما يكيف البعض الآخر بأنه واجب . ويقوم التكيف الاول على نظرية سيادة الشعب ، التي تذهب الى ان من حق كل مواطن التصويت استنادا الى حصته او قسطه في تلك السيادة . اما التكيف الثاني فهو يقوم على نظرية سيادة الامة ، حيث تكون بموجبها الامة هي مستودع السيادة لا الشعب والافراد الذين تتكون منهم الامة . والامة تحتاج الى وسائل تعبّر بها عن ارادتها في السيادة ، والناخب احد هذه الوسائل ، أي ان الناخب يؤدي بتصويت وظيفة او واجبا تجاه الامة .

واذا كان الانتخاب حقا ، فالتصويت اختياري الا ان ما من احد يمكن ان يرغم على ممارسة حق من حقوقه . اما اذا كان الانتخاب واجبا ، فيجوز جعل التصويت الزاميا . والواقع ان الهدف الرئيسي من الزامية التصويت هو الحيلولة دون انصراف جزء من الناخبين عن الانتخاب ، وضمان الا يكون اختيار مشرعى القوانين يهدى محترفي السياسة وحدهم . وبصورة عامة ، لا يأخذ بنظام التصويت الالزامي الا عدد محدود من الدول . ولربما دعت الى الالزام به في انتخاب البرلمان العربي الموحد ضرورة مشاركة ابناء الامة العربية بصورة واسعة في بناء اولى مؤسساتهم التمثيلية واهمها .

وتتطلب عضوية البرلمان عددا من المؤهلات العامة التي يجب توافرها في المرشح الذي يختاره الناخبون مثلا عنهم . وفي أي نظام

برلماني حقيقي ، يفرض المنطق ان يكون حق الترشيح واسعا سعة حق الانتخاب ، والا تتعارض القيود المفروضة عليه وحق الناخب في اختيار ممثله بحرية ، وان تكون دوافعها الحفاظ على جدية التمثيل وجدرة الممثل في آن واحد . ونظريا ، يفترض ان يكون كل ناخب مؤهلا للترشح لعضوية البرلمان . وهذا ما يؤخذ به في عدد من الدول . ولكن اذا كان القصد من الانتخاب اختيار هيئة تمثل خيرة ابناء الامة والقادرين على رعاية شؤونها ، فمن المعقول ان يطلب توافر حد ادنى من المستلزمات في المرشح ربما لم يكن ضروريا توافره في الناخب . وفي معظم الدول ، نجد شروط الترشح لعضوية البرلمان اشد من شروط التصويت . ويتعدى الاختلاف بصورة رئيسية في الشروط المتعلقة بالعمر والجنسية والسلوك .

وفي تقدير الاختلاف في شرط العمر ، تؤخذ عادة في الحسبان تجارب الحياة التي يفترض ان تكون حصيلة العمر الاكبر . الا ان بعض الانظمة الانتخابية لم تأبه لهذا العامل ، فساوت بين سن الانتخاب وسن الترشح . ومن الملاحظ ان معظم الدول التي تأخذ بنظام المجلسين تشرط عمر اطول نسبيا في اعضاء المجلس الثاني . وتتراوح الاعمار المطلوبة للعضوية بين واحد وعشرين عاما واربعين عاما .

وفي شرط الجنسية ، تؤكد الانظمة الانتخابية ضرورة ان يكون اعضاء البرلمان المقبلون منتبسين الى البلد الذي سيوضع مصيره امانة في اعناقهم . ولهذا تفرض معظم الدول على المرشحين شروطا تتعلق بالجنسية اشد مما تفرضه على الناخبين ، كأن يكون الاولون من حملة شهادة جنسية البلد بالولادة وان يكون كذلك آباءهم . وغالبا ما يضاف الى شرط الجنسية شرط الاقامة في المنطقة التي يرشح عنها عضو البرلمان .

اما بشأن الشروط الواجب توافرها في سلوك المرشح ، فيمكن

القول بأنها توضع لضمان خلو هذا السلوك من أية شائبة تتعارض ومهام عضو البرلمان . وفي مقدمة هذه الشروط الا يكون المرشح قد صدر عليه حكم يتضمن فقدانه حقوقه المدنية . وفي بعض الأنظمة الانتخابية ، تقف الرشوة والتزوير في الانتخابات على رأس معوقات الترشيح .

وقد تفرض على المرشح شروط تعليمية او مالية ، كأن يكون حاملاً شهادات دراسية معينة او من يدفعون ضريبة معينة او يملكون مالاً معيناً . وقد تتطلب بعض الأنظمة الانتخابية ان يكون المرشح قد تولى وظيفة عامة .

وفي العديد من الدول ، يحجب حق الترشيح عن طوائف معينة من الاشخاص لأنهم يشغلون وظائف يعتقد بأنها تتناقض ووظيفة عضو البرلمان . وفي تفسير حجب هذا الحق عن اشخاص يتولون وظائف عامة في الدولة ، قبل ان البرلمان يجب الا يتالت من اعضاء يخضعون في الوقت نفسه للحكومة او الادارة لأن ذلك سيعني نهاية الفصل بين السلطات وتلاشي الرقابة البرلمانية . كما يحجب حق الترشيح احياناً عن اشخاص يمارسون اعمالاً او مهناً حرة معينة . الا ان دولاً اخرى لا تجعل من شغل الوظائف العامة او ممارسة بعض المهن والاعمال سبباً لحجب حق الترشيح .

وفي تحديد المؤهلات التي يجب ان يتمتع بها المرشحون لعضوية البرلمان العربي الموحد ، لا بد من التذكر بأن خطورة المهام التي يمكن ان تلقى على عاتق هذه الهيئة القومية الرفيعة المستوى ، ومنها العمل على معالجة القضايا العربية الهامة وتوحيد السياسة التشريعية في الوطن العربي . تتحتم ان يكون اعضاؤها مؤهلين فعلاً لتأدية هذه المهام . وهذا يتطلب ان تجتمع في المرشح لعضوية البرلمان العربي الموحد صفات

اساسية اهمها الاتساب الى الامة العربية والايام بقضيتها والقدرة على خدمتها والاستعداد لها ، والتمنع بسلوكه رفع وسمعة عالية بين الناخبين ٠ اما الشروط الاخرى ، كالتى تتعلق بالعمر او بالمؤهلات التعليمية ، فيمكن ان تكون موضع اتفاق عليها عند مناقشة قانون انتخاب البرلمان العربي الموحد ٠

ولما كان عضو البرلمان العربي الموحد ممثلا لlama العربية جماء ، وان انتخب في قطر عربي معين ، فليس هناك ما يمنع ترشيح المواطن العربي نفسه لعضوية هذا البرلمان في أي قطر عربي يرى انه يستطيع الفوز فيه بشقة الناخبين ٠

٢ - الاختصاصات :

ان أهم مسألة في بحث اقامة البرلمان العربي الموحد هي مدى الاختصاصات التي يمكن ان يمارسها لتمكينه من تحقيق اهدافه ٠ ومن المسلم به ان حجم الاختصاصات ونوعها يعتمدان على المركز الدستوري الذي يتمتع به البرلمان في اطار النظام السياسي الذي يعمل ضمنه ٠ فاذا كان البرلمان يعد اعلى هيئات السلطة في الدولة ، كانت سيادته مطلقة ٠ وتتجسد سيادة البرلمان هذه في صلاحياته التشريعية الشاملة ، حيث يستطيع ان يضع قانونا في أية مسألة من المسائل وان يعدله ويلغيه ٠ وله في هذا الصدد مراقبة تنفيذ التشريعات التي يضعها ٠ وللبرلمان ان يراقب الهيئة التنفيذية وان يحاسبها ، بل ان له احيانا صلاحية تعيينها واقالتها ويمارس شيئا من الصلاحيات القضائية التي تتجسد في محاكمة اعضائه ٠ وفي كونه مرجعا في بعض الدول لاستئناف بعض الاحكام القضائية ٠ وفي ميدان السياسة الخارجية، يضع البرلمان احيانا المبادئ التي تلزم الحكومة باتباعها ، وهو

يراقب هذه السياسة من خلال مناقشته تصرفات الحكومة وانشطتها في هذا الميدان .

وفي اقامة برلمان يتجاوز اطاره القطر الواحد ، ينصرف التفكير في اختصاصاته الى طبيعة العلاقات التي ستقوم بينه وبين الهيئات التنفيذية والتشريعية او الحكومات القائمة في الاقطارات التي تمثل فيه . وفي تجربة (الجماعة الاقتصادية الاوربية) ، لا يملك (البرلمان الأوروبي) صلاحيات يلزم بها حكومات الدول الاعضاء بصورة مباشرة . وصلاحياته الحالية استشارية وشرافية داخل اجهزة (الجماعة) . وهو يمثل في ذلك درجة التطور التي وصلت اليها عملية الاندماج في هذه (الجماعة) . وعدها ذلك ، يمارس (البرلمان الأوروبي) تأثيرا سياسيا عاما ولا سيما في مواقف (الجماعة) من الشؤون الدولية . ولكي يصبح هذا البرلمان سلطة تشريعية حقيقة لا بد من ان يت تلك عددا من الصلاحيات التشريعية الملزمة لحكومات الدول الاعضاء .

وفي تصورنا ان الاختصاصات التي يجب ان يمارسها البرلمان العربي الموحد في الظروف الراهنة يمكن ايجازها على النحو الآتي :

آ - تدارس جميع القضايا التي تهم الامة العربية واتخاذ ما يلزم من قرارات وتصانيات بشأنها .

ب - تقديم الاستشارات الى جامعة الدول العربية في قضايا يحددها ميثاق الجامعة او قانون البرلمان العربي الموحد ، اضافة الى ما يستجد من قضايا قومية في الساحة العربية . وهذا يتلزم تعديل ميثاق الجامعة بحيث تلزم الاخيرة كممثلة للحكومات العربية ، بالرجوع الى ممثلي الشعب العربي في البرلمان العربي الموحد في هذه القضايا .

ج - تقديم توصيات بشأن مسائل معينة ذات مساس بالمصلحة القومية الى مؤتمر القمة العربية ومجلس جامعة الدول العربية .

- د - العمل على توحيد السياسة التشريعية في الأقطار العربية .
- ه - المبادرة الى حل ما قد ينشب من خلافات بين قطرتين عربيتين او اكثر ، منفرداً او بالتعاون مع الجامعة العربية .
- و - اتخاذ مواقف محددة في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والتربوية والاعلامية والاجتماعية .

ولتمكين البرلمان العربي الموحد من اداء وظائفه ، يكون من اختصاصه ان يضع نظامه الداخلي الذي يحدد اسلوب عمله وطريقة ممارسة مهامه وانضباط اعضائه وتشكيل لجانه واحتياصاتها . كما يكون من اختصاصه وضع نظام يحدد فيه ميزانيته السنوية التي تتالف مواردها من حصة تسهم بها الدول العربية حسب حصصها في ميزانية جامعة الدول العربية .

ولا شك في ان فاعلية الاختصاصات تعتمد على مدى الزامية القرارات وتأثير التوصيات المستخدمة بموجبها . وهذا يعتمد بدوره على مدى استعداد الأقطار العربية لتنفيذ القرارات التي يتخذها البرلمان العربي أي لجعلها جزء من القانون الوطني او اعطائها مركز الافضلية بين القوانين الوطنية . كما يعتمد هذا على مدى استعداد الأقطار العربية لوضع توصيات البرلمان العربي موضع التنفيذ او اخذها في الحسبان عند اتخاذها قرارات معينة لها صلة بهذه التوصيات .

٣ - حصانات الاعضاء وامتيازاتهم :

ان اداء اعضاء البرلمان العربي وظائفهم على نحو امثل يوجب

تمتعهم باستقلال معنوي ومادي تام عن مختلف التأثيرات او الضغوط التي تتناقض ومسئولياتهم . ولتمكينهم من ذلك ، ينبغي ان يتمتعوا بمركز خاص من سماته ان تكون لهم حصانات وامتيازات معينة وان تخصص لهم مرتبات ملائمة .

ويمكن اجمال اهم هذه الحصانات والامتيازات على النحو الآتي :

آ - لا يسأل اعضاء البرلمان العربي في أي قطر عربي عما يبدونه من آراء وما يوردونه من وقائع في مجرى ممارستهم وظائفهم في البرلمان .

ب - لا يلاحق أي عضو من اعضاء البرلمان العربي في أي قطر عربي في اثناء دورة الانعقاد بدون اذن من البرلمان الا في حالة التبس بجناية .

ج - لا يلاحق أي عضو من اعضاء البرلمان العربي ولا يقبض عليه في أي قطر عربي خارج دورة الانعقاد من اجل جريمة بدون اذن من هيئة رئاسة البرلمان الا في حالة التبس بجناية .

د - يتمتع عضو البرلمان العربي بالامتيازات وال Hutchinson التي يتمتع بها الدبلوماسي خلال فترة انعقاد البرلمان وعند ممارسته واجباته البرلمانية .

البرلمان العربي الموحد

أسسه ووسائل تحقيقه

السيد جاسم حمد الصقر

عضو مجلس الامة (الكويت)

عندما اختار مجلس الاتحاد البرلماني العربي التاسع الذي انعقد في الجزائر في آذار - مارس ١٩٨١ أن تعقد الندوة القادمة مع المؤتمر الثالث لمناقشة موضوع (البرلمان العربي الموحد - اسسه ووسائل تحقيقه) فلما شك أأن الروح والفكر اللذين أمليا هذا الاختيار هما روح الایمان بوحدة الشعب العربي في وطنه الكبير ، وفكرا العقيدة القومية التي تتطلع لبناء دولة العرب الكبرى من المحيط حتى الخليج

وبالرغم من أن الظروف التي تعيشها امتنا العربية في المرحلة الراهنة ، وبعد ان ادى التمزق والتاحر والخلافات الجانبيه الى غياب وتوارى هدف الوحدة بين اقطار الوطن العربي ، لترتفع بدلا عن الرأية الواحدة رأيات الاقليمية العربية المتعددة ٠٠٠ حتى سقط شعار التضامن العربي ، مع انه لم يكن أساسا الا أضعف الایمان بالنسبة لطموحات وتطلعات وأمناني الجماهير العربية جماء ٠

فمن الطبيعي ان يرتبط البرلمان العربي الموحد العتيد ، بمفهوم الوحدة العربية المرتجاة ، ومع اننا لا نجد نقطة ضوء تهدينا الى سبيل الوحدة وتقودنا نحو تحقيق الامنية العزيزة الغالية على قلب كل عربي

٠٠٠ بحكم الواقع المير المؤلم الذي يفرض على امتنا ان تواجه الاخطار المحدقة بها . وهي ممزقة الصف بمبددة الطاقات متضاربة الكلمة والموافق ٠٠٠ فان مفهوم الوحدة العربية ينبغي ان يظل هو السائد وهو المنطق الذي تسترشد به المنظمات والاجهزة والقوى الجماهيرية والشعبية والدستورية ، وبخاصة مجالس الامة والشعب والشورى والمجالس الوطنية في الاقطار العربية ، لتوفير المناخ الذي يتحقق فيه مفهوم الوحدة ويظل من خلاله شعارها المرفوع عاليا حتى تصل امتنا الى هذه الامنية المقدسة .

واذا كان من قبيل احلام اليقظة ان تخيل او تأمل قيام الوحدة العربية في الغد القريب ٠٠٠ فان الوحدة ذاتها تتطلب منا ان نبذل الجهد غاية الجهد من اجل تمهيد السبيل امام حركتها وانطلاقتها نحو التنفيذ . وقبل اربعين عاما بالضبط توصلت الدول العربية الى صيغة وحدوية لجمع شمل هذه الامة وجعلها تواجه مسؤولياتها وتحديات العصر بالكلمة الواحدة والموقف الموحد ، فكان ميثاق جامعة الدول العربية ، بثابة تجسيد لمتطلبات المرحلة التي اعد في ظلها ٠٠ الا ان جامعة الدول العربية لم تستطع ان تمضي بالجهد العربي الوحدوي الى أهداف أبعد ، ثم تعاقبت الكوارث على الوطن العربي ، ففرضت التوقع على الجامعة ضمن اطار المنظمة الاقليمية التي لا تختلف في مسؤولياتها ومهامها وواجباتها عن اية منظمة اقليمية دولية .

لقد عجزت جامعة الدول العربية عن ان تغدو بثابة الحكومة المركزية التي تنظم وتنسق وتراقب اعمال وفعاليات السلطات التنفيذية العربية ٠٠٠ وعندما لا يكون هناك جهاز تنفيذي بالمستوى القومي للاقطار العربية وعلى نحو يمثل الحكومة الاتحادية او المركزية للوطن العربي كله ، فان قيام برلمان عربي موحد يبقى عنوانا بدون مضمون ، ولا ينبغي ان تتخبط العقبات والحواجز بهدف بلوغه ، ما دام ذلك

كله لن يؤدي الى قيام الكيان الوحدوي او الاتحادي المنشود بسلطاته التنفيذية والتشريعية المتلازمة مع بعضها ضمن هذا الكيان ٠

ولعل من أكبر معوقات العمل الوحدوي ، هذا التباين بين اتجاهات الانظمة العربية ، حتى ليصح أن يقال انه ليس هناك أي تماثل بين البرلمانات والمجالس الشعبية العربية ٠ فكل برلمان أو مجلس أمة أو مجلس شعب عربي ينفرد بخصائص لا تتوافق لنظريه في الاقطار الاخرى ، من حيث طبيعة تكوينه و اختصاصاته ومجالات نشاطه ومسؤولياته ٠ وهكذا فمن الصعب تصور المدى الذي يمكن أو ينبغي ان يذهب اليه البرلمان العربي الموحد من حيث التشريع او الرقابة او مدى الزامية القرارات الصادرة عنه ٠ ومالهم يكن هناك جهاز تنفيذي أعلى ذو صلاحيات ومسؤوليات ترتفع فوق صلاحيات ومسؤوليات السلطات التنفيذية ، فان وجود برلمان عربي موحد ، يغدو شكلا بلا محتوى ، وصورة دون مضمون ٠

ان تجارب العمل الوحدوي على الساحة العربية ، لا يمكن ان تشجع على المضي في اقامة البرلمان العربي الموحد ، الا بعد ان يقوم كيان وحدوي او اتحادي بين بلدين عربين او اكثر ، ليتركز هذا الكيان على قواعده الدستورية في مجالات عمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ٠

واننا لنذكر — على سبيل المثال — اتحاد برلماني مصر وسوريا عندما قامت الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨ والبرلمان الاتحادي الى جانب الحكومة الاتحادية التي اقيمت بعد اعلان الاتحاد العراقي الاردني في عام ١٩٥٨ ثم البرلمان الاتحادي للجمهوريات العربية (مصر وسوريا وليبيا) في عام ١٩٧١ ٠ وفي الحالات الثلاث كان البرلمان الاتحادي يتعاون مع السلطة التنفيذية ويمارس اختصاصاته نظريا

بوصفه البرلمان الاعلى مع وجود البرلمانات القطرية ، وباستثناء البرلمان الموحد لمصر وسوريا ، فلم يكن بوسع البرلمان الاتحادي العراقي - الاردني أو المصري - السوري - الليبي ان يكونا بالفعل البرلمان الاعلى الذي يقول كلمته الحاسمة في الشؤون الخاصة بأي قطر من الاقطارات المنضوية تحت لواء الاتحاد .

وبالتجاوز عن هذه الملاحظات فاننا نقول - ولو نظريا - انه بالامكان تصور طريقتين لتكوين البرلمان العربي الموحد المأمول :

الاولى - هي ان يختار كل برلمان في دولة عربية وعن طريق الانتخاب عددا من اعضائه يمثلون تلك الدولة في البرلمان العربي الموحد .

والثانية - ان تتم الانتخابات في كل بلد عربي لشغل المقاعد المخصصة لكل دولة في البرلمان العربي الموحد .

اما نسبة التمثيل ، فان المشكلة التي قد تواجه الدول المنضوية تحت لواء البرلمان العربي الموحد ، هي ما يمكن ان تعتبره كل دولة ماسا بسيادتها عند تحديد عدد النواب الممثلين لها ، حيث يتالف البرلمان من :

- ١ - عدد متساو من النواب يمثل كل دولة بنسبة واحدة .
- ٢ - او عدد يتناسب مع سكان كل دولة ، وهو الاتجاه الذي أخذ به البرلمان الاوربي مع بعض القيود والضوابط .
- ٣ - او يكون عدد ممثلي كل دولة بنسبة مساحتها المالية في البرلمان العربي الموحد .

ومن الممكن الأخذ بتمثيل عدد السكان ونسبة المساهمة المالية معا في صيغة تتفق مع واقع الدول العربية حاليا وتتلاءم مع اتجاهات الانظمة فيها .

وبالنسبة لعضوية البرلمان العربي الموحد فمن الأقرب لطبيعة الانظمة العربية الحاضرة ان تنتخب البرلمانات ومجالس الامة من بين اعضائها نوابا يمثلون دولتهم في البرلمان العربي الموحد ويكونون من صفة الاعضاء الذين يستطيعون بجهدهم وخبراتهم دفع العمل الوحدوي العربي الى الامام بخطوات واسعة ومدروسة وعملية .

ولا بد هنا من التأكيد على وجوب تحديد وتوصيف الهدف الحقيقي من وراء اقامة البرلمان العربي الموحد . اذ ينبغي لتجربة هذا البرلمان ان تأخذ بنظر الاعتبار ان الخلافات الطارئة بين الدول العربية لا يجوز ان تكون سببا في عرقلة عمل البرلمان ، باقدام بعض الدول مثلا على سحب ممثليها من البرلمان الموحد عندما ترى ان عضويتها فيه لا تمنع تلك الخلافات او تقضي عليها . وعندما يتحدد هدف البرلمان العربي الموحد ، فلا بد من التدرج في تحديد اختصاصاته وسيكون من الاختصاصات المنوطة به في البداية على سبيل المثال تلك الموضوعات ذات الخصائص المشتركة والسمات المتماثلة وال العامة بين الدول العربية ومنها المسائل الثقافية بتوحيد مناهج التعليم في الدول العربية بالإضافة الى توحيد مراحل التعليم وسياساته ، وفي المسائل الاقتصادية توحيد وتعزيز اسس ومتانة الاتفاقيات الاقتصادية والتركيز على قطاع الزراعة والاتاج الزراعي مع اقامة مشروعات التكامل الزراعي والصناعي وحماية الاموال العربية من مخاطر التأمين والمصادرة ، بالإضافة الى تنشيط السياحة وتوحيد قوانين العمل والاقامة والانتقال وتحقيق مشروعات متفرعة من دراسة ميدانية علمية متكاملة .

وبعد ان نصل الى مرحلة تحديد الهدف المقصود من اقامة البرلمان العربي الموحد ، وسيكون دون ريب هو الالتزام بوحدة الوطن العربي كله ، فان البرلمان العتيد يكون من مهامه سن القوانين في مجالات من

شأنها تعجّل الاندماج السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للإقليم العربي ووضع قلب تشعّعي منبثق عن سلطة تشريعية مشتركة لتقدير القواعد القانونية الدنيا والضرورية في إطار الحد الأدنى من الصلاحيات ، بالإضافة إلى سلطة اتخاذ القرارات الالزامية في هذا النطاق . ومع الإيمان بالامكانيات والقدرات العربية الهائلة المؤثرة في التوازن الدولي ، فلا بد من التساؤل عما إذا كانت الظروف السياسية العربية الراهنة تسمح بتهيئة الاجواء الالزامية لتحقيق أمنية قيام برلمان عربي موحد في ظل التناقضات القائمة في الوطن العربي ؟

وربما بات ضروريًا — بعد الاعتراف بهذا الواقع المريض — ان تحول الى فكرة اقامة برلمان عربي شبيه بتجربة البرلمان الأوروبي . فلا يحل محل البرلمانات القائمة في الدول العربية حاليا ولا ينتقص من سلطاتها التشريعية او يتصادم معها وإنما يجري العمل من خلاله على نهج تجاري يتناول محاولة علاج الامور المشتركة بين الدول العربية على اساس التفاهم والمشورة دون الالتزام الذي يتشرط له الاجماع او شبه الاجماع وان يمارس رقابة معتدلة ومحدودة على العمل العربي المشترك ، وبذلك يكون منبراً للسعى الجاد لتحقيق مفهوم الوحدة العربية والتمهيد لجعلها وحدة شاملة بجمع خصائصها ومميزاتها وآثارها ومردودها .

ومن المفيد ان نذكر ان تجربة البرلمان الأوروبي تمثل حاليا التجربة المميزة في مجال البرلمانات المتخصصة للحدود الإقليمية للدول وهي تجربة فريدة في ميدان العمل البرلماني الموحد لاختلافها عن الاتحاد البرلماني الدولي ، وعن اتحاد البرلمانات الأفريقية ، واتحاد برلمانات الكومونولث البريطاني ، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية ، التي ليست اشكالاً لبرلمانات موحدة ، وإنما هي في حقيقتها منظمات للبرلمانات القومية .

ومن بين المهام الاساسية للبرلمان الأوروبي تقديم المسوقة للمجلس الأوروبي حول المقررات المتعلقة بالقوانين الشاملة للمجموعة الأوروبية باكمتها ، ويتم ذلك في شكل تقرير متضمن لقرار وبيان ايجابي ، وقد تكون موافقته مشروطة بتعديلات معينة يرى ايرادها على المشروع المعروض عليه من الهيئة الأوروبية التي تملك الخيار في الموافقة على التعديلات المقترحة من البرلمان او عدم الاعتداد بها ، وتتمتع في ذلك بسلطة تقديرية مطلقة ، فإذا استجابت لهذه التعديلات، او ادخلت هي بنفسها تعديلات على مشروعها لاسباب اخرى ، اعادت الموضوع الى البرلمان لاتخاذ قراره النهائي في المشروع . وقد تجري بالنسبة الى بعض المشروعات التي ترتبط بها متطلبات او تترتب عليها آثار مالية عملية توفيق ومصالحة بين موقف كل من الجانين ، حتى اذا تم التوصل الى حل مشترك عاد البرلمان الى بحث المشروع واتخذ قراره النهائي في شأنه ، وهذا يكشف عن نقطة الضعف في سلطة ذلك البرلمان الذي يعاني من مشكلة تعد من اعقد المشكلات التي تواجه دول الجماعة الأوروبية وتشير الخلاف بينها بل وفي البرلمان ذاته وهي سياسة ميزانية هذه الجماعة ، ولو ان البرلمان قد خول في الآونة الاخيرة صلاحيات واسعة للبت فيها بعد ان كان رأيه بصددها في البدء استشاريا ، وذلك نتيجة لغير اسلوب تمويل هذه الميزانية بالاعتماد على الموارد الخاصة كالضرائب المفروضة على المواد المستوردة للدول الجماعة ، والضرائب الاضافية ، والعائدات الزراعية ، بدلا من مساهمات الدول الاعضاء ، وبالاضافة الى صلاحيات البرلمان الأوروبي في اقرار الميزانية فان له ايضا صلاحية التدقيق في وجوه اتفاق الميزانية وفي صحة هذا الانفاق ، وفي مقدور اعضائه ان يقدموا استجوابات فيما يتعلق بأية ناحية من نواحي عمل الجماعة الأوروبية ، وان يكرروا هذه الاستجوابات اذا لم يقتنعوا بالجواب .

ومما تجدر ملاحظته فيما يتعلق بتجربة البرلمان الأوروبي :

(١) ان اهتمام الرأي العام بهذا البرلمان والاقبال على الاقتراع في الانتخابات الخاصة به تعوزهما الحماسة .

(٢) ان عجز البرلمان المذكور عن احراز نجاح ملموس في عملية التكامل الأوروبي العربي الذي هو طريق الوحدة اضعف الاهتمام الشعبي الأوروبي به واصابه بالتخاذل .

(٣) ان عمله يصطدم بصعوبات ومعوقات جمة اخضها الفوارق والخلافات بين التجمعات الممثلة فيه وبين الاحزاب القومية التي تنتمي اليها هذه التجمعات . مما يعرقل التوصل الى مواقف سياسية موحدة في القضايا الأوروبية المصيرية ، ويفضي الى تناقضات بين الاعضاء في شأنها .

(٤) ان صلاحيات البرلمان المحدودة تعوق عمله الاساسي لكونه لا يتمتع بسلطة فعلية وانما بمجرد نفوذ ادبي ، فصلاحياته التشريعية استشارية وسلطته على الميزانية مقيدة ، ولا يملك املاء سياسة معينة ، او اتخاذ قرار ملزم .

وخلاصة القول ان فكرة قيام البرلمان العربي الموحد فكرة جليلة الهدف نبيلة الغاية عندما تكون استهلاكا واستكمالا لجهد وحدوي يرمي في نهاية المطاف الى اقامة الوحدة العربية التي تلتقي عندها طاقات ومصالح وآمال الجماهير العربية وتكون الدرع الواقي للوجود القومي لهذه الامة من اخطار تحدق بها وتحديات تتعرض لها وامتحان مصيري تمر به وينبغي ان تخرج منه منتصرة وقدرة على الاحتفاظ بحقوقها واداء رسالتها واصالتها .

لكن حين يراد بالبرلمان العربي الموحد ان يكون مجرد شكل

لا يحمل المضمون المفروض ان يحمله ، فسيغدو « ديكورا » أو « شعارا فارغا » او محاولة بلا هدف ، نحن في غنى عنها في هذا الطرف التاريخي العصيب الذي تعرضت فيه المحاولات والمساعي والامانى الوحدوية العربية لاقسى وأبشع الضربات . والله تعالى هو الهدى الى سواء السبيل .

* * *

تصورات أولية تسبق اقامة برمان عربي موحد

السيد عوض عبد الله احمد
عضو مجلس الشعب التأسيسي
(اليمن العربية)

انطلاقا من مبادئنا الاسلامية وأهدافنا القومية واستجابة لمواجهة الواقع المريض الذي يفرض على أمتنا العربية ان تكون عند مسؤولياتها في التصدي له جاءت فكرة اقامة برمان عربي موحد .

وقد سبق ان اسهمت الشعب البرلمانية العربية في ندوتي الجزائر وبغداد بتقديم بحوث عن التجربة النيابية في بلدانها ، وما حفلت به من تجارب برلمانية ، وصولا الى تحقيق طموحات الجماهير العربية في الوحدة العربية الشاملة .

وان الدعوة الى قيام برمان عربي موحد ، لا تخرج عن الشيء الطبيعي لامتنا ، فنحن العرب جزء من الامة الاسلامية ، والاسلام بمميزاته الفريدة جاء ليهم الشتات ، ويوحد الجهود ، ويجمع الطاقات ، ومن خصائصه انه جاء بقيادة واحدة ، دخل تحت رايته كل من آمن بها ، وتساوي الكل في الحقوق تحت ظل عدالتها وكان الوطن العربي يومئذ وطنا واحدا . دون حدود ولا قيود ولا سدود وقد امتدت

ارض الدعوة الاسلامية حتى ارتفعت رايتها في المشرق والمغرب •
ولو وضعنا مقارنة بين قدرات المسلمين في ذلك الوقت ، وبين ما
تملكه امتنا العربية والاسلامية اليوم من امكانيات ، لما كان هناك وجه
للمقارنة • الا ان جانبا هاما من مثل المعارك الاسلامية كان هو العامل
الكفيل بتحقيق النصر لتحرير الانسان من الذل والعبودية • ذلك
العامل هو الایمان بالمبادئ الاسلامية والتضحية من اجل المصلحة
العامة والتحلي بالاخلاق الفاضلة ونكران الذات •

وبهذا كان اسلافنا هم القدوة للبشرية جموعا واستحقوا الاجلال
والاكبار والخلود •

وعندما نشأت الصراعات وتحكمت الانانيات في صفوف هذه
الامة سهل على اعدائها الانقضاض عليها ، والبحث بأمالها ومقدراتها
ومن هنا اصبح من الضروري التفكير في ايجاد أساليب سليمة ومجدية
تنهيي الخلافات والصراعات وتسيير بالامة العربية في الطريقة المثلثى ،
والنهج الصحيح بما يضمن تنفيذ الاتفاقيات التي ابرمت في ظل الجامعة
العربية كاتفاقية الدفاع العربي المشترك واتفاقية الوحدة الاقتصادية
والسوق العربية المشتركة ، مما من شأنه تحقيق انجازات عملية على
طريق الوحدة العربية •

هذا ولقد مرت بعض البلدان العربية بتجارب وحدوية خرجت
منها دون تائج ايجابية فلم تتحقق لها الآمال التي علقتها عليها جماهيرها
منها وحدة مصر وسورية باسم الجمهورية العربية المتحدة واتحاد
الدول العربية بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، والاتحاد العراقي
الاردني ، واتحاد الجمهوريات العربية : مصر ، سوريا ، وليبيا ، واتحاد
وادي النيل •

وكان من اسباب فشل هذه التجارب عدم الجدية ، وعدم صدق

التوجه وكذا ابعاد الجماهير العربية عن المشاركة ، وعدم تنفيذ ما اتفق عليه حيث اعتادت الانظمة العربية على ان تبقى قراراتها حبرا على ورق ، وشكلًا دون مضمون ومظهرا دون روح .

و لا يدعونا هذا الواقع الاليم في امتنا العربية الى التشاؤم .. فالشعب العربي موجود بتجاربه ، وطموحاته ، وآماله ، وليس هناك من علاج آني وسريع لما تعاني منه الامة العربية من اقسامات ، وخلافات ، وهزائم الا من خلال القمة العربية فهي وحدتها القادرة بتوجيهها الصادق وقراراتها الايجابية والواقعية في اجتماعاتها الدورية على معالجة ذلك وأن تقييد جميع الدول العربية بتنفيذ هذه القرارات وكل المواثيق والمعاهدات العربية المشتركة .

اذ ان قيام البرلمان العربي الموحد بدون ذلك لا يكون كافيا لمواجهة هذا الواقع العربي المريء ، وسوف يكون تكرارا للجامعة العربية وتكرارا للمحاولات الوحدوية التي لم يكتب لها النجاح ، وتكرارا للجهود واهدارا للمزيد من الاموال دون نتيجة ودون فعالية ، ومع هذا فان الشعب العربي بتأمله لتجاربه قادر على ان يتجاوز كل أسباب الفشل وعدم الفعالية ازاء البرلمان العربي الموحد الذي يفكر في اقامته .

وانطلاقا من تاريخنا ومبادئنا الاسلامية وأهدافنا القومية ولغتنا الواحدة لغة القرآن ، وكل ما في تراثنا من امجاد ، ورغم ان وحدة الشعوب العربية قائمة منذ فجر الاسلام وكانت الجامعة العربية اسبق في الظهور من منظمة الامم المتحدة .

نرى من المناسب ايضا ان يوضع في الاعتبار عند طرح أي تصورات حول كيفية اقامة البرلمان العربي الموحد ما حفلت به السنوات التي تلت انشاء منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية من الاحداث

الهامة التي كان لها صدى قوى في محيط العلاقات الدولية حيث وجدت اوضاع جديدة لم يواجهها المجتمع الدولي وبالتالي المجتمع العربي من قبل واصبح من اللازم تكييف هذه الامور ومعالجتها وفقا لقواعد تلائمه وتستجيب لاحتياجات الحياة الدولية العالمية بصفة عامة لاحتياجات الحياة العربية بصفة خاصة .

كان اوجابات المختلفة التي فرضها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية غيرت كثيرا من مفهوم فكرة سيادة الدولة حيث قيدت تصرفات الدول في نواح شتى مما كانت يدها مطلقة فيها من قبل ، وايضا تداخل وتشابك مصالح عموم الدول وزيادة حاجة كل منها للآخر في مختلف الميادين والذي اوجد بينها نوعا من الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ضيق من مدلول الاستقلال الذي تتمتع به كل منها وفرض عليها مزيدا من الاتصال والتعاون في كثير من الشؤون التي كانت تنفرد بالبت فيها من قبل بحيث كانت تعتبر أي مشاركة فيها من جانب غيرها من قبيل التدخل غير المشروع او غير المرغوب فيه .

مثل تلك المتغيرات والامور الدولية الجديدة دفعت الدول المختلفة لغة وعقيدة وارضا وتقاليد الى ظهور نوع من الاتحادات بين هذه الدول في مختلف المجالات التشريعية او الاقتصادية او التجارية .. الخ مثل السوق الاوربية المشتركة والبرلمان الاوربي رغم الحروب الدموية الطويلة التي قامت بين تلك الدول المشتركة فيما رغم وجود حدود فيما بينها واختلاف في تقاليدها ولغتها وعقيدتها .

وايا كانت التصورات التي ستطرح في الندوة حول كيفية اقامة البرلمان العربي الموحد ، لما فيه مصلحة الشعوب العربية والمتطلبات الدولية .

فإن الارتباط مع الخطوات الوحدوية التي يمكن أن تقوم بين بعض البلدان العربية فكرة عملية .

والسؤال الذي يرد في هذه الحالة هو هل تلك الخطوات الوحدوية تسير بالسرعة التي تتطلبها ضرورة اقامة البرلمان العربي الموحد .

ان فكرة اقامة البرلمان العربي الموحد بالارتباط مع الخطوات الوحدوية التي يمكن ان تقوم بين بعض البلدان العربية هي فكرة عملية كما قلنا ، ولكنها بطبيئة كما انها قد لا تتحقق بالصورة المرضية ، وعلى أية حال فان ربط اقامة البرلمان العربي الموحد بالخطوات الوحدوية التي يمكن ان تقوم بين بعض البلدان العربية سيردنا حتى في حالة قيام مثل هذه الخطوات الى السؤال الاساسي عن كيفية اقامة البرلمان العربي الموحد بين الكيانات الوحدوية العربية في حالة تتحققها فعلا مثلا هو قائم الان بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين مصر والسودان مما يعتبر بمثابة مقدمات لقيام نوع من الاتحاد السياسي ، وكما سيكون بين دول عربية اخرى متقاربة الموقع أي سنعود الى حيث بدأنا .

ومن ثم يتبع بحث المشكلة من ناحية واقع العالم العربي ، واوطانه القائمة فعلا وليس باعتبار ما ستكون عليه ..

وبما ان الدول العربية حاليا لا يجمعها حقيقة اي شكل من اشكال الاتحاد السياسي ، لأن لكل منها دستورها وشكلها الدولي المستقل ونظمها السياسية والنيابية الخاصة بها ، وما هو قائم اليوم بين بعض الدول العربية من اشكال التكامل والتنسيق او التعاون فانه لا يندرج تحت اي شكل من اشكال الاتحادات السياسية المعروفة دوليا .. وكل ما يمكن القول عنها انها تعتبر بمثابة مقدمات ذات طابع

وحدوبي تمهد لقيام نوع من الاتحاد السياسي بين بعض الدول العربية ذات الانظمة (القريبة الشبه) خلال فترة قادمة قد تطول أو تقصر ..
ولما كان هذا واقع العالم العربي اليوم ، فان المنطق يدعونا بأن نأخذ ذلك الواقع في الاعتبار ، وان لا نقفز عليه الا في حدود التدرج المطلوب الذي يخدم الهدف الذي نحن بصدده .

اما بالنسبة للأسس الدستورية الضرورية لإقامة البرلمان العربي الموحد فعندما تحين الفرصة في وضع ذلك فلابد من دراسة النظم السياسية لكل دولة عربية والنظم النيابية الخاصة بها وما هو قائم او يقوم بين بعض الدول العربية من الانظمة الموحدة .. والعمل فيما بعد على وضع الاسس الكاملة انطلاقا من مبادئنا الاسلامية وأهدافنا القومية .



مشروع برلمان او مجلس برلماني عربي

**((بعض الافكار البنية على أساس التجربة المستقاة من
البرلمان الاوربي ومجلس اوربا))**

**مساهمة الامانة العامة للرابطة البرلمانية
للتعاون العربي - الاوربي**

كثيرا ما نلاحظ ببلبة – حتى من الاوربيين كثيري الاطلاع – في موضوع العلاقة بين البرلمان الاوربي ومجلس اوربا من حيث البنية والسلطات ومع انا نقدم ورقة منفصلة تعالج المنظمتين بتفصيل اكبر الا انه من المقيد ان نقدم بعض الملاحظات الشخصية حول اسلوب تطور مؤسسات عربية مشابهة ٠

مجلس اوربا اقدم ذو تمثيل اوسع ودون آية سلطات تنفيذية ٠
اما دوره الاهم هو في انه منبر للنقاش خاصة فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاجتماعية وحقوق الانسان ٠ كذلك قام بتشكيل مجموعات دراسة حول مسائل متنوعة واوصى بمشروعات مختلفة للجنة الوزراء ٠ ولا توجد لديه الموارد المالية او السلطة التشريعية للقيام بمشروعات كبيرة دون موافقة لجنة الوزراء ٠

والمفارقة هي ان مواطن الضعف الواضح هذا ، هو أحد الاسباب التي جعلت المجلس مكانا حيويا تلتقي فيه المصالح الوطنية المختلفة والايديولوجيات السياسية المتعارضة ولدى اعضاء المجلس حرية كبيرة

للتعبير عن آرائهم الشخصية والتصويت بشكل مستقل عن انتماءاتهم الحزبية لأن خطاباتهم وتصوitem غير ملزمة (وقد لوحظ هذا بشكل خاص في المناقشات حول الشرق الأوسط) . وبالرغم من ان قرارات المجلس غير ملزمة للوزراء او الحكومات الا انها تتمتع بنفوذ معنوي كبير .

اما المجموعة الاوربية (السوق الاوربية المشتركة) والتي يشكل البرلمان الاوربي أحد اجهزتها فتمثل مجموعة اقل من الدول وتلعب المسائل الوطنية والحزبية دورا اكبر منه في المجلس بالرغم من وجود القليل من الحالات التي تختلف فيها مثلا المجموعة الاشتراكية او غيرها مع اعضاء حزب العمال البريطاني حين يصوتون ضد اكثريية الاشتراكيين الاوربيين . وبشكل عام فان مناقشات البرلمان الاوربي مبنية اكثر من مثيلاتها في المجلس حيث يدعو الرئيس ناطقين باسم الاحزاب للكلام حيث توجد خطابات مستقلة نسبيا .

وحقيقة ان البرلمان الاوربي لديه سلطات تشريعية في العديد من المجالات باستثناء الشؤون الخارجية يجعله اكثر سلطة ولذلك فالتنافس عليه أشد من المجلس . فالشيوعيون الفرنسيون والتجمع من اجل الديمقراطية (حلفاء دينغول) مثلا يعارضون اي توسيع اكبر لسلطات البرلمان الاوربي بينما تعهد (اخذ على عاتقه) حزب العمال البريطاني بالتفاوض حول انسحاب بريطانيا من المجموعة اذا فاز العمال بالانتخابات القادمة .

وبالطبع فان اي برلمان او مجلس عربي سيتبع خطابا عربيا ولن يريدمحاكاة المؤسسات الاوربية ولكن ان كانت هناك دروس مفيدة يمكن تعلمها من التجربة الاوربية فانها على الارجح ستكون مستقاة بشكل رئيسي من مجلس اوربا .

تقترح جمعية التعاون البرلماني العربي الاوربي انه قد يكون من المشر للاتحاد البرلماني العربي ارسال مجموعة دراسة صغيرة الى اوروبا واننا وبكل سرور سنتعاون معها عبر مجموعاتنا في البرلمان الأوروبي ومجلس اوربا *

مجلس اوربا

التأسيس والاهداف :

تأسس مجلس اوروبا يوم الخامس من ايار عام ١٩٤٩ في لندن . وابتداء من آب - اغسطس - ونفس العام اجتمعت لجنة الوزراء في قاعة البلدية في سترايسبورغ والجمعية البرلمانية في جامعة المدينة نفسها . قد اختيرت سترايسبورغ كمقر للمنظمة على أساس القيمة التاريخية والرمزية لتلك المدينة بناء على اقتراح ارنست بيفر وزير الخارجية البريطاني آنذاك *

ولم تكن الآراء المتعلقة بالميزانية الاقتصادية (الافضليات) الدافع الى انشاء مجلس اوربا بل تحقيق الولايات المتحدة الاوربية التي تحدث عنها عام ١٩٤٦ ونستون تشرشل في خطابه الشهير في زيوريخ . ولم يتحقق هذا الهدف حتى الآن *

والهدف الاساسي الثاني كان حماية حقوق الانسان وبعد اقل من عامين من انشائه صادق المجلس (في روما في الرابع من تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٥٠) على نص الميثاق الاوربي الذي تعهد كافة الموقعون عليه بتطبيق قرارات المحكمة الاوربية لحقوق الانسان وبذلك مكنت حقوق الانسان الاساسية من ان توضع موضع التنفيذ فبمجرد التلویح بان تعر ض قضية على لجنة حقوق الانسان يؤدي في اکثر الاحيان الى أن تتخذ الحكومة المعنية اجراءات ادارية لمعالجة القضية *

والدول العشر التالية هي الدول المؤسسة — من بين الدول الـ احدى والعشرين العضوة حالياً في مجلس اوربا — بلجيكا ، الدانمارك ، فرنسا ، ايرلندا ، لوکسمبورج ، هولندا النرويج ، السويد ، والمملكة المتحدة وقد تلاها في نفس العام اليونان وتركيا وبعد ذلك ایسلندا (١٩٥٠) والمانيا الاتحادية (١٩٥١) سويسرا (١٩٦٢) مالطا (١٩٦٥) البرتغال (١٩٧٦) اسبانيا (١٩٧٧) لستنستيانين (١٩٧٨) ٠

والمقارنة مع المجموعة الاوربية التي يجتمع برلمانها — الذي ينتخب بالانتخاب المباشر — في المجلس يمكن تلخيصها على النحو التالي :

يتكون المجلس من الدول العشرة العضوة في المجلس الاوربي بالإضافة الى احدى عشر دولة اوربية ديمقراطية اخرى ٠ وهو اكبر مؤسسة سياسية اوربية ويبلغ مجموع سكان الدول العضوة فيه حوالي ٣٨٥ مليوناً في طول وعرض اوربا من ایسلندا في اقصى الشمال الغربي الى تركيا في الجنوب الشرقي ٠

كيف يعمل مجلس اوربا

٣٨٥ مليون اوربي ممثلون عبر

٢١ حكومة	٢١ برلمان وطني
٢١ وزير خارجية	١٧٠ برلماني
لجنة وزراء	جمعية برلمانية
قرارات	اقتراحات
لجان مختصين حكوميين	لجان برلمانية

الإمامة العامة

٨٥٠ موظفها اوروبيا

التحضير — والتنسيق

النتائج

اقتراحات قارات

مواثيق اتفاقيات

وبالرغم من توسيعه فان اهداف المجلس لا زالت كما هي — العمل من اجل وحدة اوربية اكبر وتحسين الاوضاع المعيشية وتطوير قيمة الانسان والتمسك بمبادئ الديمocratie البرلمانية وحقوق الانسان . وتنص احدى المواد الاولى من نظامه الداخلي على أنه يتوجب على كل دولة عضوة فيه الاعتراف بمبدأ سيادة القانون وضمان التمتع بحقوق الانسان والحرفيات الاساسية لمواطنيها . ويمكن لايّة دولة اوربية تقبل هذه المبادئ ان تقدم بطلب العضوية . وان توقفت دولة ما بسبب ما عن الالتزام بهذه المبادئ الديمocratie يمكن للاعضاء الآخرين طردها من المنظمة . ومثال تركيا يظهر لنا ان هذه المبادئ ينظر اليها بجدية . وبعد الانقلاب العسكري علقت عضوية تركيا وسيستخدم المجلس في خريف ١٩٨٣ قرارا نهائيا بشأن طرد تركيا من المنظمة أم لا .

ويعمل مجلس اوربا بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى مثل هيئة الامم المتحدة والسوق الاوربية المشتركة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . لكن هيكلها وصلاحياتها الواسعة واتساع

عضويتها توفر لها دوراً متميزاً في بناء الوحدة الأوروبية . ومجلس اوربا ليس منظمة محض بين حكومتين كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فبالإضافة للجنة الوزراء هناك الجمعية البرلمانية المكونة من سياسيين من البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء .

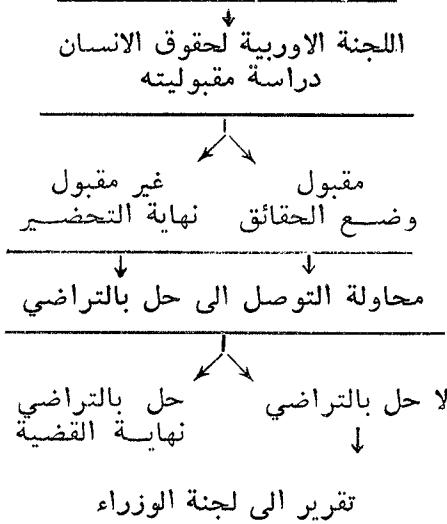
وأهدافها كذلك أوسع واعم من اهداف المجموعة الأوروبية ذات العشر اعضاء فهي تغطي كافة اوجه الشؤون الأوروبية فيما عدا الدفاع . وبينما توجه هيأكل وآليات المجموعة الأوروبية نحو الوحدة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لاعضائها فان مجلس اوربا يجمع الدول الاعضاء في السوق والدول المحايدة وكل الدول الديمقراطية الغربية الأوروبية وذلك باتجاه توحيدها .

الجمعية البرلمانية

بالرغم من ان الجمعية جهاز استشاري وتدابيري ودون سلطات تشريعية الا انها القوة الدافعة لمجلس اوربا فتوصياته للجنة الوزراء كانت نقطة البداية للعمل في مجالات أساسية من عمل مجلس اوربا ومن الجدير بالذكر تلك المتعلقة بالميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان ، الميثاق الاجتماعي الأوروبي ، المواثيق حول الوضع القانوني للعمال المهاجرين والقضاء على الإرهاب وحماية الأفراد لتجنب سوء استخدام معالجة البيانات . وبما ان الاعضاء المائة والسبعين الشرف للجمعية البرلمانية (والمائة وسبعين بدليلاً) يعينون من قبل البرلمانات الوطنية للدول الواحدى والعشرين الاعضاء في مجلس اوربا — وذلك على عكس اعضاء البرلمان الأوروبي للدول المجموعة الأوروبية العشر الذين ينتخبون بالاقتراع المباشر — فان الجمعية تتمتع بعلاقة خاصة مع المشرعين الوطنيين للدول الأعضاء المختلفة .

- | |
|-------------------------------------------|
| ١٩٥٠ توقيع الميثاق |
| ١٩٥٣ بدء العمل بالميثاق |
| ١٩٥٥ بدء العمل بحق الفرد للالتماس |
| ١٩٥٩ انشاء المحكمة الاوربية لحقوق الانسان |

شكوى من الفرد او الدولة



↓
خلال ٣ اشهر
لجنة الوزراء

قد تؤخذ القضية من الدولة المعنية لا تؤخذ القضية من المحكمة
او اللجنة الاوربية لحقوق الانسان



اما عدد الممثلين الذين ترسلهم كل دولة الى ستراسبورج فيعتمد على عدد سكانها ووفد كل بلد يعكس قوة الاحزاب السياسية في برلمانها . وفي ستراسبورج يكون الممثلون مجموعاتهم الوطنية الخاصة . وهناك ستة مجموعات رئيسية : الديمقراطيون المسيحيون ، الشيوعيون ، الديمقراطيون الوريون (المحافظون) الليبراليون (الاحرار) الاشتراكيون ، ومجموعة تتكون من اعضاء احزاب اخرى مختلفة . تلتئم الجمعية ثلاث مرات في السنة (يناير ، مايو ، اكتوبر) لفترة ما بين اسبوع وعشرة ايام . وتسير الاعمال باللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية والايطالية وتكون عامة . ويشترك منذ عام ١٩٥٨ وقد من اسرائيل صغير في اجتماعات الجمعية بصفته مراقب . عارضت مجموعة مجلس اوربا للجمعية البرلمانية للتعاون العربي الوري سوء استخدام اسرائيل لهذه الصفة .

وبما ان الاجتماعات الكاملة للجمعية لا تعقد الا لفترة قصيرة من العام تقوم اللجان المختصة الثلاث عشرة بالاعمال الجارية وتحجّم هذه اللجان بشكل دوري خلال العام اما في ستراسبورج او في أي مكان آخر . وتعطي الشؤون السياسية والاقتصادية والمسائل الاجتماعية والصحية ، الشؤون القانونية ، الثقافة والتربية ، العلم والتكنولوجيا التخطيط الاقليمي والسلطات المحلية ، الزراعة ، العلاقات مع الدول الوري غير العضوة ، الميزانية وبرنامج العمل المبين حكومي ، المهاجرين ، اللاجئين والديمغرافية ، العلاقات البرلمانية وال العامة .

وبالاضافة لهذه اللجان المختصة هناك لجنة دائمة تتكون من رئيس الجمعية ونواب الرئيس ورؤساء اللجان المختصة وعدد من البرلمانيين من الدول الاعضاء تجتمع ثلاث مرات في العام على الاقل لتنسيق عمل اللجان ولتحضير للدورات العامة وهي مخولة للقيام باعمال الجمعية حين لا تكون الاخيرة في حالة انعقاد .

المجالات الرئيسية لنشاط مجلس اوربا

المسائل الاجتماعية	حقوق الانسان
الشباب	التربية
البيئة والتراث المعماري	الصحة العامة
الشؤون القانونية	السلطات المحلية والاقليمية
التعاون الاوربي	

لجنة الوزراء

تمثل لجنة الوزراء المستوى الحكومي في التعاون بين الدول في اطار مجلس اوربا وهي جهاز اتخاذ القرار فيما يتعلق بعمل المنظمة . واعضاوها هم الاحدى وعشرون وزيرا للخارجية للدول الاربدي والعشرين الاعضاء ويجتمعون شخصيا في الربع والخريف لمناقشة المسائل الاساسية ذات الاهتمام المشترك . اما ممثليهم الدائمين أي السفراء فيجتمعون مرة كل شهر لمتابعة العمل اليومي الذي تقوم به قطاعات النشاطات الشانة الرئيسية في المجلس .

وبالاضافة لكونها منبرا للنقاش فان اللجنة تقرر ما يجب عمله بشأن التوصيات المقدمة من قبل الجمعية البرلمانية . والقرارات قد تتخذ شكل التوصيات الى حكومات الدول الاعضاء كذلك تقوم اللجنة باقرار نصوص المعاهدات الدولية (والتي تدعى غالبا المواثيق الاوربية او الاتفاقيات الاوربية) الملزمة للدول التي تصادق عليها .

ومن الوظائف الالخرى للجنة اقرار ميزانية المنظمة التي تموى بمساهمات الحكومات والبت في برامج النشاطات بين الحكومية السنوية المعتمدة على خطة متوسطة الامد لخمس او ست سنوات .

اما اجراءات التصويت في لجنة الوزراء فهي معقدة ، الا ان القرارات السياسية الهامة والتوصيات للحكومات تتطلب الاجماع بشكل عام ، اما القرارات المتعلقة بالميزانية فتتتخذ بأغلبية الثلثين والقرارات الاجرائية بالأغلبية البسيطة .

الامانة العامة

تعمل امانة دولية تحت اشراف جهازي المجلس وأي الجمعية البرلمانية وللجنة الوزراء وينقسم عملها الى ادارات تنطوي النشاطات الرئيسية للمجلس كما ذكرنا اعلاه . وينتقى اعضاؤها من الدول الاعضاء على أساس حرص تعكس مساهماتها المالية في مجلس اوربا . ورئيس الموظفين الشهريانة وخمسون هو الامين العام والذي ينتخب هو ونائبه لفترة خمس سنوات من الجمعية البرلمانية . وذلك على اساس قائمة من المرشحين تقدمها لجنة الوزراء .

البرلمان الاوربي

تاريخه :

انتخب البرلمان الاوربي في حزيران ١٩٧٩ ، على اساس الاقتراع العام لأول مرة . وي منتخب اعضاؤه الى ٤٣٤ مواطنوا المجموعة الاوربية البالغ عددهم ٢٧٠ مليوناً أما الهيكل المالي للبرلمان الاوربي فهو نتيجة لثلاثين عاماً من التعاون والتكامل في اطار ما يعرف اليوم

باسم المجموعة الاوربية وعددتها عشر دول + ولتحديد ادق ، هناك
المصطلح القانوني ثلث مجموعات :

- ١ - المجموعة الاوربية للفحم والصلب +
- ٢ - المجموعة الاقتصادية الاوربية +
- ٣ - المجموعة الاوربية للطاقة الذرية +

وهذه المجموعات تديرها مؤسسات مشتركة للثلاث وتشكل
ما يسمى « بالمجموعة الاوربية » مع ان تسمية السوق المشتركة لا
تزال تستخدم كثيرا في الاوساط العامة +

في ايار ١٩٥٠ اطلق وزير خارجية فرنسا روبرت شويان فكرة
المجموعة الاوربية للفحم والصلب والتي اسست لاحقا في معاهدة
باريس في نيسان ١٩٥١ +

كانت الدول الاعضاء ستة : بلجيكا ، جمهورية المانيا الاتحادية ،
فرنسا ، ايطاليا ، لوکسمبورج وهولندا ، واعطيت المجموعة الاوربية
لفحم والصلب تمثيلا برلمانيا واجتمعت لأول مرة في ايلول ١٩٥٢ في
ستراسبورج +

وفي عام ١٩٥٧ انشأت معاهدات روما المجموعة الاقتصادية
الاوربية والمجموعة الاوربية للطاقة الذرية + وانشأت برلمانا للمجموعة
الاوربية والذي اصبح بذلك مسؤولا عن المجموعات الثلاث هكذا
انشئ البرلمان الاوربي واعضاوه الـ ١٤٢ سمووا من قبل البرلمانات
الوطنية واجتمع لأول مرة في آذار ١٩٥٨ في ستراسبورج +

وفي عام ١٩٧٣ انضمت الدانيمارك وايرلندا والمملكة المتحدة الى
المجموعة وزيد عدد اعضاء البرلمان الى ١٩٨ +
واتفق في كانون الاول ١٩٧٤ في باريس رؤساء الدول او

الحكومات ان ينتخب البرلمان الأوروبي بالاقتراع العام كما نصت عليه معايدة روما . وبسبب اختلاف الحكومات الأوروبية بشكل رئيسى حول درجة حقوق السلطات التي ستعطى للبرلمان المستقبلي لم تجرى الانتخابات الأولى سوى في حزيران عام ١٩٧٩ . واجتمع البرلمان المنتخب حدثاً في الشهر التالي للمرة الأولى جامعاً ٤١٠ اعضاء من الدول الاعضاء التسع في قصر اوربا في استراسبورج . وعندها انضمت اليونان للجامعة الأوروبية عام ١٩٨١ وصلت عضوية البرلمان الأوروبي الى عددها الحالي وهو ٤٣٤ عضواً .

وكما نصت المعاهدات فقد اقر البرلمان في آذار ١٩٨٢ مسودة قانون منتظم لإجراءات الانتخابات للانتخابات الأوروبية القادمة عام ١٩٨٤ . ويرتَأى الاقتراح بالنسبة للدول العشر الاعضاء تمثيلاً نسبياً وحق كل المواطنين في الاقتراع ان كانوا يعيشون في دولة من دول المجموعة .

المجموعة الأوروبية ومؤسساتها :

- **البرلمان الأوروبي :** يمثل شعب المجموعة ويمارس الرقابة الديمقراطية بالاصلية عنهم .
- **مجلس الوزراء :** ويكون من عشر اعضاء (وزير من كل حكومة) ويتخذ قرارات ويقر قوانين المجموعة والعضوية الفعلية تختلف حسب البند المطروح للمناقشة (وزراء الزراعة لمناقشة سياسة الزراعة ، وزراء المال لمناقشة الميزانية الخ) . اما التوجيهات السياسية فتوضع في اجتماعات دورية لرؤساء الحكومات او الدول تسمى (المجلس الأوروبي) .

- **اللجنة :** تكون من ١٤ عضواً مستقلاً ويصوغ مشاريع

تشريعات المجموعة ويعول على الامتثال (الالتزام) بمعاهدات المجموعة
ويدير السياسات العامة .

- محكمة العدل : مسؤولة عن تفسير قانون المجموعة وحل
الخلافات حول تطبيق هذا القانون .

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : والتي يجتمع فيها ممثلو
طرف الصناعة من الدول العشرة لمناقشة التكامل الأوروبي وهناك
محكمة مراقبة الحسابات .

تحقيق المجموعة اهدافها على أساس :

- تشريعات المجموعة : القابلة للتطبيق في الدول العشرة .

- ميزانية : تمول من موارد المجموعة الأوروبية مثل الرسوم
الجمالية على الواردات من الدول غير الأعضاء والضرائب الزراعية
على واردات المواد الغذائية من الدول غير الأعضاء ونسبة من دخول
ضرائب القيمة المضافة للدول العشرة .

- خدمات ادارية وتقنية :

نشاطات البرلمان الأوروبي الرئيسية :

تمارس الرقابة البرلمانية في المقام الأول على اللجنة وفي المؤسسة
التي تبدأ التشريعات الا انها تتسع الى نشاطات الوزراء الدول العشرة
الذين يتخذون القرارات حول المقترنات التي تقدمها اللجنة وذلك في
اجتماع المجلس . ويتوارد على المجلس في اكثر الاحيان قبل اتخاذ
القرارات مشاوره البرلمان وهاته المؤسستان تتقاسمان مسؤولية
التمويلات الأوروبية . ويكرس البرلمان اهتماما خاصا للتعاون في

السياسة الخارجية بين الدول الاعضاء التي اتفقت للحديث بصوت واحد حول اشد المسائل اهمية بالنسبة لسياسة الخارجية الاوربية . ويستجيب البرلمان الاوربي للحدثات التي تهم شعوب اوربا ، وهو منبر للرأي العام في اوربا .

الهيكل والعمل :

يجتمع البرلمان الاوربي عادة في جلسات عامة فترة اسبوع كل شهر في ستراسبورج . ويأخذ الاعضاء اماكنهم في البرلمان ليس بصفتهم وفودا وطنية بل على أساس ارتباطاتهم بالجامعة السياسية وبعضهم غير مرتبط بأية مجموعة . ومثلا هي الحال في البرلمانات الوطنية تحدد المجموعات الحزبية خطوط مواقفها السياسية . ويقدم الناطقون باسمائها في اللجان والبرلمان آراء مجموعاتهم حول الموضع قيد الدرس .

ويقود عمل البرلمان الاوربي مكتب يتشكل من الرئيس وأثنين عشر نائبا للرئيس وخمس قساطرة مسؤولين عن امور العمل المتعلقة بالاعضاء ويشتغلون في جلسات المكتب بصفة استشارية . وبشكل عام يجتمع هذا الجهاز مع رؤساء المجموعات السياسية بصفته مكتبا موسعا . وأهم مهمة له هي وضع مسودة جدول اعمال الدورة الاسبوعية قبل انعقادها . ويتخ亡 الرئيس ونواب الرئيس والقساطرة لمدة ستين ونصف .

وللبرلمان الاوربي ١٨ لجنة مختصة تعالج كل منها مجالات خاصة من نشاطات المجموعة على النحو التالي :

- الشؤون السياسية .
- الزراعة .

- الميزانيات ◦
- الشؤون الاقتصادية والمالية ◦
- الطاقة والابحاث ◦
- العلاقات الاقتصادية الخارجية ◦
- الشؤون القانونية ◦
- الشؤون الاجتماعية والتوظيف ◦
- السياسة الاقليمية والتخطيط الاقليمي ◦
- النقل ◦
- البيئة والصحة العامة وحماية المستهلك ◦
- الشباب والثقافة والتربيه والمعلومات والرياضه ◦
- التنمية والتعاون ◦
- مراقبة الميزانية ◦
- قوانين الاجراءات والعرائض (الالتماسات) ◦
- التحقق من صحة أوراق الاعتماد ◦
- الشؤون المؤسساتية ◦
- وضع المرأة في اوربا ◦

وتحجتمع كل لجنة بشكل عام ليوم أو يومين كل شهر وعادة في بروكسل من أجل تسهيل الاتصالات مع المجلس واللجنة ◦ وبالاضافة لتحضير التقارير والقرارات تؤمن اللجان استمرارية الرقابة البرلمانية على اعمال اللجنة ◦

وامانة البرلمان موجودة في المركز الاوربي في لوكسمبورج ◦ وبسبب المنافسات الوطنية لم يتقرر المقر الدائم للبرلمان بعد ◦

جدول يبين توزع أعضاء البرلمان الودري حسب البلدان والانتماءات السياسية

	المجموع	الشتر لكون	المسيخيون الدقيقاطيون	الديقراطيون الودريون (ما ينكر)	الشيوعيون وحلفاؤهم	الحرار والديقراطيون	الديمقراطيون التقديميين	الأوربيون	مجموعة التنسيف الثنائي	شئ المترتبين	المجموع
الجبلية	بلجيكا	دانمارك	اليونان	اليونيا	فرنسا	البرتغال	لوكمبورج	إيطاليا	هولندا	بريطانيا	
١٢٥	٨	٣	٣٥	١٠	٣	٣٤	١	٩	١٧	—	٨١
١١٧	١٠	١	٤٢	٨	٩	٣٠	٣	١٠	—	—	٦١
٦٣	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	١
٧٣	—	—	—	—	٣	٢٤	—	—	—	—	١
٣٨	—	—	—	١	١٩	—	٥	٥	—	—	١
٢٣	—	—	—	٣	٣	—	١٥	١	—	—	١
١١	٢	—	—	—	—	—	١٥	٥	—	—	٢
١٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
٣٦٣	٤١٧	٣٦	١٦	٨٧	١٦	٣٢	٦	٦	٢٥	٢٥	٨١

البيان الختامي والتوصيات

بعد انتهاء اعمال الندوة وافق المشاركون فيها على اصدار
البيان الختامي التالي الذي يتضمن عرضاً
وجزاً لوقائعها وللتوصيات التي اقرها المشاركون :

عقب انتهاء اعمال المؤتمر البرلماني العربي الثالث المنعقد في بغداد
في الفترة من ١٧ الى ٢٠ ايار - مايو - ١٩٨٣ ، انعقدت الندوة
البرلمانية العربية الثانية لمناقشة موضوع :

البرلمان العربي الموحد : اسسه ووسائل تحقيقه . وقد حضر
الندوة ممثلون عن الشعب البرلمانية العربية في كل من :
الأردن ، الامارات العربية المتحدة ، تونس ، الجزائر ، جيبوتي ،
السودان ، الصومال ، العراق ، فلسطين ، الكويت ، لبنان ، المغرب ،
اليمن العربية واليمن الديمقراطية ، والامانة العامة للاتحاد البرلماني
العربي .

وطرحت في الندوة سبع مداخلات مكتوبة القيت من طرف ممثلي
الشعب العربية في كل من الأردن ، الامارات العربية ، الجزائر ،
السودان ، الصومال ، العراق ، الكويت ، بالإضافة الى مداخلتين
قدمت احداهما باسم السيد عبد الرحمن خرندار من سوريا وقدمت
الاخري من جانب الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الاوربي حول تجربة
البرلمان الاوربي ومجلس اوربا . كذلك ساهم ممثل البرلمان الاوربي

بمداخلة عن التجربة الطويلة التي مرت بها بلدان المجموعة الاقتصادية
الاوربية الى ان وصلت الى اقامة البرلمان الاروري الراهن ٠

وقد أكد المشاركون أهمية موضوع الندوة وأعلنوا موافقتهم
على اعتباره هدفا يشكل خطوة على طريق تحقيق الوحدة العربية
وتجسيدا « لسيادة الامة » العربية واداة لتنفيذ ارادتها ، ووسيلة
جديدة لمشاركة الشعب العربي في وضع السياسات العربية في مختلف
المجالات السياسية والاقتصادية والتشريعية وغيرها ٠

كما أكدت المناقشات التي دارت حول الموضوع ان ندوة بغداد
كانت مناسبة لدراسة فكرة البرلمان العربي الموحد واغنائها ولتلاؤح
الافكار حولها ٠ ونظرا لأهمية الموضوع يوصي المشاركون في الندوة :

١ - ابقاء الموضوع مفتوحا للنقاش واعتباره موضوعا للندوة البرلمانية
العربية الثالثة التي ستعقد في اطار المؤتمر القادم للاتحاد ٠

٢ - متابعة المناقشة حول مختلف جوانب الموضوع ونشر الدراسات
والابحاث حوله في المجلة الدورية التي تصدرها الامانة العامة
للاتحاد تحت اسم « البرلمان العربي » ٠ وتحث الشعب الاعضاء
على المساهمة الجدية في بحث الموضوع ٠

٣ - اصدار مداخلات الندوة في كتاب مستقل على غرار الكتب
التي صدرت عن ندوة الجزائر وملتقى الخبراء التشريعية في
بغداد وتوزيع الكتاب على الشعب الاعضاء ٠

٤ - الطلب الى الاخوة المشاركون في الندوة الحالية ان ينقلوا الى
برلماناتهم صورة عن وقائع الندوة والمواضيع والمناقشات التي
طرحت فيها لابداء الرأي حولها ٠

٥ - الطلب الى الشعب التي لم تقدم مساهماتها في هذه الندوة ان

ترسل هذه المساهمات الى الامانة العامة في أقصر وقت ممكن
لكي تضاف الى الكتاب الذي سيضم وقائع الندوة .

٦ - الطلب الى الامانة العامة اتخاذ الاجراءات لجعل هذا الموضوع
احدى النقاط الدائمة في اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي .

كذلك أكد المشاركون على ضرورة متابعة هذا الاسلوب من
النحوات التي تعالج مواضيع تمس مختلف جوانب الحياة البرلمانية في
العالم العربي .

بغداد / ٢٠ / ١٩٨٣

فهرس

٣	المقدمة
٧	ـ وقائع الندوة
٩	ـ كلمة الامين العام للاتحاد البرلماني العربي
١١	ـ كلمة الدكتور داود الدباغ
١٣	ـ المدخلات والابحاث
١٥	ـ المحامي ضيف الله الحمود
٣٥	ـ البرلمان العربي الموحد الاستاذ محمد سعيد الصاصي
٤٥	ـ البرلمان العربي الموحد - هل يكون منطلقا لتحقيق الوحدة عبد الرحمن خزندار
	ـ البرلمان العربي الموحد - اسسها ووسائل تحقيقه المحامي نزار سعيد
٨٠	ـ البرلمان العربي الموحد وسبل تحقيقه ذكرييا بشير امام
٩٧	ـ البرلمان العربي الموحد كخطوة نحو الوحدة يسلم عبد الله سعيد
١٠٢	ـ البرلمان العربي الموحد - اسسها ووسائل تحقيقه صالح جواد الكاظم
١١٦	ـ البرلمان العربي الموحد - اسسها ووسائل تحقيقه جاسم حمد الصقر
١٣٣	ـ مشروع برمان او مجلس برلماني عربي الامانة العامة للرابطة
١٤٨	ـ البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي
١٦٤	ـ البيان الختامي والتوصيات

